

244

FAILY MAGAZINE

فيلي

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة
شفق للثقافة والاعلام للكويت الفيليين

نيسان 2024



بلغ صده البيت الأبيض..

نيجيرفان بارزاني

يُرسي دعائم حل لأزمة عميقة

درس من إبادة

الفيليين الجماعية

العراق يحيي آماله لنووية

تحت أنظار دولية

"فيلي" في صحن فاطمة..

أضخم مشروع استراتيجي للعتبات المقدسة

في هذا العدد

خصوصية ذكرى «الجينوسايد» .. الكورد الفيليون هذا العام

بأبسط العبارات وبعيدا عن الاثارة، وبعد ما يقرب من نصف قرن، يجب أن تكون أفكارنا وعقولنا مستعدة لقبول الآراء المختلفة، وأن نقبل واجب العمل معا حتى لا تشهد الذكرى السنوية للإبادة الجماعية للكورد الفيليين المزيد من التقهقر والتراجع. من المفترض للإنسان الفيلي خلال مساعيه للتكيف مع العالم الجديد، أن يولي المزيد من الاهتمام بهذه المناسبة. ويتعين أن يكون هناك المزيد من التنسيق للقيام بواجب الاحتفال بهذه الذكرى. إن المأساة كبيرة والمطالب مشروعة، ومخلفات هذه الجريمة تجمع الكثير من المعاني الأليمة والشعارات في ذكرى هذه المأساة التي لا يرضي شرحها وتفسيرها الكثير من الأشخاص والأطراف. المعنى المرير للتهجير، والمنفى، وفقدان الهوية هو أن تصبح وحيدا أكثر فأكثر! هذه هي التجربة المحزنة في زوادة حياة الفيليين وقصصهم. إن تفسير الجهود التي بذلت في السنوات الماضية لتذكر تاريخ تضحيات هذا الجزء من الأمة الكوردية يقتضي أن نقول: لكي نعيش في ضمير شعبنا، حان الوقت لحوار مفتوح ومباشر بين الفيليين أنفسهم. وهذا يتطلب الشجاعة والولاء والإرادة من الجميع لمحاولة تحقيق الاستقرار وتهئية الفيليين في ذكرى المرحلة الأولى من الإبادة الجماعية للكورد.

وإذا نظرنا إلى مستوى ونسبة المشاركين في الاحتفال، فمن الواضح أنه كما في السنوات السابقة، يغيب الجيل الجديد للأسباب الآتية:

1. ليس لدى هذا الجيل خط دفاعي للذود عن هويته لدرجة أنه لا يعتبر محاولة الاحتفال بالذكرى مقدسة ولا يشارك فيها بشكل فعال.
2. وبدلا من الاحتفاء بمقاومة وتضحيات أجداده، دخل عالم الاتجاهات الجديدة في الفكر والسياسة.
3. أثبت هذا الجيل أنه أكثر يأسا من الأجيال السابقة. ولهذا السبب فإن المسافة بين الأجيال الحالية والسابقة كبيرة لدرجة أنهم لم يلجأوا حتى إلى فهم أهمية المناسبة، ولم يتركوا فرصة الجلوس معا في مثل هذه المحافل.

4. هذا الجيل غير راضٍ عن برنامج إحياء الذكرى، ويريد بانوراما مختلفة لإحياء الإبادة الجماعية، وهذا غير موجود في المخطط الحالي. وأخيرا، لمعرفة السبب الذي يجعل قاعات ذكرى الإبادة الجماعية للفيليين فارغة سنة بعد أخرى، فهذه واحدة من التساؤلات الكثيرة التي لا ينبغي أن نغلق من كشفها، وبكل صراحة نحن لا نلقي باللوم على هذا الجيل فحسب رغم التقصير، فإنهم يدفعون جزءاً من ضريبة بعض الأطراف التي تصدت لهذه القضية واخفقت في إيصال الرسالة.

في مثل هذه المحافل.

هذا الجيل غير راضٍ عن برنامج إحياء الذكرى، ويريد بانوراما مختلفة لإحياء الإبادة الجماعية، وهذا غير موجود في المخطط الحالي. وأخيرا، لمعرفة السبب الذي يجعل قاعات ذكرى الإبادة الجماعية للفيليين فارغة سنة بعد أخرى، فهذه واحدة من التساؤلات الكثيرة التي لا ينبغي أن نغلق من كشفها، وبكل صراحة نحن لا نلقي باللوم على هذا الجيل فحسب رغم التقصير، فإنهم يدفعون جزءاً من ضريبة بعض الأطراف التي تصدت لهذه القضية واخفقت في إيصال الرسالة.

12 حرائق اسواق الاقليم والحرب المعرفية



68 الغول الجديد: تجارة المخدرات في العراق

94 ٧٢ خطأ في بغداد لوحدنا.. «فيلي» تفتح ملف النقل العام بالعراق

108 ما قصة «شركات جباية الأجور» .. «فيلي» تفتح الملف المسكوت عنه

116 طريق التنمية العراقي - التركي.. «حرب اليمن» تجعله المشروع الأكثر إغراءً لربط الشرق والغرب



38 التجنيس في العراق: مواطنون سلبت حقوقهم واجانب يسعون لحقوق كاملة!



مصير قاتم بانتظار الشباب.. ربع مليون خريج سنوياً في العراق وموازنة ٢٠٢٤ بلا درجات وظيفية

بلغ صدها البيت الأبيض..

نيجيرفان بارزاني يُرسّي دعائم حل لأزمة عميقة

مرة أخرى، اتجهت الأنظار إلى رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، في لحظة شديدة الحساسية، لمعالجة عقبة جديدة في الخلاف السياسي المتجذر بين بغداد وكوردستان، ليحط الرحال في بغداد مركز القرار، لفك خيوط جملة ملفات عالقة.

فيلبي

رأسها ملفات النفط والموازنة ورواتب الموظفين.

كما أجرى مباحثات مع السفارة الأمريكية والسفير الفرنسي في بغداد. وحظيت زيارة السوداني لأمریکا بأهمية، وأعلن رئيس الإقليم دعمه الكامل لنجاحها.

وأبلغ مصدر حكومي مجلة «فيلبي»، حضر اجتماع السوداني والرئيس الأمريكي جو بايدن، إن السوداني أثنى خلال اللقاء على جهود رئيس الإقليم بحل الإشكالات العالقة، وبخاصة خلال زيارته الأخيرة لبغداد، مؤكداً على دوره المهم بهذا الخصوص.

«بداية جيدة للغاية»

وقال رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، إن اتفاق الرواتب الذي توصلت له حكومتا بغداد وأربيل «جيد للغاية»، في حين أكد أن تعليق تصدير النفط

حيث حظت الزيارة التي أجراها رئيس إقليم كردستان، نيجيرفان بارزاني، إلى بغداد، بإشادات حكومية ونيابية واجتماعية، خاصة بعد إعلانه التوصل لإتفاق مبدئي مع بغداد.

هذه الشخصية الهادئة المعروفة بحل الإشكالات عبر التفاهات والتسويات و«تدوير الزوايا»، تحرك صوب بغداد، للاجتماع مع رئيسي الجمهورية لطيف رشيد، والحكومة محمد شياع السوداني، وحضور اجتماع استثنائي لإئتلاف إدارة الدولة، والإطار التنسيقي تم الخوض في جملة الملفات والإشكالات، بالإضافة إلى زيارة السوداني لواشنطن.

وأجرى بارزاني مباحثات فور وصوله بغداد، مع السوداني، بحث فيها البرنامج الحكومي، وتنفيذ الاتفاقات السياسية، بالإضافة إلى حل الإشكالات المتعلقة بين بغداد وأربيل، وعلى



قوله.

من جهته، يؤكد عضو مجلس النواب العراقي، عدنان برهان الجحيشي، أن «التفاهم بين الحكومتين الاتحادية والإقليم ضرورة لحل مسألة الرواتب



من كوردستان تسبب بخسارة الميزانية العراقية العامة 7 مليارات دولار.

وأضاف الرئيس بارزاني، في تصريح ورد لمجلة «فيلبي»، «خلال زيارتنا لبغداد، عقدنا عدة لقاءات مع رئيس الوزراء وائتلاف إدارة الدولة والإطار التنسيقي»، موضحاً أن «اجتماعاتنا كانت بشكل عام في إطار العلاقات المستقبلية بين إقليم كوردستان وبغداد وحاولت وضع آلية لكي تتمكن من الاستمرار بعقد هذه الاجتماعات حتى يمكن مناقشة المشاكل الحالية في مكان واحد وإيجاد الحلول لها».

وتابع، أن «مسألة الرواتب هي قضية أساسية لحكومة إقليم كوردستان والاتفاق الذي تم التوصل إليه بين رئيس وزراء الاقليم ورئيس الوزراء الاتحادي بداية جيدة للغاية ونأمل أن يستمر».

وقال الرئيس بارزاني، «ناقشنا أيضاً مسألة النفط وبالطبع لإقليم كوردستان نعتقد أنه يجب استئناف تصدير النفط، لأن هذا الموضوع سبب ضرراً كبيراً للعراق وإقليم كوردستان وحتى الآن خسرت الميزانية العراقية أكثر من سبعة مليارات دولار».

وأضاف، «بالطبع تمت مناقشة هذه القضية، لكن الأمر يتطلب المزيد من الوفود من حكومة إقليم كوردستان لزيارة بغداد والتحدث أكثر عن هذه القضية، ونأمل أن نتوصل إلى نتيجة». وحول إجراء انتخابات إقليم كوردستان في موعدها، قال نيجيرفان بارزاني، «من مسؤوليتي كرئيس لإقليم كوردستان حددنا موعد إجراء الانتخابات ولا يوجد أي تغيير في هذا الموضوع وطبعاً هذه مسألة سياسية ويجب على جميع القوى السياسية أن تتحدث عنها والخروج بتفاهم من هذه النقاشات».

«حل المشكلات وفق الاتفاقات» وبهذا الصدد يقول المتحدث باسم رئاسة

بارزاني: " من مسؤوليتي كرئيس لإقليم كوردستان حددنا موعد إجراء الانتخابات ولا يوجد أي تغيير في هذا الموضوع وطبعاً هذه مسألة سياسية ويجب على جميع القوى السياسية أن تتحدث عنها والخروج بتفاهم من هذه النقاشات" ...

ويضيف زنكنة خلال حديثه لمجلة «فيلبي»، أن «نيجيرفان بارزاني يتباحث مع جميع الأطراف السياسية حتى الأطراف التي تبين أنها على خصومة مع الحزب الديمقراطي من الاتحاد الوطني والشيخ الخزعلي، مع أن الاتحاد الوطني هو شريك أساسي للعملية السياسية في إقليم كوردستان».

ويتابع، «نتظر النتائج الإيجابية التي تتعلق بتصدير النفط واستمرار إرسال رواتب موظفي كوردستان وشمول بنوك الإقليم بمسألة التوطين والاعتماد على تطبيق حساني لتوزيع رواتب الموظفين».

ويرى زنكنة، أن «هذه الزيارة أثبتت أن المحكمة الاتحادية لم تكن إلا مؤسسة تُدار من أطراف تريد استغلالها لحسم النزاعات على شاكلة محكمة الثورة في زمن النظام البعثي البائد»، على حد

كما أكد شهاب أن «رئيس الوزراء الاتحادي أكد على الدور الفعال والمؤثر لرئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني في تقريب وجهات النظر بشكل يدحض التفكير المعتمد ان عدم الاستقرار في جهة هو جيد للجهة الأخرى، حيث ان عدم استقرار في إقليم كوردستان سيكون له الانعكاس المباشر على الوضع في العراق والعكس صحيح، لذا هناك سبيل واحد هو التوافق حول القضايا ونحل المشاكل والسيد السوداني ثمن دور رئيس الاقليم في تطوير هذه العلاقات».

«حملت زيارة نيجيرفان بارزاني إلى بغداد الكثير من المؤشرات الإيجابية، لكن الأهم هو تنفيذ النقاط التي تم الاتفاق عليها»، يقول عضو الحزب الديمقراطي الكوردستاني، محمد زنكنة.

الإقليم وضمن دوره كعامل استقرار في العراق وعامل فعال في تقوية العلاقات بين جميع الأطراف بين مؤسسات إقليم كوردستان والمؤسسات الاتحادية».

«بشكل عام كل المسائل المتعلقة بالمجال القضائي والتشريعات واصدارات القوانين الأساسية المتعلقة بعموم العراق أو تخص إقليم كوردستان، بالإضافة إلى قانون المحكمة الاتحادية وقانون النفط والغاز والمجلس الاتحادي موجودة في اتفاق ائتلاف إدارة الدولة، وجزء منها في البرامج الحكومي، وقد تم التصويت عليها من قبل مجلس النواب، لذا حل هذه المشاكل عموماً كانت المحور الأساسي في تأكيد تنفيذ البرنامج الحكومي، وأن الجانبين اتفقا على تنفيذه واتخاذ خطوات باتجاه حل المشاكل»، يقول المتحدث باسم رئاسة الإقليم.

إقليم كوردستان دلشاد شهاب لمجلة «فيلبي»، إن الرئيس نيجيرفان بارزاني اتفق مع رئيس الحكومة الاتحادية محمد شياع السوداني «على تنفيذ البرنامج الحكومي وقد تم اتخاذ خطوات لذلك، وحتى اذا كان هناك تأخير او عرقلة، فالهم هو ان هناك ارادة قوية من قبل رئيس الوزراء الاتحادي لتنفيذ البرنامج كما هو، وابدى رئيس الاقليم دعمه لإنجاح البرنامج وتحدث باهمية على الخطوة التي تم اتخاذها لحل مشكلة رواتب موظفي الإقليم وهي نتيجة للمباحثات التي حصلت والزيارات المتبادلة بين وفود حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية ورئيس الإقليم عبر شكره لرئيس الوزراء الاتحادي على تعاونه لحل هذه المشاكل، كما أن الأخير أكد على تقديره لدعم رئيس

القوى السياسية، ومواطني الاقليم، باعتبار ذلك من حقوقهم البديهية الواجب الالتزام بها.

فقبل تحديد موعد 10 يونيو/حزيران المقبل، فان نيجيرفان بارزاني حدد موعدا للانتخابات قبل ذلك في 25 شباط/فبراير 2024. كما انه كان حدد موعدا قبل ذلك، وتحديدا في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الا ان مفوضية الانتخابات العراقية طلبت تأجيلها بسبب قرب موعدا من موعد انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في 18 ديسمبر/كانون الأول الماضي. والمفوضية نفسها هي التي عادت وطلبت تأجيل موعد 25 شباط بانتظار صدور قرار من المحكمة الاتحادية العليا حول قانون انتخابات الاقليم.

سبق لرئيس الاقليم مرارا ان تحرك ما بين اربيل والسليمانية وبغداد، لمعالجة العديد من القضايا الخلافية، بما في ذلك التوتر السياسي الذي اصاب العلاقة بين الاتحاد الوطني الكوردستاني وحكومة الاقليم بعدما قاطع وزراء حزب الاتحاد جلسات مجلس وزراء الاقليم، وتطايرت اتهامات متبادلة بين الطرفين، وكان نيجيرفان بارزاني يتدخل في اللحظة المناسبة لوأدها.

والان مع النتائج التي وصفت بالإيجابية لزيارة بغداد، معززة بموقف الاتحاد الوطني الكوردستاني بالمراهنة على تدخل رئيس الاقليم لمعالجة الموقف، فان المراقبين يتوقعون تكثف الاتصالات من جانب نيجيرفان بارزاني، بما في ذلك باتجاه حزب الاتحاد الاسلامي الكوردستاني الذي قال الأربعاء من خلال القيادي عثمان كارواني انه يعارض تأجيل الانتخابات، وانه يتحتم على اقليم كوردستان ان «يحضن مؤسساته التشريعية والحكومية»، وعلى ضرورة «الاتحاد بين الأطراف وتوحيد البيت الكوردي لمواجهة الظرف الحالي».

لا سابقة له، بالإضافة إلى قرارها بإلغاء مقاعد كوتا الأقليات تقليص عدد مقاعد البرلمان الكوردستاني من 111 مقعداً إلى 100 مقعد، كما قررت الاتحادية سحب السلطة المالية من حكومة اقليم كوردستان وتحويلها إلى بغداد فيما يخص رواتب الموظفين.

هذه القرارات وصفها الحزب الديمقراطي بـ«ضرب مفاهيم الشراكة والتعايش»، هو ما دفعه إلى إعلان مقاطعته لانتخابات الإقليم والمقرر موعدا في حزيران/يونيو المقبل، ملوحاً في الوقت نفسه بمغادرة العملية السياسية في حال لم يتم الإيفاء بالتعهدات المتفق عليها مع القوى السياسية في بغداد.

وباعتبار ان مقر رئاسة الاقليم هو الباب الذي يجمع ابناء الاقليم وقواه، يظهر ذلك من خلال تأكيد الاتحاد الوطني الكوردستاني، وهو مفهوم العمل السياسي خصم منافس للحزب الديمقراطي الكوردستاني، ان الرئيس نيجيرفان بارزاني يعمل على تطبيع الأوضاع بين الأحزاب السياسية فيما يتعلق بانتخابات الاقليم.

ونقلت مجلة «فيلبي» عن المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني سعدي بيره قوله ان «جهود رئيس الإقليم متعلقة بمدى استجابة الأطراف السياسية له، خصوصا وأنه يحظى بالمقبولية لدى الجميع، ويعمل بجد من أجل تطبيع الأوضاع، وله دور بارز في ملف انتخابات برلمان اقليم كوردستان ونتطلع لذلك». وتكمن أهمية تصريح سعدي بيره، انها جاءت غداة تأكيد المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، ضرورة إجراء الانتخابات في وقتها المحدد من قبل رئاسة الإقليم في 10 حزيران المقبل. ومعلوم ان الرئيس نيجيرفان بارزاني، حرص بالكامل على السير نحو العملية الانتخابية استجابة لتطلعات مختلف



نهائية وبصورة لا تسمح ببروز المناكفات والصراعات عند تشكيل كل حكومة وموازنة».

ويرى، أن «زيارة نيجيرفان بارزاني جاءت بسبب المرونة التي أبدأها رئيس الوزراء العراقي تجاه هذا الملف الذي يؤكد على ضرورة إخراج ملف رواتب موظفي الإقليم عن الملفات السياسية حفاظاً على حقوق المواطن الكوردي». جولة المباحثات هذه هي الأولى من نوعها بعد قرارات المحكمة الاتحادية، والتي تعد أعلى سلطة قضائية في العراق، حيث أفضت إلى تولي مفوضية الانتخابات العراقية تنظيم عملية الانتخابات الكوردستانية، وهو إجراء

الرجل «الأكثر دبلوماسية»

من جانبه، يقول المحلل السياسي والأكاديمي، حيدر البرزنجي، ان «نيجيرفان بارزاني هو دائماً حريص على أن يكون في بغداد، فهو الأكثر دبلوماسية ويستطيع التعامل والتفاعل مع القوى السياسية في بغداد، وهو الداعم منذ البداية لحكومة محمد شياح السوداني». وبنوّه البرزنجي في حديث لمجلة «فيلبي»، إلى أن «الأزمة هي ليست وليدة اللحظة ولا تنتهي بزيارة ولا بزيارات متعددة، إذ هناك خلل بنيوي في شكل العلاقة ما بين الحكومة الاتحادية وما بين حكومة الإقليم، وهذا مشخص ويحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية لحل هذا الملف بصيغة

وتفاهم في بغداد وتعاون لحل القضايا المالية، ما خلق ارتياحاً في الشارع الكوردستاني خاصة بمسألة استلام الرواتب شهرياً»، وفق السياسي الكوردي والنائب السابق في برلمان كوردستان، عبدالسلام برواري.

ويضيف برواري خلال حديثه لمجلة «فيلبي»، أن «أجواء لقاءات نيجيرفان بارزاني مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء العراقي ومع قادة ائتلاف إدارة الدولة جميعها كانت إيجابية، ونأمل أن يكون هذا المسار بداية لإيقاف المظاهر السلبية، خاصة وأن نيجيرفان بارزاني رجل دولة كاريزما وشخصية مقبولة حتى من قبل المنافسين».

والنفط والغاز، وفي زيارة نيجيرفان بارزاني سيتم التوصل إلى التفاهات مع الحكومة العراقية لمنع ترك الأمور سائبة كما هو الحال مع منصب رئاسة البرلمان العراقي».

ويشدد الجحيشي في حديث لمجلة «فيلبي»، على أهمية أن «تكون جميع الأطراف يداً واحدة بكل مكوناتها وأطيافها ضمن منهاج إدارة الدولة لحل جميع الأمور العالقة لمواجهة الأخطار الإقليمية التي قد تلقي بظلالها على البلاد».

ارتياح في الشارع الكوردستاني «تأتي زيارة نيجيرفان بارزاني إلى بغداد بتوقيت مناسب في ظل وجود انفتاح

البرزنجي:

«نيجيرفان بارزاني هو دائماً حريص على أن يكون في بغداد، فهو الأكثر دبلوماسية ويستطيع التعامل والتفاعل مع القوى السياسية في بغداد، وهو الداعم منذ البداية لحكومة محمد شياح السوداني» ...

تناولت صحيفة «ناشيونال» الصادرة بالإنجليزية الوضع الدقيق المحيط بمنتزه أفاشين في اقليم كوردستان، والذي يعد منتزهاً سياحياً شديداً الجمال يجذب الكثيرين إليه، على الرغم من أنه مطوق بالصراع ما بين حزب العمال الكوردستاني وتركيا.

الزراعة والبناء، إذ انها تمثل الجزء الأكثر أهمية في الاقتصاد المحلي، الا انه رغم الشعبية التي يتمتع بها منتزه أفاشين، إلا أن سكان المنطقة يقولون إن التزايد الكبير في الغارات التركية الأخيرة، قد الحق الأضرار بصناعة السياحة. ونقل التقرير عن محمد قوله ان «غالبية السياح يأتون من مناطق اخرى من العراق وتحديداً من الجنوب والوسط، معتبراً أن «الوضع الأمني هناك أسوأ من هنا»، مضيفاً «أمل ان يتم حل المشاكل هناك، وهنا ايضا، لكي يتمكن الآخرون من المجيء».

زبائنه عادة هم من السكان المحليين والسياح العراقيين والأجانب الذين يعيشون في المنطقة. وبحسب محمد فإن «المياه باردة، وهناك طبيعة جميلة، وهو ما يحبه الناس، ولدينا ايضا مخيمات لجعل الناس يشعرون بمزيد من الراحة»، مضيفاً ان الزوار تجذبهم أيضاً تكلفة الإقامة الرخيصة. وقال محمد ان «الأكثر أهمية هو المياه، فهي باردة ويحتوي على مادة كيميائية مفيدة للبشرة». وأشار التقرير الى ان السياحة تحمل أهمية بالنسبة الى المنطقة، إلى جانب

وتحدث التقرير أنه في ظل المواجهة القائمة بين الطرفين في اقليم كوردستان، فقد قتل العديد من المدنيين خلال غارات جوية تركية، وعلق السياح في المنطقة وسط تبادل لإطلاق النار بين الطرفين، مثلما جرى في العام 2022، عندما قتل 9 سياح في منتزه مائي بالقرب من زاخو بعدما شنت تركيا هجوماً على ما قالت إنها مواقع تابعة لحزب العمال الكوردستاني. ورغم ذلك، قال التقرير إن العديد من الناس لا يزالون يأتون إلى المنطقة لزيارتها. ونقل التقرير عن مالك منتزه أفاشين هارمان صادق محمد قوله ان

«جنة الله على الأرض».. أفاشين كوردستان في قلب الصراع

فيلبي

ضحايا لهذه الحرب المتواصلة منذ عقود بين تركيا وحزب العمال الكوردستاني الذي قال التقرير انه يقول انه يعمل من اجل انتزاع حقوق أفضل للشعب الكوردي، بينما صنفته انقرة، والعديد من الدول الغربية الاخرى، انه منظمة ارهابية.

يتطلب كثيرا للمار لكي ينحرف باتجاه مناطق أكثر خطورة. وتابع قائلاً ان الجبال أصبح يطلق عليها الآن اسم المناطق الحمراء، وان احتمال أن يضيع المرء هناك، يعني أنه بات يواجه خطراً كبيراً بالتعرض للهجوم. وتحدث التقرير عن صهيب نجم الدين (39 عاماً) وهو سائق شاحنة من الموصل، يأتي إلى المنتزه لكي يغطس في المياه الباردة، ويستمتع مع اصدقائه بحفلة الشواء.

وبعدما لفت التقرير الى المعاناة التي عاشتها الموصل تحت حكم تنظيم داعش، قال إن الصراع الجاري بين حزب العمال الكوردستاني وبين تركيا، بعيداً عن ذهن نجم الدين عندما يكون في أفاشين الذي سبق له أن زاره من قبل. ونقل التقرير نجم الدين قوله «في كل مرة نجيء الى هنا، لا توجد مشكلة... لكن في الجبال واماكن اخرى، هناك مشكلة».

لكن نجم الدين رداً على سؤال عما إذا كان لديه أي مخاوف في ظل الوضع الأمني، قال «كلا، بالطبع لا، شهدنا حرب داعش. لماذا سنخاف هنا؟. لكن التقرير ذكر بان الحقيقة المأساوية تتمثل في أن المدنيين كانوا في أحيان كثيرة

وقدم التقرير، بترجمة مجلة «فيلبي»، وصفاً للمنتزه الواقع في زيباري، ضمن الإقليم، حيث تنتشر مشاهد العائلات وهي تقيم حفلات الشواء والمشروبات، في ظل الشمس الشديدة الحرارة، لكن مياه النهر باردة كالثلج، وهي منطقة تعكس جمالاً رائعاً حيث تصطف الأشجار الخضراء على طول المنطقة، فيما يسترخي الناس ويتناولون الطعام. وتابع التقرير أن هناك سلسلة من التلال والجبال الجميلة بجوار المنتزه مباشرة، إلا أن قلة من الناس تجرؤ على المجازفة بالوصول إلى المناطق الأعلى من تلك التلال، مشيراً إلى أن الجبال المحيطة هي الموقع الذي تواصل فيه تركيا وحزب العمال الكوردستاني صراعهما القاتل المتواصل منذ عقود.

وأشار التقرير الى ان الصراع بين الطرفين انتقل بدرجة كبيرة الى جبال كوردستان عبر الحدود التركية، حيث صدت تركيا من غاراتها الجوية ضد حزب العمال الكوردستاني خلال السنوات الماضية، وهو ما تسبب في تقييد حركة مسلحي حزب العمال الذين أجبروا على التمرکز في الأنفاق والكهوف.

ولفت التقرير إلى أن أفاشين تقع في ما يسمى بالمنطقة الخضراء، الا ان الامر لا

10 العدد 244
السنة العشرين



الإقليم، ففي الهجمات الصاروخية الإيرانية على اربيل رأينا استهدافا مباشرا لكبار أصحاب الاموال (اصحاب رؤوس الاموال في حالة انعدام الاستقرار يسعون لإخراج ثرواتهم)، احراق اسواق اربيل ودهوك (لماذا اربيل ودهوك؟) يمكن درجها في خانة تخريب الاقتصاد، والخطر يكمن فيما يجري الحديث عنه بأن جميع هذه المساعي تبذل من اجل القضاء على كيان اقليم كردستان. ووفقا لأسس الحرب المعرفية والواقع الحالي للإقليم، نرى أن الحرب أصبحت كبيرة جدا. وانه حينما نصحو من هذه الحرب يكون الاوان قد فات، ويجب على إقليم كردستان أن يتعامل مع هذه الحرب القاتلة بحكمة.

ومن الدول التي تشتهر بحربها المعرفية هي إيران (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، إسرائيل في حرب معرفية كبيرة مع إيران)، ولا يخفى على أحد مدى تدخل إيران في شؤون العراق واقليم كردستان.

وبعد الإعلان عن الجهود المباشرة التي بذلتها حكومة إقليم كردستان لتوفير الأراضي وتوزيع راتبين في هذا الشهر، حدثت على الفور حريق سوق الملابس المستعملة. ومن الواضح أن هذا استمرار للحرب المعرفية وتدمير الثقة بين الشعب والسلطات.

ويجب على إقليم كردستان أن ينظر إلى هذا الموضوع بعناية وأن يأخذ على محمل الجد، لأن مستوى هذه الحرب كبير والمخاطر جسيمة. ومن أجل خوض هذه الحرب يجب تشكيل غرفة عمليات لدراسة هذه الحرب وآثارها ومحاولة إحباط الهجمات وحتى القيام بالهجوم المضاد.
ترجمة: مجلة فيلي

محلا في هذه السوق التي يتبضع منها أناس كثيرون ما يحتاجونه من ملابس. الحرب المعرفية واحدة من الحروب المؤثرة والجديدة في هذا العصر يقوم بافتعالها أعداء ليس بالضرورة ان نكون في حالة حرب معهم وحتى ان العلاقات معهم قد تكون طبيعية. والقصد من الحرب المعرفية هو استهداف ذهنية ورؤى الأفراد داخل المجتمعات بهدف خلق تأثيرات وطريقة تفكير بالشكل الذي يريده الأعداء. ومن الممكن ان يكون هؤلاء الأفراد من سياسيي بلد ما او اناس عاديون.

كلما حصل حريق في سوق الملابس المستعملة يتبادر الى ذهن الناس ان هناك مسؤولون ينوون اخلاء هذه السوق من اصحابها. وهذا سبب اخر من المحتمل ان يوسع الهوة بين الناس والسلطة ويقلل ثقتهم فيها.

في الحرب المعرفية نرى خطوات متتابعة مثل: خلق التأثيرات على تفكير الناس، تدمير وحدة النسيج الاجتماعي وخلق حالة اللاتوافق، تعطيل الاقتصاد، تخريب البنى التحتية الاقتصادية، خلق التأثيرات على سياسات الحكومات وفي الاخير انهيار الحكومات. وفي الوضع الحالي في اقليم كردستان الذي يعيش حربا معرفية فإن المجتمع الكوردستاني منقسم، السياسات الحكومية غير موحدة وبسبب التحالفات والمشكلات يلاحظ عدم التوافق السياسي، والوضع الاقتصادي الخطير والعديد من الاسباب الاخرى وفي مقدمتها عدم وجود ميزانية خلال السنوات العشر الماضية ومشكلة الرواتب وقرارات الحكومة التي ألقت بحمل كبير على كاهل أصحاب الأعمال، وتسببت بهروب الرساميل الى خارج الإقليم، وخراب البنى التحتية لاقتصاد

قبل أقل من شهرين حصل حريق سوق الملابس المستعملة (البالة) في اربيل ولحقت خسائر كبيرة بأصحاب المحلات فيها، وبعد تلك الحادثة، وفي الأول من نيسان الجاري شب حريق في سوق تشلي في دهوك، وبالامس تكرر الحريق في سوق الملابس المستعملة في اربيل ولحقت خسائر بأكثر من 200



حرائق اسواق الاقليم والحرب المعرفية

د. كامران حسن

ونقل التقرير عن عبد المنير قولها، إنها «كأم لطفلين، فإن نشاطي يساهم في تأمين مناطق آمنة للأطفال لكي يلعبوا ويعيشوا طفولتهم ويشكلون ذكريات جميلة».

أما مها جمال، فقد لفت التقرير إلى أنها من أعضاء «فريق إدارة مخاطر المتفجرات»، وقد انخرطت في مبادرات تطوير المهارات طوال السنوات الثلاث الماضية من أجل تعزيز معرفتها وقدراتها.

وتابع التقرير أن مها جمال، التحقت بميدان العمل لمكافحة الألغام، لأنها شهدت تأثير هذا النشاط على حياة الناس.

ونقل التقرير عنها قولها «أشعر بالفخر والسعادة عندما أكتشف مادة متفجرة وأزيلها، وأنا أعلم أنني أنقذ حياة أخرى على أرضي».

من جهتها، تقول دينا خضر التي تعمل في مجال مكافحة الألغام، إنها تنتظر بصبر تسجيل أرقام قياسية جديدة في الدورات التدريبية لنزع الألغام والمتفجرات، وتحقيق تقدم في مسيرتها المهنية من خلال تولي منصب قيادي. وبحسب التقرير، فإن خضر تركز على فكرة كسر الصورة النمطية لميدان العمل هذا الخاضع لهيمنة الذكور، بالإضافة إلى دعم المجتمعات في استعادة أراضيها التي كانت ملوثة في السابق بالألغام والمتفجرات.

ونقل التقرير عن خضر قولها إن «المجتمع رفضنا كنساء يعملن في نشاطات الأعمال المتعلقة بالألغام، ثم غيروا رأيهم تدريجياً عندما شاهدوا نتائج عملنا إلى درجة الهمام تأييداً ودعمنا لنا».

وتابعت أن إشراك المرأة في النشاطات المتعلقة بالألغام، يمثل أولوية، إلا أنه ما يزال هناك الكثير للقيام به.

مشيرة إلى أنها تأسست في العام 2016، وأقامت مقراتها في دهوك والموصل وسنجار. وبعدها قال التقرير الأممي إن «المرأة تعد لاعبة مهمة في النشاطات المتعلقة بالألغام»، أشار إلى أن محروسة عبد المنير، وهي باحثة، تعمل أيضاً على تطهير المناطق من المواد المتفجرة، وأنها من أجل تعزيز مهاراتها، شاركت في كل دورة تدريبية واغتنت كل فرصة من أجل تطوير قدراتها.

من الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان، وهي تعتبر شريكة تنفيذية مع دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في سنجان. وتُعرف منظمة «شاريتيه» نفسها على موقعها الإلكتروني بالقول، إنها «منظمة غير حكومية وطنية عراقية تعمل على تعزيز السلامة والتنمية من خلال الأعمال المتعلقة بالألغام والتنوعية بمخاطر الذخائر غير المتفجرة، لمساعدة الأشخاص المتضررين من النزاع المسلح».

ونقل التقرير الذي ترجمته مجلة «فيلي» عن الناشطة العراقية دينا خضر، قولها إن «العمل في ميدان الأعمال المتعلقة بالألغام، أظهر لي أن القيود المجتمعية التقليدية، خلقت لكي يتم كسرها». وأشار التقرير الأممي إلى أن دينا خضر، إلى جانب محروسة عبد المنير، ومها جمال، هن من النساء العراقيات الناشطات في منظمة «شاريتيه» الإنسانية الحاصلة على ترخيص للعمل



في سنجان.. نساء ينتزعن الألغام لإعادة الحياة ولتغيير الصورة النمطية للمرأة

تناول تقرير للأمم المتحدة نشاط نساء عراقيات يعملن في مناطق عدة بينها سنجان، بمهام نزع الألغام والمخلفات الحربية غير المنفلة، بما يساهم في إنقاذ أرواح الناس، ويقود أيضاً إلى تغيير الصور النمطية السائدة اجتماعياً حول المرأة ودورها.

فيلي

في ذكرى جريمة بشعة . صادق الازرقى

سنة اخرى تمضي، وبذلك تمر هذه الايام الذكرى الرابعة والاربعون لتهجير أعداد كبيرة من العراقيين من اراضيهم وبيوتهم ومصانعهم واعمالهم بذرائع عنصرية وطائفية، إذ شهد عام ١٩٨٠ بدء أبشع عملية تهجير جماعية ضد الكورد الفيليين، بدأت منذ الرابع من شهر نيسان في ذلك العام، وتواصلت طيلة المدة اللاحقة.

لا زالت هناك تحديات كبيرة في معالجة نتائج ذلك التطهير العرقي والجرائم السابقة، وهذا يتطلب جهوداً مستمرة لضمان العدالة والانصاف لضحايا هذه الجرائم.

يجب أن يكون الهدف النهائي هو تقديم العدالة والمساعدة في تلبية حقوق ضحايا الكورد الفيليين، بما في ذلك تعزيز استحقاقاتهم وضمان عدم تكرار مثل هذه الجرائم في المستقبل، فيما يتوجب الاستمرار بمطالبة المنظمات الحقوقية والمجتمع الدولي بمواصلة التحقيقات ومنح العدالة لضحايا الجرائم السابقة في العراق.

وبرأي أكاديميين فيليين فان بعض ممثلي الكورد الفيليين يتحملون جزءاً من الاخفاق في إيصال الصوت الفيلي ومظلوميتهم الى الجهات المعنية، وبعد بعضهم عدم تواجد «كتلة فيلية» تتبنى استحقاقاتهم ومطالبهم في حوارات الكتل السياسية أحد أبرز الأسباب في عدم تبني القضية الكوردية الفيلية من الاحزاب التي حكمت بعد عام 2003 وأصبحت قضية الفيليين هامشية على ذلك الصعيد على حد وصفهم.

ولفت مراقبون الى ما اسموه تشتت الكورد الفيليين في الممارسات الانتخابية بعد عام 2003 وعدم اتفاقهم على شخصية او حزب، ومن ثم سعى الكل لكسبهم سواء أكان على أساس المذهب أم القومية.

ويسجل كتاب فيليون نقطة تتعلق بالطبيعة القومية والمذهبية للفيليين بعد 2003 مشيرين الى محاولة القسم الأكبر منهم التمسك بما اسموه بنية الهوية الوطنية العراقية، وهذا ما جعلهم بعيدين عن التطرف القومي أو المذهبي، على حد قولهم.



ومشروعية مطالب المظلومين. لقد حدثت بعض التطورات في محاكمة الجرائم التي ارتكبت في مدة حكم نظام صدام حسين، وقد جرت محاكمة عدد من المسؤولين السابقين بتهم الجرائم ضد الإنسانية، والتحقيقات تواصلت من ثم في بعض الحالات الأخرى؛ ومع ذلك،

التي اعقبت تغيير النظام المباد؛ الا ان الوضع الحالي الذي يشهد منذ سنوات استقراراً كبيراً في تلك الاوضاع يحتم حسم ملفات كثيرة تتعلق بحقوق الكورد الفيليين كمجتمع او كأفراد، إذ لم تزل كثير من الملفات معلقة ولم يجري حسمها برغم وضوح المجرم والجريمة

ملاحقة المعارضين من منتسبي الاحزاب الوطنية العراقية. ومنذ بداية تلك الاجراءات كان من الصعب تقديم تقويم نهائي بشأن مدى الانصاف في هذا السياق، بسبب تعقيدات الوضع في العراق وعدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في السنوات

تقارير المنظمات الحقوقية فان كثيراً من الكورد الفيليين تعرضوا لأشكال متنوعة من هذه الانتهاكات، وغيب الوف منهم ممن هم في سن الشباب في معتقلات سرية؛ ولازال مصير كثير منهم مجهولاً حتى الآن، فيما تبين القرائن انهم قتلوا او جرى استخدامهم في التجارب على الاسلحة.

وسعى النظام المباد الى القضاء على التجار من الكورد الفيليين ذوي الدخل والثراء العالي الذين كانوا نشطين في السوق العراقية، بخاصة في العاصمة بغداد بتسفيرهم من بغداد الى خارج العراق.

بعد سقوط نظام صدام حسين في عام 2003، بدأت عديد الجهود لتحقيق العدالة ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم عن طريق المحاكم الدولية والمحاكم العراقية المحلية، وبوساطة التحقيقات والتوثيق التي تقوم بها منظمات حقوق الإنسان.

ومنذ نيسان عام 2003 والانتقال إلى النظام الحالي في العراق، بذلت جهود لتحقيق العدالة والانصاف بخصوص جرائم الحقبة السابقة ضد الكورد الفيليين وعديد الجرائم ضد القوميات والأقليات الأخرى فضلاً عن جرائم

وعلى وفق الوقائع التاريخية والمعطيات الحقوقية والقانونية وعند الحديث عن الجرائم التي ارتكبت ضد الكورد الفيليين في زمن النظام المباد في العراق، يمكن تصنيف تلك الجرائم والانتهاكات الى عدة انواع، بما في ذلك التهجير القسري والابادة الجماعية والانتهاكات الجسدية والنفسية الأخرى.

وبرغم ان الجرائم ضد الكورد الفيليين بدأت منذ نهاية ستينات وفي سبعينات القرن الماضي، الا انها تصاعدت بشكل خاص في مدة حكم نظام صدام حسين. وتعرض الكورد الفيليون لحمولات تهجير قسرية من مناطقهم التقليدية في كركوك وديالى والموصل وواسط وبغداد وأجزاء أخرى من العراق، وُجج بشبابهم في السجون؛ وكانت هذه الحملات جزءاً من سياسات نظام صدام حسين لإجبار الكورد على ترك مناطقهم وإحلال سكان آخرين وبخاصة العرب فيها.

وواجه الكورد الفيليون حملات قتل جماعي وهجمات وحشية من قبل الحكومة العراقية في حينها.

وكانت الانتهاكات الجسدية والنفسية منتشرة بشكل واسع ضد الكورد الفيليين، بما في ذلك التعذيب والاعتقال التعسفي والإذلال العام؛ واستناداً الى

درس من إبادة الفيليين الجماعية

عباس غزالي

لقد استخدم أعداء الكورد جميع انواع الاسلحة من اجل اذابتهم قدر الاستطاعة من قبيل الإبادة الجماعية (الجنوسايد) والهيمنة الثقافية الى سياسة التجويع وقطع ارزاق الناس وكل هذا بهدف قذر هو التطهير العرقي الكامل للكورد.

فالإبادة الجماعية ومن أكبر تطبيقاتها قتل وتهجير الكورد الفيليين في عهد النظام البعثي بحجة العرق والمذهب، كانت جزءا من تلك الخطة التي كانت تهدف فضلا عن تقليل نسبة السكان الكورد، الى نهب وتدمير اقتصاد الكورد الفيليين الذين كانوا في تلك الفترة أقوىاء من الناحية الاقتصادية. وفي سياق تلك المؤامرة لم تقم الحكومة العراقية الحالية لحد الان باعادة جنسيتهم واموالهم واملاكهم التي تعد الحد الأدنى من التعويض عن تلك الجريمة ضد الانسانية.

في وقت كان من حق الشعب الكوردي ان يقرر مصيره كأمة وقومية مستقلة بسبب هذه الإبادة الجماعية.

الامر الذي يعد درسا لنا من تلك الذكرى الاليمة، هو ان اعداء الكورد لا يميزون احدا في قتلهم الكورد، فليس مهما بالنسبة لهم ان يكون هذا الكوردي يتكلم باية لهجة او يتمذهب باي مذهب او من سكنة اية بقعة، فيكفي أن يتكلم باللغة الكوردية ليشكل ذلك لهم ذريعة ليتم استهدافهم بالمؤامرة. فالدولة العراقية المصطنعة أثبتت من خلال قيامها بتعريب كركوك والتزجيل القسري للقرى وانفلة سكان منطقة كرميان وتغيب البارزانيين وقصف حلبجة بالاسلحة الكيماوية والإبادة الجماعية (جينوسايد) الكورد الفيليين، بان الكوردي هو كوردي. ويتوجب أن نجعل من هذا درسا للتوحد والإتحاد بين جميع الكورد والنضال معا للخلاص والحرية.

ويجدر بنا أن نؤكد ان الكورد وعلى العكس من الفاشيين تبنا ثقافة التعايش اولوية رئيسية، ففي اقليم كوردستان يعيش الكورد وباقي المكونات الأخرى بحرية وثقة ويتشاركون في جميع المجالات.



يعيش الغالبية منهم على تربية المواشي والإبل والزراعة التي تعتمد بدورها على الآبار الإرتوازية. ذكريات مؤلمة

تستذكر السيدة صباح الجادري أهوال سجن «نقرة السلطان» التي أودع فيه أخيها إلى جانب عدد من أقربائها عندما كانت تذهب إليه لزيارتهم «المواجهة». تقول الجادري لمجلة فيلي، إن شاباً بعمر الورد تم اعتقالهم بلا ذنب سوى أن قوميتهم تنتمي إلى الكوردية الفيلية فقط، حيث جرى اعتقال أخي واثنين من أولاد خالي وابن عم والدي. أما أخي عماد محسن الجادري مواليد 1966، فقد كان طالباً بالمرحلة الرابعة بكلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد، وكان من الأوائل، وتم اعتقاله في الانتفاضة الشعبانية وبعد 5 أيام علمنا باستشهاده بتهمة ما سُمي بـ«الغوغائيين المخربين».

وتضيف الجادري، على إثر ذلك تعرض أبي لجلطة دماغية وتوفي، ومن ثم أصيبت أمي بالزهايمر وتوفيت أيضاً، فيما هاجر أخوتي الباقين إلى خارج العراق بعد تلك المآسي المتتالية، ورغم ذلك كان رجال الأمن يهددون ما بقي من العائلة بين الحين الآخر.

أما أولاد خالي الاثنين، فقد كان الأول من مواليد 1963 والآخر 1962، وفي وقت اعتقالهم كانت أعمارهم تتراوح ما بين 14 إلى 16 عاماً، وتم إرسالهم إلى نقرة السلطان.

وتروي الجادري ما كانت تشاهده خلال زيارتها إلى قلعة نقرة السلطان لمواجهة أولاد خالها، أن السجن يبعد عن بغداد حوالي 400 كم، لذلك كان الخروج في الليل من أجل الوصول صباحاً إلى السجن في موعد المواجهة، وكنتُ أشاهد في الصحراء القاحلة عيون تبرق وسط الظلام وعند التساؤل عنها قيل أنها



بها الحركات الوهابية آنذاك ومقرراً لإدارة البادية الجنوبية، وفي عام 1948 تم تحويل القلعة إلى سجن، كما تم عام 1981 بناء قلعة اتخذت مقراً لحرس الحدود ثم تحولت لاحقاً إلى سجن. وفي زمن أول رئيس للعراق في عهد حزب البعث أحمد حسن البكر تم بناء 120 داراً لإسكان البدو الرحل، وتحولت في ثمانينات القرن الماضي إلى سجون أيضاً. وبلغت أعداد المرحلين والمفقودين من الكورد الفيليين بين (1980 - 1990) نحو 1,3 مليون شخص، كما جرى زج نحو 22 ألف من شباب الكورد الفيليين في معتقل نقرة السلطان.

ويقع قضاء السلطان في بادية السماوة وسط واد كبير، ويبلغ عدد سكان القضاء حسب وزارة التخطيط 9348 ألف نسمة

ورغم أن محطات الخوف والاضطهاد التي مرت على العراقيين في زمن الحكم الدكتاتوري كثيرة، إلا أن بعضها بات معلماً بارزاً على الظلم والوحشية التي راح ضحيتها عشرات الآلاف وتركت في من حاله الحظ وبقي على قيد الحياة أثراً جسدية ونفسية.

سجن «نقرة السلطان» واحداً من تلك المعالم الذي كان مجرد ذكر اسمه يثير الرعب والشعور بالنهاية في النفوس، والذي يقع في صحراء قاحلة بقضاء نقرة السلطان التابع لمحافظة المثنى جنوبي العراق.

وأطلقت تسمية «مدينة السجون» على قضاء السلطان عام 1928 عندما قام الإنكليز بإن احتلالهم للعراق، ببناء قلعة السلطان لصد الهجمات التي تقوم

وقر في هذه الأيام الذكرى الرابعة والأربعين لتهجير أعداد هائلة من العراقيين من أراضيهم وبيوتهم بذرائع عنصرية وطائفية، إذ شهد شهر نيسان من عام 1980 بدء أشنع عملية تهجير جماعية بدأت منذ الرابع من الشهر وتواصلت طيلة المدة اللاحقة.

وبدأت تلك الجرائم منذ عام 1969، حين شنت حكومة حزب البعث التي تسلمت السلطة بانقلاب عسكري في عام 1968 حملة ترحيل ونفي قسري استهدفت الكورد الفيليين لأسباب عرقية ومذهبية، إذ جرى في عام 1970، ترحيل أكثر من 70 ألف فيلي إلى إيران وسحبت جنسيتهم العراقية، وجرى الإبلاغ عن كثير من حالات الاختفاء والإعدام بين عامي 1970 و1973.

استذكار لأهوال نقرة السلطان

44 عاماً على تهجير وتغيب أكثر من مليون كوردي فيلي

فيدي

يستذكر الكورد الفيليون في الأسبوع الأول من شهر نيسان كل عام ذكرى يوم الشهيد الفيلي، وبهذه الذكرى يتم استذكار الإبادة الجماعية التي ارتكبتها النظام البعثي بحقهم فيما يقيم عدداً من ذوي الضحايا وقفات استذكارية وجلسات تأبينية.

وتتم الطلب ليكون متحفاً للمحافظة على مظلومية الكورد الذين تم سجنهم فيه».

يذكر أن النظام السابق الذي رأسه صدام حسين ولنحو ثلاثة عقود ساق آلاف الشبان من الكورد الفيلبيين إلى أماكن غير معلومة وما يزال مصيرهم مجهولاً ويرجح بأنهم قضاوا في المعتقلات أو دفنوا أحياء في مقابر جماعية.

وشرع نظام البعث في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن المنصرم بحملة كبيرة لتهجير الكورد الفيلبيين، وسحب الجنسية العراقية منهم ومصادرة ممتلكاتهم وأموالهم المنقولة وغير المنقولة.

كما تعرض الكورد الفيلبيون للتسفير والتهجير والاعتقال والقتل إبان حكم الرئيس الأسبق أحمد حسن البكر في عامي 1970 و1975، ومن بعده نظام صدام حسين في 1980، ويرى مؤرخون يرون أن التهجير جاء بسبب انتماءاتهم المذهبية والقومية.

مجلس النواب في الأول من آب من العام 2010، عد بموجبه عملية التهجير والتغيب القسري للفيلبيين جريمة إبادة جماعية.

بدوره، يذكر قائم مقام قضاء السلطان، علي مخلف، أن «ذوي الضحايا بدأوا يأتون إلى السجن بعد عام 2003 وخاصة من الكورد الفيلبيين، وكانوا يروون قصصاً صادمة عن ما حل بعوائلهم وأقربائهم».

ويضيف مخلف لمجلة فيلي، أن «واحدة من أصعب القصص هي ما روتها أم كوردية - كنت قد التقيت بها العام الماضي 2023 - لما حصل مع ابنها، قالت إن ابني توفي في السجن، وجاء رجال الأمن لدفنه، لكنني بقيت في باب القلعة انتظر، وإذا بي أرى بعد نصف ساعة يد ابني في فم الكلب، فكانت هذه من القصص الصادمة لما عانتها تلك العائلات».

ويشير قائم مقام قضاء السلطان إلى أن «السجن متروك حالياً ومتاح للزائرين،

يشار إلى أن محكمة الجنايات العليا حكمتها أصدرت في العام 2010 بشأن جرائم التهجير والتغيب ومصادرة حقوق الكورد الفيلبيين وعدها من جرائم الإبادة الجماعية. وأصدرت الحكومة العراقية في الثامن من كانون الأول 2010، قراراً تعهدت بموجبه بإزالة الآثار السيئة لاستهداف الكورد الفيلبيين فيما أعقبه قرار من

«من حاول الهروب فقد مات في الطريق، إذ إن السجن في عمق البادية الجنوبية بمسافة ٢٠٠ كم، وتخلو تلك الصحراء من الأشجار أو البحيرات ليأكل ويشرب منها من يهرب فيما تعج المنطقة بالذئاب والحيوانات المفترسة، لذلك أغلب من كان في ذلك السجن توفي بمقابر جماعية»

فيما ندد رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، خلال كلمة له بالحفل نفسه، بعدم إلغاء عبارة «تبعية» التي كانت تكتب ضد الكورد الفيلبيين في النظام السابق، وقال إن هذا المكون ليس أقلية.

إلى ذلك، دعت كتلة الحزب الديمقراطي الكوردستاني في مجلس النواب، في بيان ورد لمجلة فيلي، أمس الجمعة، الحكومة العراقية، إلى إعادة جميع حقوق الكورد الفيلبيين من أموال وممتلكات سلبها النظام البائد، من أجل تعويضهم عن الجرائم التي حصلت معهم ومنحهم الجنسية العراقية.

مآسي الفيلبيين والبارزانيين

يقول الكاتب والصحفي، عامر موسى الشيخ، إن «أزلام النظام السابق بعد عمليات الانفال وحلجة كانوا يطلقون على الكورد (العصاة)، وكانوا يأخذونهم إلى نقرة السلطان وخاصة البارزانيين والمؤنفلين، وكنا نعرفهم من ملابسهم وألوانها رغم صغر سننا، وفي مفهوم الجنوب العراقي أن من يذهب إلى نقرة السلطان أما يُسجن أو يُنفى».

ويضيف لمجلة فيلي، أن «سجن قلعة السلطان كان يزرع به المعارضون للنظام السابق، وتم حجز أبناء كوردستان من البارزانيين والفيلبيين في ذلك المكان، وتعرضوا إلى التعذيب والتجويج، فيما تعرضن النساء للاغتصاب، وبعضهم جرى قتلهم بمقابر جماعية خارج أسوار السجن».

ويتابع، «أما من حاول الهروب فقد مات في الطريق، إذ إن السجن في عمق البادية الجنوبية بمسافة 200 كم، وتخلو تلك الصحراء من الأشجار أو البحيرات ليأكل ويشرب منها من يهرب، فيما تعج تلك المنطقة بالذئاب والحيوانات المفترسة، لذلك أغلب من كان في ذلك السجن توفي بمقابر جماعية».



جثمان أخيه حتى الآن. أما ابن عم والدي، علي حسين لفتة، فقد كان استاذاً جامعياً ذو أخلاق عالية، وتم اعتقاله أيضاً وكان خاطباً في حينها، ودفن في المقابر الجماعية. ولم نعثر على جثته لحد الآن، فيما قامت أخته بجعل قبر رمزي له في مقبرة وادي السلام، ودفنت فيه أوراقه وأقلامه. وتؤكد الجادري، أنها لم تستلم أي حقوق لأخيها الشهيد، بداعي أن الاستشهاد لم يتم بقرار سياسي، ومع العلم أن شهادة الوفاة أخذت من جهاز الأمن الخاص، «فنحن في معاناة ومأساة مستمرة منذ زمن النظام البائد ومن بعده».

حفل تأبيني في بغداد وأقيم في بغداد، اليوم السبت، حفل تأبيني بمناسبة يوم الشهيد الفيلبي برعاية رئيس مجلس النواب بالإناابة محسن المندلاوي بالتعاون مع مؤسسة الشهداء، بمشاركة نيابية وحكومية ودبلوماسية وثقافية واجتماعية. وأكد المندلاوي، في كلمة له بالحفل، أن النظام العراقي السابق أقدم على إعدام أكثر من 20 ألف شخص من الكورد الفيلبيين وتهجير 130 ألف أسرة من هذه الشريحة إلى إيران في بداية الثمانينيات من القرن المنصرم.

عيون الذئاب. وأغلب من كان يذهب إلى المواجهة هن النساء من (الخالة والعممة والجيران والأصدقاء)، أما عوائل السجناء فقد كانوا مُبغدين، فيما كان الرجال يتجنبون الذهاب للسجن خشية الحجز والاعتقال فيه.

وكانت الزيارة تتم في أجواء مليئة بالإهانة والذل، فضلاً عن سب وشتيم الزائرين وحتى ضربهم بالسياط، رغم أنهم عزل وليس لهم علاقة بأي شيء، بل هدفهم التواصل مع السجن ومواجهته فقط.

وتتابع الجادري حديثها، أن أحد أولاد خالي وهو حازم شيخ موسى حسين، تم قتله وهو في داخل السجن من قبل معتقل آخر بعد طعنه بسكين في خصرته، ومات عطاشاً لرفضه شرب الماء وقال «أريد أن أكون مع الإمام الحسين الذي ذهاب عطشاناً».

أما أخوه كاظم شيخ موسى حسين، فقد تم الإفراج عنه لكن خرج بنفسية صعبة لقتل أخيه أمام عينيه، وبقي ملاحقاً من قبل رجال الأمن لذلك غادر إلى إيران، ورغم أنه تزوج وأصبح لديه أولاد لكنه لا يزال يعاني من الاضطهاد والحزن الذي عاشه، فيما لم يعلم مصير



مفارقة غريبة بالذكرى الـ ٢١ للإطاحة بصدام..

من حكم الفرد إلى ديكتاتورية الأحزاب



مرت يوم الثلاثاء 9 نيسان/أبريل 2024 الذكرى الحادية والعشرين لسقوط نظام الرئيس العراقي صدام حسين بعد أقل من ثلاثة أسابيع على الغزو الأمريكي البريطاني للعراق للخلاص من الديكتاتورية واستبدالها بالديمقراطية التي وُعد بها.

يصف القيادي في ائتلاف دولة القانون، الشيخ حيدر اللامي، حقبة صدام حسين بـ«الكابوس الأسود» الذي كان على العراق والمنطقة، «فقد عاش الشعب العراقي وكذلك شعوب المنطقة في توجس مما كان يقوم به ليس في تعذيب البشر فقط، وإنما في تعذيب الأرض أيضاً، من خلال حرق المزارع في مدينة بلد وتجريفها عام 1982 والتي كانت تعتبر أرضاً زراعية خصبة وسلّة غذائية للعراقيين».

ويضيف اللامي خلال حديثه لمجلة «فيدي»، «وكذلك قام بحرق أراضي البصرة والحلة خلال الانتفاضة الشعبانية عام 1991، وأحرق الكثير من النخيل وأنواعها النادرة التي كانت توجد في العراق فقط، كما جرف الكثير من المدن وجفف الأهوار 1991 - 1994 حتى بات هذا المسطح المائي خالياً من الطيور النادرة التي كانت تأتي إليه خلال هجرتها».

ويستذكر العراقيون في مثل هذا اليوم مشاهد دخول القوات الأمريكية إلى قلب العاصمة بغداد، بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي حينها جورج بوش الابن، في 20 آذار/مارس 2003، انطلاق عملية سماها «عملية حرية العراق». وبعد ثلاثة أسابيع ظهر صدام في 9 نيسان/أبريل متجولاً في منطقة الأعظمية في بغداد وحوله عشرات العراقيين يهتفون له، قبل ساعات من إعلان سقوط بغداد ونظامه، وتوارى عقب ذلك ثمانية أشهر قبل أن يعثر عليه الجيش الأمريكي، ويحاكم ثم يُعدم في كانون الأول/ديسمبر 2006.

لكن المفارقة الغريبة أن ما حصل - وفق مراقبين - هو استبدال ديكتاتورية الفرد إلى ديكتاتورية الأحزاب، وهذه لا تقل خطورة عن الأولى، وهو ما أعاد البلاد إلى أن تكون «بؤرة لتهديد الأمن والسلم الدوليين» كما كانت قبل 2003. كابوس أسود

ويشير الفيلي إلى أن «في السنوات التي تلت عام 2003 حصلت العديد من الأخطاء، منها أن القوى السياسية كانت تلوم النظام السابق بأنه كان نظاماً فردياً ديكتاتورياً، لكنها في الوقت نفسه لم توفق ولم تنجح في خلق نظام مؤسسي، بل أنها ذهبت بما يُعرف بـ(المحاصصة) وابتلعت مؤسسات الدولة، ما خلق إشكالية كبرى في العراق، وحتى الهيئات المستقلة لم تكن مستقلة بل هيئات حزبية أُسست على أساس المحاصصة». ويضيف، «كما يلاحظ وجود قمع من قبل الأحزاب لكل معارضيهما من خلال بعض أذرعها المسلحة التي تمارس الضغط تجاه الناشطين والذين يختلفون معها، وهذا برز في انتفاضة تشرين 2019».

ويتابع، أن «اللافت للنظر أن ما بعد عام 2003، وجدنا ديمقراطية بلا ديمقراطية، أي إن شكل النظام ديمقراطي لكن التشريعات التي تتبناها الأحزاب هي لتعزيز وجودها، وفشلت في خلق نظام برلماني حقيقي تكون فيه كتلة حكومة وكتلة معارضة، لذلك نجد أن الجميع يحاول الركوب في قارب السلطة».

ويُكمل الفيلي، «كما هناك هدر كبير في الأموال وفي طبيعة المقدرات الداخلة، إلى جانب التدخل الخارجي سواء من دول الجوار أو من وراء دول الجوار، وهذا يبرز بوضوح من خلال تصريحات القوى السياسية التي بعضها تشكّل في الأساس خارج العراق».

ويوضح، «لذلك المشهد في العراق مريب، ولم تتشكل منذ عام 2003 وإلى يومنا الحاضر هوية وطنية بما يعرف بـ(الأمة العراقية)، حيث هناك قوى سياسية تروج لمفهوم المكون الشيعي ومقابلها قوى سياسية تروج لمفهوم المكون السني وأخرى لمفهوم المكون الكردي». ويؤكد، أن «هذه أزمة حقيقية، وينبغي

رغم مرور أكثر من عقدين من الزمن على إسقاط نظام صدام حسين، لا يزال العراقيون غير متفقين فيما إذا كان ما حصل تحريراً، ينبغي الاحتفال به، أم أنه كان احتلالاً، والشعوب عادة لا تحتفل بمناسبات احتلالها.



بين الإدارة الأمريكية والعراق، وبدأت اتجاهات سياسية متنافرة داخل القوى السياسية العراقية في طبيعة التعاطي مع الولايات المتحدة، فيما تحاول الأخيرة فهم طبيعة النظام السياسي، هل هو قريب إلى السياج الأمريكي أم إلى السياج الإيراني؟

«رغم أن الداعم الأول لبداية مقاومة الأميركي كان من إيران، لكن هذا لا يمنع وجود قوى عقائدية دينية تؤمن بضرورة مقاتلة الولايات المتحدة، لكن من ناحية الدعم المادي واللوجستي كانت إيران هي من تقدم الدعم للفصائل السنية والقوى الشيعية لمواجهة الولايات المتحدة»، بحسب الفيلي.

أخطاء بعد 2003

هذه الرؤية مثار جدل»، بحسب أستاذ العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية، د.عصام الفيلي.

لكن اللافت للنظر - وفق الفيلي - هو أن بعض القوى المعارضة التي استعانت بالولايات المتحدة لتغيير النظام والتي كانت ترعى مؤتمراتهم أيضاً، عادت تلك القوى بعد غزو العراق لتقول إن هذه قوات احتلال ويجب مواجهتها، ويستثنى من هذا الكورد الذين لم يرفعوا السلاح بوجه القوات الأمريكية، لكن الكثير من القوى الإسلامية وبعض العراقيين رفعوا السلاح بوجه الولايات المتحدة.

ويوضح الفيلي لمجلة «فيلى»، أن هذا خلق خللاً في طبيعة العلاقة القائمة

الديكتاتور وأن لا تنسى تلك الأفعال ولتكون عبرة لمن يحاول تقليد أسلوبه في الحكم».

تحرير أم احتلال؟

ورغم مرور أكثر من عقدين من الزمن على إسقاط نظام صدام حسين من قبل القوات الأمريكية، لا يزال العراقيون غير متفقين فيما إذا كان ما حصل تحريراً ينبغي الاحتفال به، أم أنه كان احتلالاً، والشعوب عادة لا تحتفل بمناسبات احتلالها.

«فطبيعة التغيير الذي جرى ما بعد عام 2003 يختلف في التوصيف من قبل الكثير من القوى السياسية والدينية، فهناك من يراه تحريراً من النظام السابق، وهناك من يراه احتلالاً، وبقيت

ويُكمل اللامي، «كما قام - صدام - بترحيل الكثير من العلماء الأعلام الذين كانوا يدرسون الفقه الشيعي الجعفري في العراق من الجمهورية الإسلامية واللبنانيين والباكستانيين والهنود».

«وفي عام 1996 تم قتل مئات الألوف من الأطفال عبر حقنهم بمواد داخل المستشفيات من أجل رفع الحصار عن البلاد، وهناك الكثير من الجرائم الجديدة التي تكتشف بين فترة وأخرى عن تلك الحقبة، لذلك لا يمكن أن يأتي شخص يعادل صدام بمستوى إجرامه وقتله للشعب العراقي»، يقول اللامي. ويدعو اللامي وزارتي التربية والتعليم العالي إلى «إنشاء منهاج دراسي ليطلع الطلبة على الجرائم التي ارتكبها هذا

«ويتابع، «وكذلك قام بتلويث البيئة باستخدام السلاح الكيميائي ضد الكورد بمدينة حلبجة في 16 آذار/مارس 1988 واستمر هذا التلوث لسنوات طويلة، وكذلك استخدم هذا السلاح ضد الجمهورية الإسلامية خلال فترة الحرب 1980 - 1988».

ويؤكد اللامي، أن «صدام قتل الملايين من العراقيين جسدياً ونفسياً، وكان كل شخص معرض للقتل أو للاعتقال، حيث قتل ما لا يقل عن 40 أية الله العظمى من علماء النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء والكثير من طلبتهم، كما قتل من العوائل العلمية من بيت آل الحكيم وبيت آل المبرقع وبيت آل بحر العلوم وغيرهم».

كل اللوائح والقوانين الناظمة لسلوك أفرادها ابتداءً من الخطاب الإعلامي وانتهاءً بالأداء الميداني».

ويوضح، أن «في النظم الديمقراطية، قد تختلف الآراء والرؤى على مسألة إدارة الدولة، ولكن يُفترض أنها تتحد في الثوابت الوطنية وفي المصلحة العليا للدولة، لكن نجد أن على مستوى السياسة الخارجية هناك انقسام، وهناك من يحمل السلاح وهو لا يمتلك لا تمثيلاً تنفيذياً ولا تشريعياً، رغم ذلك هو يتحدث عن مصير البلاد ويسحبها إلى مواجهة بطريقة وكأن الكل تبعاً لإرادته وسط صمت حكومي».

ويرجع الشريفي سبب ذلك إلى أن «المؤسسات لا تستطيع أن تدافع عن نفسها وتُفعل دورها في إسكات مثل هكذا ممارسات، لأن الأحزاب أقوى من المؤسسة، وهذا يُسقط أهم أساس ومرتكز في النظم الديمقراطية، وهو استقلالية المؤسسات وعلوية القانون، وبالتالي نحن أمام ديكتاتورية جديدة بالانتقال من ديكتاتورية الفرد إلى ديكتاتورية الأحزاب».

ويحذر الشريفي، أن «المرحلة المقبلة خطيرة جداً، وقد نعود كما سحبنا النظام الديكتاتوري سابقاً إلى مواجهة دولية أدت إلى التدويل، فنحن على أعتاب التدويل الثاني، وهو فشل التجربة وعودة الإرادة الدولية لاتخاذ قرارات أممية صادرة من مجلس الأمن لإجراء عملية التغيير الجذري والشامل». «والمفارقة الغربية أن الرأي العام العراقي عاد مجدداً ليتبنى خيار التغيير الجذري والشامل كطموح للتأسيس لدولة رشيدة تتحقق فيها العدالة الاجتماعية وتسود فيها الحقوق للأفراد والجماعات وليس للأحزاب والقوى الانتهازية»، وفق الشريفي.

جعل البلد مرتهاً بالتوازنات الإقليمية والدولية والصراعات، وعادت البلاد مجدداً إلى كونها بؤرة لتهديد الأمن والسلم والدوليين»، بحسب الشريفي. ويشرح الخبير الاستراتيجي، أن «الوضع الأمني الحالي في العراق خطر جداً، نتيجة عدم الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية المؤسسات، فالقانون الضامن لتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد غير قائم، والقانون الناظم للمؤسسات مخترق بسبب المحاصصة».

وينوّه إلى أن «المعادلة الأخطر هي أن المؤسسات لا تزال غير مستقلة بل ترتبط بأحزاب والأحزاب لديها ارتباطات إقليمية، وبالتالي باتت المؤسسة تخترق

ذلك نحن الآن في مفترق طرق قد يدفعنا مجدداً للتدويل».

ويتابع، أن «تجربة التغيير التي تمت رعايتها من قبل الإرادة الدولية وتحت مظلة القانون الدولي هي في خطر، وهذا الأمر مستشعر من قبل الدول الكبرى وبالتحديد الولايات المتحدة التي تقر أن المسار بات خطراً جداً لاسيما في ظل العزوف عن الانتخابات».

«فلم يكن التغيير ينسجم مع الشعار الذي رُفع، فقد كانت الآمال بأن تتحرر الإرادة السياسية من هيمنة الديكتاتورية والطغيان، لكن ما يؤسف إليه أنه استمر في ظل أحزاب لا تزال متشبثة بالسلطة مع سوء الإدارة والفساد، والأخطر هو

في ظل الحكومة التي يُطلق عليها بـ(حكومة الخدمات) لا زال الفساد وسوء الإدارة والارتماء بأحضان دول الجوار هو المشهد السائد في إدارة الظاهرة السياسية بالعراق».

ويبيّن، أن «الذي حصل هو تم رفع شعارات الديمقراطية وتم استهلاكها إعلامياً من قبل هذه القيادات، ولكن الواقع كان يشي لشيء آخر، فالعراق لا زال تحت ديكتاتورية أحزاب لا تؤمن بالنظام الديمقراطي، ولا التداول السلمي للسلطة، ولديها استعداد لبيع الوطن، كما لا ترغب بإقامة الأسس التي على أساسها تقوم النظم الديمقراطية دولة المؤسسات وقانون وعدالة اجتماعية،

حيث صدرت قرارات مجدداً وحصلت تداعيات كثيرة، منها الخلل الذي حصل في إدارة مؤسسات الدولة من دخول تنظيم القاعدة ومن بعدها داعش ومن ثم الوصول إلى الوضع الحالي الذي عُمر به».

«إن الإطاحة بالنظام الديكتاتوري كانت عملية إيجابية، لكنها صنعت نظاماً فاسداً مُقترباً بالعمالة لدول الجوار، ما جعل المشروع على المحك»، يقول الشريفي.

ويوضح، أن «المرحلة الحالية هي أخطر مخاض بالعملية السياسية، حيث العزوف وحالة الاغتراب للنظام السياسي والمنظم السياسي عن الجماهير، وحتى

أن تذوب جميعها في هوية عراقية جامعة وشاملة لنا أمام هذا الفسيفساء المتعدد، ومن يدفع الثمن بالدرجة الأولى هو العراق بعنوانه الكبير، ما يستدعي قراءة التجربة السابقة بما يعزز تكوين الهوية الوطنية».

وينوّه إلى أن «الطبقة السياسية في العراق هم حزيون وليسوا سياسيين، وعملية التنكيل بالشخصيات السياسية واضحة فيما بينهم، وبدل أن تكون ليالي رمضان ليالي ود ورحمة تحوّلت إلى ليالي قذف وسب وشتم لدى الكثير من القوى السياسية والتسقيط من أجل اتفه الأسباب، ما يعطي انطباعاً بأننا إلى الآن لم نرتق إلى مستوى إدارة دولة حقيقية يكون مركزها الحوار البناء».

قائد مهووس بالحروب

«لا يختلف أحد من المنصفين ومن الذين يقيّمون مرحلة النظام السابق تقييماً مبدئياً وإنسانياً على أن مرحلة النظام السابق كانت مرحلة ديكتاتورية قاسية عانى منها الشعب العراقي من الظلم والاضطهاد، فقد كانوا يخضعون لهوس قائد مجنون في الزعامة ويرغب أن يكون زعيماً للأمة، فيما كان هوس الحروب يحكم سلوكه، وكان يهدد الأمنيين الإقليميين والدولي، لذلك تمت الإطاحة به»، وفق الخبير الاستراتيجي، د.أحمد الشريفي.

ويضيف الشريفي في حديث لمجلة «فيلبي»، «لكن المفارقة الغربية إننا كنا نأمل أن يكون المبدأ الذي أعتد دولياً في تحرير العراق هو تحرير من نظام سياسي لصناعة نظام بديل، لكن ما حصل هو استبدال ديكتاتورية الفرد بديكتاتورية الأحزاب».

ويؤكد، أن «ديكتاتورية الأحزاب لا تقل خطورة عن ديكتاتورية الفرد، لأنها أيضاً أوصلت البلاد إلى أن تصبح بؤرة لتهديد الأمن والسلم الدوليين،



مقاضاة المسؤولين المتهمين

واشكالية الجنسية المزدوجة في العراق

فيلي



والسكن، فيما كان وقتها يقيم في العراق ويتقاضى راتباً كاملاً من الدولة العراقية بحكم المناصب التي تولها في تلك المدة، ومنها وزيراً للدفاع؛ واتضح أنه كان يتحايل على السلطات السويدية إذ أبلغها بأنه في إجازة مرضية لعدة سنوات، بحسب السلطات السويدية.

وبحسب مصادر سويدية فإن تلك لم تكن المرة الأولى فقد حققت معه السلطات السويدية في تسعينات القرن الماضي حين كان ضابطاً في الجيش العراقي السابق بتهمة ارتكاب جرائم حرب، لكن أسقطت التبعات القضائية بحقه لاحقاً.

وتشن السلطات العراقية منذ أشهر حملات اعتقال طالت مسؤولين كبار بينهم وزراء سابقون متورطون في نهب المال العام وعقد صفقات مشبوهة، ومن بين قضايا الفساد التي هزت العراق، سرقة القرن التي تورط فيها عدد من كبار المسؤولين بينهم من جرى اعتقاله وبينهم من فر للخارج مستغلاً جنسيته المزدوجة.

وتطالب السلطات العراقية نظيراتها في الخارج بتسليمها مطلوبين للعدالة، لكن لم يتضح ما إذا كان الشمري من بين المسؤولين السابقين الذين طالبت بتسليمهم أم لا.

وتواجه الحكومات العراقية المتعاقبة، مشكلات حقيقية في مواجهة آفة الفساد المستشري بمفاصل الدولة بعد عام 2003 الذي تشير التقديرات إلى تكبیده البلاد، مئات مليارات الدولارات، وانعكس ذلك سلبياً على مجمل الخدمات والبنى التحتية للسكان.

ويتسبب امتلاك الجنسية الثانية في تعارض المصالح بين البلدين بفعل الذين يمتلكون جنسيتيهما، مما يمكن أن يؤدي إلى قرارات أو سلوكيات تفضي إلى مشكلات دولية.

إذ يحاول بعض المسؤولين استغلال الجنسية الثانية كوسيلة لتجنب المساءلة القانونية في بلدهم الأصلي. على سبيل المثال، قد يحاولون الفرار من الاتهامات أو العقوبات

المحتملة بمغادرة البلاد واللجوء إلى البلد الذي يحملون جنسيته، الذي يؤمن لهم الحماية بحسب قوانينه.

وإذا كانت هناك شكوك بشأن ولاء المسؤولين لبلدهم الأصلي بسبب امتلاكهم للجنسية الثانية، فقد يؤدي ذلك إلى فقدان الثقة العامة فيهم وفي قدرتهم على تمثيل مصالح البلاد بشكل صحيح، كما يؤدي إلى عدم الثقة بالجهات التنفيذية والقضائية والتشريعية في عموم البلد لتغاضيها عن ذلك الأمر الحساس.

كما تؤدي حالات الفساد أو الهرب من العدالة التي ينشط فيها المسؤولون الذين يمتلكون جنسية ثانية إلى تأثير سلبي على العلاقات الدولية، إذ يمكن أن تؤثر هذه القضايا على مستوى الثقة بين الدول.

وقد يثير امتلاك الجنسية الثانية لدى المسؤولين السياسيين جدلاً داخلياً في البلد، خاصة إذا كان هناك شكوك بشأن ولائهم وانتمائهم الوطني.

وتفرض بعض البلدان قيوداً على امتلاك الجنسيات الأخرى، وقد تواجه المسؤولين الذين يمتلكون جنسية ثانية تعقيدات قانونية في بلدهم الأصلي بسبب هذه القيود.

وبشكل عام، وبحسب مصادر المعلومات والتجارب المستخلصة يمكن أن تؤدي هذه المشكلات إلى زعزعة الاستقرار السياسي والقانوني وتقليل مصداقية الحكومة وثقة السكان فيها.

وهناك كثير من الدول التي تفرض قيوداً على تبوء المسؤولين المراكز العليا في الدولة في حالة امتلاكهم جنسية أخرى غير جنسيتهم الأصلية، ومن بين هذه الدول، الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تطلب الولايات المتحدة من المرشحين لبعض المناصب الحكومية التخلي عن أي جنسية أخرى قبل تولي المنصب، مع بعض الاستثناءات المحددة.

وتمنع الصين مواطنيها من امتلاك جنسية

أخرى، وتطلب من المسؤولين الذين يمتلكون جنسية أخرى التخلي عنها قبل تولي المناصب الحكومية، وكذلك تمنع الهند مواطنيها من امتلاك جنسية أخرى وتطلب من المسؤولين التخلي عن أي جنسية أخرى قبل تولي المناصب الرسمية.

وتحظر سنغافورة امتلاك جنسية أخرى لدى مواطنيها، وتتطلب من المسؤولين الذين يمتلكون جنسية أخرى التخلي عنها قبل تسلم المناصب الحكومية، كما تفرض كوريا الجنوبية أيضاً قيوداً على امتلاك المسؤولين جنسية أخرى، وتطالبهم التخلي عنها قبل تسلم المناصب.

وكذلك فإن بعض الدول العربية تفرض القيود أو الشروط على المسؤولين الذين يمتلكون جنسية أخرى؛ ومن هذه الدول، المملكة العربية السعودية، إذ تطلب السعودية من المسؤولين الحكوميين الذين يمتلكون جنسية أخرى التخلي عنها أو تقديم إذن خاص قبل تولي المناصب الحكومية.

وتمنع الإمارات امتلاك جنسية أخرى للمواطنين، وتطلب من المسؤولين التخلي عن أي جنسية أخرى قبل تولي المناصب الحكومية، وتفرض قطر قيوداً على تملك المسؤولين جنسية أخرى، وتأمرهم بالتخلي عنها قبل تولي المناصب الرسمية.

وتطلب الكويت من المسؤولين الحكوميين الذين يمتلكون جنسية أخرى التخلي عنها أو تقديم إذن خاص قبل تولي المناصب الحكومية.

بل إن مصر ادخلت في نيسان 2023 تعديلات هامة على شروط القبول للدراسة بكلية الشرطة صدرت عام 1975، واشترطت التعديلات الجديدة، عدم ازدواج الجنسية وألا يكون المتقدم قد حمل أو أي من والديه جنسية دولة أخرى تحقيقاً لاعتبارات الانتماء والولاء للدولة، بحسب نص التعديلات.

وكان الاعلام السويدي كشف في 2019 ان تحقيقاً فتح بحق الوزير لطلبه مساعدة اسكان ومساعدات أسرية في السويد فيما كان يعيش ويعمل في العراق؛ ووضحت صحيفة «أكريس» أن الشمري وصل إلى السويد في 2009 وحصل على إقامة دائمة في 2011، ونال الجنسية السويدية في 2015. وفي نهاية تشرين الثاني 2019 أعلن مدعون سويديون أن وزيراً عراقياً كشف الإعلام اسمه مستهدف بتحقيق بتهمة ارتكاب «جرائم ضد الإنسانية» في ملف أغلق لاحقاً من دون ملاحقات. وقال الادعاء العام السويدي، إن الشمري كان مطلوباً غيابياً منذ نحو عام ونصف العام، على وفق ما نقلت عنه وسائل إعلام سويدية.

بحسب الأخبار والقضاء السويدي، فإن السلطات في ذلك البلد اوقفت في وقت سابق وزير الدفاع العراقي السابق نجاح الشمري لدى وصوله إلى السويد، بشبهة تورطه في عمليات احتيال متعلقة بالمعونة الاجتماعية، على وفق ما أعلن عنه المدعي العام المكلف بالملف، الذي قال ان الشمري أوقف في مطار ستوكهولم أرلاندا في العاصمة السويدية، لكن لم يتم إيداعه السجن بعدما اتفق الادعاء العام مع محامي الوزير السابق، على أن يحضر موكله لاحقاً لاستجوابه. ووضح المدعي في رسالته إن الشمري «يُشتبه في قيامه بأعمال الاحتيال والاحتيال المشدد على المساعدات الاجتماعية».

إذا ما اعتمد على مقارنة موازنة العام الماضي 2023 التي أقرت بمبلغ 199 ترليون دينار، بينما الإنفاق الفعلي كان 143 ترليون دينار، بمعنى ان المصروف من ميزانية 2023 بحدود 72%». وتابع، على «هذا الأساس أعتقد إذا ما استند مجلس النواب إلى هذه المقارنة فمن المحتمل جدا أن لا يصادق على الموازنة ما لم يتم تخفيض مستواها على الاقل ضمن مستوى موازنة العام الماضي 2023 في سبيل تقليص العجز الى مستوى مقبول نسبيا».

وأشار إلى أن «زيادة مستوى الإنفاق يرفع مستوى المخاطرة للاقتصاد العراقي، بحكم الاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية، ومع ذلك يمكن القول أن زيادة الإنفاق إذا ما اتجهت نحو اوجه استثمارية وليس نفقات تشغيلية فهذا الأمر يعد مقبولا بشرط أن يكون توجيه الإنفاق الاستثماري نحو مشاريع ناجحة ترفع من مستوى القيمة المضافة».

واكد صدام، انه «من غير المتوقع ان يصل العراق إلى مرحلة العجز في عدم القدرة على دفع الرواتب كون ذلك يضع الموقف الحكومي في وضع حرج ويؤثر على حالة الاستقرار السياسي بالكامل، وبالتالي من المستبعد جدا أن يصل الاقتصاد إلى هذا المستوى، لا سيما وأن التوقعات الدولية تشير إلى عدم انخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية خلال العام الحالي 2024».

وفي وقت سابق، أخبر عضو اللجنة المالية في البرلمان معين الكاظمي، مجلة «فيلبي»، بأن اللجنة «تفاجأت» بأن الحكومة رفعت المبلغ الإجمالي لقانون الموازنة من 199 ترليون دينار إلى 228 ترليون دينار في موازنة 2024، وأوضح أن هذه الزيادة كبيرة بينما ما تم صرفه في عام 2023 بلغ 142 ترليون دينار.



خطر «انهيار الدولة» يحيق بالعراق..

تحذير من سلوك أدمنت عليه الحكومات المتعاقبة

فيلبي

أوضح خبراء في مجال الاقتصاد العراقي، مدى خطورة الاستمرار في زيادة النفقات من قبل الحكومة الاتحادية العراقية، محذرين من «انهيار الدولة» إذا تهاوت أسعار النفط.

لا يوجد نفق مظلم بدوره يقول الخبير الاقتصادي، احمد صدام، «بالفعل رفعت الحكومة سقف الموازنة المقترحة لعام 2024 الى 228 ترليون دينار، وهذا الأمر بديهيًا سوف يرفع حجم العجز المخطط إلى أكثر من 80 ترليون دينار للعام الحالي». وأضاف صدام لمجلة «فيلبي»، «أتوقع أن يرفض مجلس النواب هذه الزيادة،

هذه الزيادة المفرطة في النفقات، وإن تم تمريرها وفقا لاتفاقات سياسية وحصل هبوط حاد بأسعار النفط فإن الواقع سيتغير نحو الأسوأ حتماً». إلا أن دعدوش رجح في ذات الوقت «بقاء أسعار النفط في زيادة متواصلة، ولن تتوقف عند هذا الحد بسبب عودة المعامل العالمية التي تعتمد في أساس تشغيلها على مصدر الطاقة (النفط)».

وتابع دعدوش، أن «زيادة إنفاق هذا العام يعود لكثرة التعيينات والالتزامات الحكومية الخاصة بالمجال الاستثماري»، مؤكداً أن «هذا الارتفاع هو حالة غير صحية في علم الاقتصاد، وان مجلس النواب العراقي ربما ستكون له كلمة بهذا الشأن بسبب خبرته وحفظه لجدول السنوات الماضية». ورجح أن «يرفض البرلمان العراقي تمرير

تم صرفه من قبل الحكومات المتعاقبة في السنوات الماضية»، لافتاً إلى أن «الاتجاه السعودي في النفقات العامة لم تظهر المساوئ السلبية الخاصة في البلد بسبب تغطيته عن طريق ارتفاع أسعار النفط، ما يعني لو انخفضت الأسعار دون الـ 20 دولاراً، فإن البلد سيتعرض لانتحار مالي يؤدي إلى انهيار الدولة أو الحكومة بالكامل».

وتستمر الدولة العراقية بالاعتماد على النفط كمصدر وحيد للموازنة العامة، ما يجعل البلاد في خطر من الأزمات العالمية التي تحدث بين الحين والآخر لتأثر النفط بها. الانهيار مشروط بسعر النفط ويقول الخبير الاقتصادي، علي دعدوش لمجلة «فيلبي»، «بالطبع هناك زيادة كبيرة جدا بالنفقات في العام الحالي عما

«فيلبي» في صحن فاطمة..

أضخم مشروع استراتيجي للعتبات المقدسة في العراق

يعد صحن فاطمة أو الصحن الفاطمي، أحد أكبر المشاريع العمرانية الملحقة بمرقد الامام علي بن ابي طالب في محافظة النجف، والأوسع بين مشاريع العتبات المقدسة في العراق، إذ يجري العمل بهذا المشروع بالتعاون بين لجنة اعمار العتبات مع ديوان الوقف الشيعي.

فيلبي

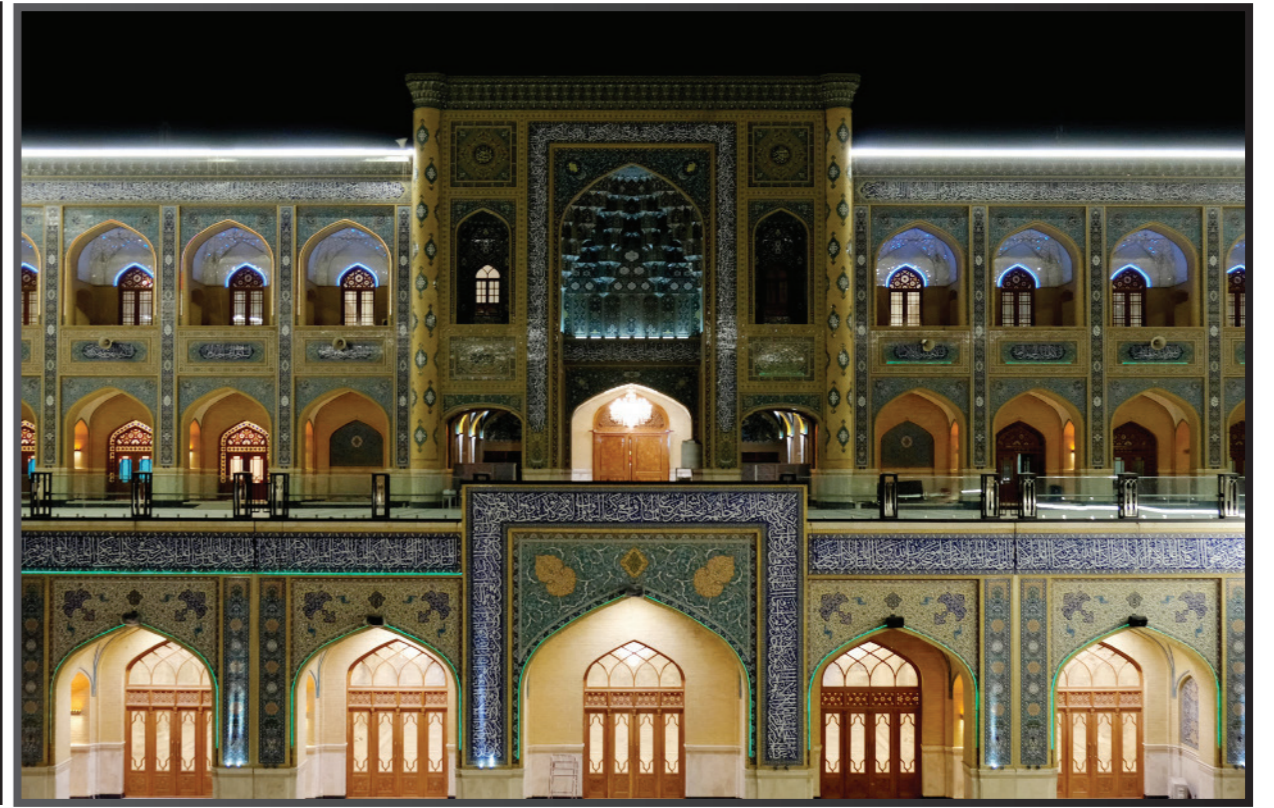
ويشرف مهندسون مختصون من العراق وإيران على تنفيذ المشروع، الذي يعد جزءاً من التوسعة العامة للعتبة وتلحق به كثير من الأبنية والمنشآت على جانبي الحرم الحالي وكذلك في الجهة المقابلة للعتبة كأماكن لإيواء الزائرين.

أربع أضعاف الصحن الحالي

وبحسب مسؤولي العتبة العلوية، فمن المقرر ان يكتمل العمل بهذا المشروع في العامين المقبلين، بعد التعاقد على إنجازه سابقاً بمدة فعلية تصل الى أربع سنوات، وذلك في إطار خطة استراتيجية وضعتها العتبة لتوسعة المرقد العلوي، لاستيعاب الزيادة الكبيرة في أعداد



الحسين، الذي يستوعب أعداد كبيرة من الزائرين ويتضمن مجموعة من الخدمات المخصصة لهم، كما افتتحت العتبة من الجهة الشرقية صحن الإمام الحسن، لافتين الى أن «مشاريع توسعة العتبة من الجهة الغربية ستبقى لها المساحة الأهم والأكبر».



المتحف الذي يتكون من ستة طوابق بمساحة أرضية تزيد على 3000 متر مربع للطابق الواحد، وسيضم جميع مقتنيات العتبة الثمينة، كهدايا الملوك والرؤساء القديمة التي يعود تاريخها الى أكثر من 400 عام ...



إن «العتبة تعمل أيضاً على مشاريع مهمة أخرى لتوسعة العتبة العلوية المقدسة من أهمها تطوير مساحة 60 متراً من جهات الصحن، وهي الجهة الشمالية والشرقية والجنوبية، ومنها افتتاح الجهة الشمالية صحن الإمام

السيارات الخاصة بالصحن الشريف. مشاريع ملحقه ولا يعد هذا الصحن، رغم مساحته الشاسعة، الوحيد ضمن الخطة التطويرية للعتبة العلوية، إذ يبين مسؤولو المرقد العلوي لمجلة «فيدي»

للمتحف سوف تكون هناك مكتبة كبيرة بمساحة مشابهة لمساحة المتحف بخمسة طوابق تضاف لها الأبنية الإدارية للحرم. تحت هذا المنشأ سوف يكون هناك موقف خاص للسيارات، وحول المنشأ سوف يكون هنالك نفق لدخول وخروج

داخل العراق وخارجه خاصة بعد عام 2003.

ويضيف المسؤولون أن «الجزء الأهم من المشروع هو الجزء الذي يمثل أماكن العبادة والزيارة الذي يشكل حوالي 50% من مساحة المشروع، هذا الجزء يمكن للزائر سيخصص للجوانب العبادية مثل الصلاة وقراءة القرآن والدعاء وغيرها من الأمور العبادية التي تندرج ضمن زيارة الإمام مع توفير الخدمات اللازمة للزائرين فيه، كمضيف ومطعم للزائرين وآخر للمتسقين مع مجاميع صحية كبيرة».

كما ان الصحن، وفق مسؤولي العتبة، يحتوي على الهندسة المعمارية الإسلامية الخالصة فضلا عن تفاصيل من العمارة النجفية، كما يتضمن الآليات والتقنيات الحديثة مثل السلالم المتحركة والمصاعد الكهربائية ووسائل التكييف للزائرين.

كما يلحق بقسم العبادة والزيارة من الخلف المتحف الذي يتكون من ستة طوابق بمساحة أرضية تزيد على 3000 متر مربع للطابق الواحد، وسيضم جميع مقتنيات العتبة الثمينة، كهدايا الملوك والرؤساء القديمة التي يعود تاريخها الى أكثر من 400 عام، ومن الجهة المقابلة

«الوافدين خصوصا بعد 2003».

وبحسب المسؤولين فإن الصحن الجديد، الذي وثقته كاميرا مجلة «فيدي»، يقع على مساحة 61,000 متر مربع أي ما يعادل تقريبا أكثر من أربعة أضعاف الصحن الحالي، ويتضمن المشروع 4 طوابق تحتوي على قاعات مغلقة كبيرة لإيواء الزائرين الذين يرغبون بأداء مراسم الزيارة والصلاة والدعاء.

جغرافيا، فإن الصحن الفاطمي يقع في الجهة الغربية من العتبة العلوية، وبالتحديد في المنطقة الممتدة من مرقد صافي الصفا ومقام الإمام زين العابدين وصولا الى الجدار الغربي للعتبة. محتويات الصحن

ويبين القائمون على الصحن إن «المشروع سيحتوي بعد إنشائه، على مساحات خضراء واسعة، ومبانٍ كبيرة مثل متحف الحرم العلوي، كما سيتم إنشاء مكتبة حديثة وكبيرة تتسع لمليون كتاب مع خزنة ومشفى خاص لمخطوطات العتبة، بالإضافة الى انشاء بنايات لأقسام العتبة العلوية المقدسة الادارية، وقاعات مخصصة لطلبة العلوم الدينية لإقامة حلقات الدروس الحوزوية وذلك لكثرة الطلبة الوافدين الى مدينة النجف من

الفقرة الأولى ج من المادة 6 على أن لوزير الداخلية أن يقبل تجنيس غير العراقي الذي "أقام في العراق بصورة مشروعة مدة لا تقل عن عشر سنوات متتالية سابقة على تقديم الطلب"؛ لكن التعديل الذي يجري الجدل بشأنه ينزل بالمدة إلى عام واحد، ما يضعف أعداد المعنيتين بإجراء التجنيس. ويخشى عراقيون أن تؤثر تعديلات القانون المرتقبة سلباً على تركيبة بلادهم الديمغرافية، ويطمس هويتها الوطنية وبخاصة في العاصمة بغداد؛ إذ يتواجد مقيمون من جنسيات عدة متهينة لنيل الجنسية بحسب مساعي بعض السياسيين، من بينهم أفغان وباكستانيون وإيرانيون وبنغال وغيرهم. وفي حين يدعي مؤيدو تعديل القانون إنه سيساعد الذين عانوا من التهجير القسري في عهد نظام صدام (1979-2003)، حذر سياسيان، من أنه يستهدف تغيير تركيبة العراق الديمغرافية لأسباب سياسية.

وفي هذا يقول الكاتب والسياسي العراقي شاكر كتاب في تصريح «نتابع عملية استجلاب بشر من بلدان عديدة وتسكينهم في محافظات الفرات الأوسط (النجف وكربلاء والديوانية وبابل، والمثنى)، وربما من هناك إلى محافظات أخرى، بعد منحهم الجنسية العراقية»، مردفاً "لا أظن أن هدفاً يخبئ وراء ذلك كله إلا التغيير الديمغرافي لسكان العراق ولأغراض خاصة ذات بعد استراتيجي"، ومزيداً بالقول "ولا ننسى أن جماهير شعبنا المتضررة جداً من سياسات المنظومة الحاكمة لن تقف متفرجة على التفريط بحقوق الوطن وسيادته". ويرأي مكي النزال عضو اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي الذي يصف نفسه بأنه مجموعة من القوى



التجنيس في العراق: مواطنون سلبت حقوقهم واجانب يسعون لحقوق كاملة!

فيديو

ويثير تجدد الحديث عن احتمال تعديل القانون الخاص بمنح الجنسية في العراق ردود أفعال واسعة، لما يعده البعض «تهديداً لتركيبه البلاد الديمغرافية» ومن أبرز ما يجري تداوله من مخاوف بحسب المراقبين، هو أن القانون المعدل سيعطي المقيم لمدة عام واحد إمكانية الحصول على الجنسية، مما يعني تساهلاً في منحها، مقارنة بقانون رقم 26 لسنة 2006. ويلفتون إلى أن قانون 2006 ينص في

القسري، يجعل من إدارة قضايا الجنسية والتجنيس تحدياً إضافياً للسلطات العراقية. ولحل هذه المشكلات بحسب المصادر القانونية، يجب العمل على تحسين التشريعات المتعلقة بالجنسية والتجنيس، وتوفير الحماية القانونية للأقليات والقوميات العراقية واللاجئين العراقيين، وتعزيز الحوار الاجتماعي والسياسي للتوصل إلى حلول شاملة ومستدامة لهذه القضايا.

ويعرضهم للتمييز. وشهد العراق مراحل توتر سياسي وتقسيمات عرقية ودينية، مما أثر على قضايا الجنسية والتجنيس وزاد من تعقيداتها، كما يعاني كثير من اللاجئين العراقيين في الخارج والنازحين في العراق حتى الآن من مشكلات في الحصول على الجنسية أو الوثائق المطلوبة للعيش بكرامة والوصول إلى الخدمات الأساسية. إن تغيير تركيبة السكان في العراق بسبب الحروب والصراعات والتهجير

تتعلق مشكلات الجنسية والتجنيس في العراق بعدة قضايا تاريخية وقانونية واجتماعية، إذ يعاني البلد من نقص في التشريعات المتعلقة بمنح الجنسية، مما يؤدي إلى تعقيدات وتأخير في إصدار الوثائق الرسمية للمواطنين والمقيمين في البلاد. وتعاني بعض الطوائف والقوميات والأقليات العراقية من صعوبات في الحصول على الجنسية العراقية، مما يؤثر على حقوقهم القانونية والاجتماعية

عاني العراقيون في الحقبة الماضية من مشكلات تتعلق بالجنسية والتجنيس، ما تسبب في تعرض فئات كثيرة من السكان إلى الظلم وغياب العدالة؛ ويحاول بعض السياسيين الآن تشريع قوانين تتعلق بتسهيل اجراءات تجنيس الاجانب في العراق، فيما يلفت المراقبون إلى أن كثيراً من العراقيين لم ينالوا حقوقهم حتى الآن بعد تهجيرهم في عقود سابقة برغم تغير الأوضاع. فهل يتحقق لنا النظام الامثل للتجنيس والمواطنة؟

كيف يسافر الإيرانيون .. وما هي قواعد واجراءات التسفير؟

٥٠٠ - ١٠٠٠ دينار لكل عائلة تم تسفيرها

• لاحظ على اصطحاب المبالغ الشخصية

علمت « الف باء » ان العائلة من التبعية الايرانية والتي تحصل شهادة الجنسية العراقية غير مشموله باجراءات تسفير الايرانيين .. واذا كان قسم من افرادها لا يحمل شهادة الجنسية العراقية ، فان العائلة جميعها تسفر ، وتكون وحدة العائلة خارج الحدود العراقية ، وهي نظرة انسانية حتى تعيش العائلة كاملة في بلدنا السابق .

وعلمت « الف باء » ان مبالغ قد صرفت لجميع العوائل المرحلة تراوحت بين ٥٠٠ الى الف دينار، اضافة الى استصحاب المبالغ الشخصية ، اذ ليس هناك اي حصر على استصحابها .

وعلمت ايضا ان المرأة الايرانية المتزوجة من عراقي تكون غير مشموله باجراءات التسفير ، ويعامل زوجها معاملة العراقية المتزوج باجنبيه .

اما العراقية المتزوجة من ايراني والذي لا يحمل شهادة الجنسية العراقية ، فانها غير مشموله باجراءات التسفير ان رغبت ذلك هي واطفالها .

وتسري اجراءات التسفير على اية عائلة ايرانية يثبت عدم ولائها للثورة ولتربة الوطن . حتى اذا كانت تحمل شهادة الجنسية العراقية ، ومن هذه العوائل تلك التي كشفت الاعترافات والتحقيقات تعارضها ودعمها لمجرمي عصاة الدعوة .

ومن هذه القواعد والاجراءات كذلك عدم تسفير من منع حقوق اللجوء السياسي في العراق من الايرانيين الوطنيين ، كما لاتشمل اجراءات التسفير مواطني عرب عريستان والقوميات الاخرى كالافغان والهنود والترك والباكستانيين وغيرهم .

هذا وكانت « الف باء » قد تلقت هذا الاسبوع عددا من المكالمات الهاتفية والرسائل ، يستفسر اصحابها عن قواعد واجراءات تسفير الايرانيين .



عدد العمال الأجانب في العراق تجاوز حاجز المليون عامل حتى صيف عام ٢٠٢٣؛ ويقول مراقبون ومتخصصون بالشأن القانوني ان العدد أكبر من ذلك بكثير فيما لو احتسبت الفئات الاخرى من غير العمال. ويقول قانونيون ان منح تلك الاعداد الوافدة حق الجنسية لمجرد بقائهم لسنة واحدة في العراق يمثل فوضى بحسب تعبيرهم.

فيما يقول عضو لجنة العمل في البرلمان، حسين عرب، أن من أهم أسباب تدهور سوق العمل العراقية، تواجد العمالة الأجنبية غير الرسمية. وبالعودة الى المساعي لتمير التعديلات القانونية لتسهيل عمليات تجنيس الاجانب في العراق وامكانية تنفيذها، يقول سياسيون إن "هناك قوانين أخرى موازية لهذه المشاريع الخطيرة، فمن المهم معرفة أن هناك مشروعا للتضييق على حرية التعبير، مما يجعلنا نصمت خائفين من القانون"، لذا سيمر قانون التعديل بسهولة، بحسب قولهم.

ويقول الباحث الاقتصادي، أحمد صباح، أن أرقام العمالة الأجنبية في العراق حتى لو تقاضي العامل الواحد راتباً شهرياً بحدود 700 دولار في المتوسط، فهذا يعني أن هناك نحو 700 مليون دولار تخرج شهرياً كرواتب للعمال الأجانب، أي نحو 8.5 مليارات دولار سنوياً، وأضاف أن أغلب هؤلاء العمال غير ماهرين، ويمكن الاستغناء عنهم وتعويض أماكنهم بالعمال المحليين، والإبقاء على العمالة التي يمكن الاستفادة منها في نقل الخبرات للعمال المحلي.

يعملون على محاولة توظيف القوانين بالضد من ذلك تحقيقاً لدوافعهم السياسية والمصلحية، مطالبين بدلا من ذلك بترسيخ حقوق العراقيين ابناء البلد الذين تعرضوا الى الاضطهاد وتغييب الحقوق في مدد شتى، وتسهيل اجراءات انجاز معاملاتهم ومنحهم وثائقهم المطلوبة. ويذهب آخرون حتى الى التشكيك بالأرقام المعلنة لعدد نفوس العراق المتزايدة، برغم الحروب والصراعات وفقدان الأرواح، ملمحين الى ان ذلك قد يكون بسبب منح الجنسية العراقية لسكان دول اخرى، على حد وصفهم.

او القومي. وكانت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق، قد كشفت عن أن عدد العمال الأجانب في العراق تجاوز حاجز المليون عامل حتى صيف عام 2023؛ ويقول مراقبون ومتخصصون بالشأن القانوني ان العدد أكبر من ذلك بكثير فيما لو احتسبت الفئات الاخرى من غير العمال. ويقول قانونيون ان منح تلك الاعداد الوافدة حق الجنسية لمجرد بقائهم لسنة واحدة في العراق يمثل فوضى بحسب تعبيرهم. وفيما لفتوا الى ان العراق بحاجة الى الحد من النمو السكاني لديه فان سياسيين

والشخصيات الوطنية "لم يكن العراق يوماً دولة تجنيس، بل يتعب المواطن العراقي الأصيل وهو يحاول استصدار وثيقة تخص جنسيته مع أن كل وثائقه ووثائق أبيه وجده واضحة وموجودة في دوائر الأحوال المدنية والجنسية"، وينوه المراقبون الى انه برغم ذلك سحبت الجنسية من مواطنين عراقيين سكنوا العراق منذ مئات السنين تنفيذا لأغراض سياسية. وكانت سياسة تهجير العراقيين إلى بلدان أخرى تجري لعدة عوامل، منها الحروب والنزاعات الداخلية، والأوضاع الاقتصادية الصعبة، والاضطهاد السياسي أو الديني

الكنيسة المشرقية الآشورية: مرجعيتنا عراقية ولا نتبع الفاتيكان

فيلي

ما إن ظهرت الديانة المسيحية في الشرق الأوسط حتى كان العراق محطاً لها منذ القرن الأول الميلادي وانتشرت فيه بشكل واسع لتصبح بعد وقت ليس بالطويل أكبر ديانة سماوية في البلاد، وسريعاً ما تعددت الطوائف المسيحية وكنائسها التي امتدت شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً. وبعد دخول الإسلام إلى الأراضي العراقية واستحواذه على أغلبية السكان حافظت المسيحية على مركز ثاني أكبر ديانة عراقية.



العدد 175 عائلة، ولدينا أتباع آخرون في باقي المحافظات ومدن إقليم كردستان.

- هل يتدخل رجال الدين المسيحي في السياسة، وكيف تقيم الكنيسة الآشورية ذلك؟

- لدى كنيستنا توجه واضح وهو رفض إقحام الدين المسيحي بالسياسة، لكننا نقدم النصيحة ونعطي رأينا فيما يخص حقوق أتباع الكنيسة، ونعمل وفق منظور أن تدخل رجل الدين بالسياسة أمر خاطئ.

• قبل سنوات تعرضت مقابر أتباع الكنيسة في منطقة العمل الشعبي بكركوك للتخريب، وهي أقدم مقبرة في المحافظة، لماذا؟

- نعم تعرضت مقبرة تابعة للمسيحيين لتخريب متعمد من مجهولين حيث قاموا بتحطيم شواهد القبور والعبث بها، ولكننا قمنا بإصلاح المقبرة كونها تعتبر من أقدم مقابر كركوك، وللأسف حتى الأموات لم يسلموا من الاعتداء.

• مقاعد كوتا المسيحيين هل تذهب لممثلي المكون أم لا؟

- مقاعد الكوتا وضعت لحفظ تواجد المسيحيين في العملية السياسية سواء بالحكومة أو البرلمان، ولكن تم استغلال الكوتا من قبل الأحزاب السياسية، وهو ما خلق حالة صراع مسيحي - مسيحي

بين الأحزاب المسيحية ورجال الدين الذين يقحمون أنفسهم في السياسة.

يشار إلى أن خلافات سياسية حادة برزت بين الأحزاب السياسية المسيحية بعد الانتخابات البرلمانية في العام 2018، حيث ظهرت قوى سياسية مسيحية جديدة على الساحة وتمكنت من حصد مقاعد برلمانية ومناصب حكومية، وهو ما أدى إلى تبادل الاتهامات بين ممثلي المكون المسيحي.

العراق مستمرة؟

- بعد العام 2003 هاجرت المئات من العوائل باتجاه أمريكا وأوروبا وأستراليا بسبب تداعيات ما جرى من أحداث في العراق، لكن خلال السنوات الأخيرة تراجعت الهجرة بشكل كبير بسبب استقرار الأوضاع.

• كم يبلغ عدد أتباع الكنيسة المشرقية الآشورية في كركوك والعراق؟

- في كركوك كان هناك نحو 900 عائلة حتى العام 2003، لكن حالياً لا يتجاوز

العراق، وزعيمها الديني العراقي مستقر

في مقر الكنيسة بأربيل، وللكنيسة أتباع وكنائس في كل دول العالم.

• كم عدد الكنائس الآشورية في العراق؟

- لدينا ست كنائس في العاصمة بغداد، وثلاث في أربيل، ومثلها بدهوك، وكنيسة واحدة في كل من كركوك والبصرة ونينوى، ويقام في جميعها القداس وصلوات العيد وغيرها من المناسبات.

• هل ما زالت هجرة المسيحيين من

للظفر بالمناصب.

• ما هي الكنيسة المشرقية الآشورية وهل تختلف عن الكنيسة الكلدانية؟

- الكنيسة المشرقية الآشورية من أقدم الكنائس في العراق والعالم وترتبط جذورها بالحضارات المسيحية القديمة، نحن نختلف مع الكنيسة الكلدانية بشأن الارتباط بابا الفاتيكان الذي يتولى شؤون الكنيسة من تنصيب الرعاة والقساوسة وتسيير الأمور الدينية.

أما كنيستنا فمرجعيتها الدينية هنا في

بل أن الكنيسة الآشورية مرجعيتها عراقية ويقف على رأس الكنيسة البطريرك مار اوا رؤيل الثالث، وهو عراقي ومقر كنيسته في أربيل عاصمة إقليم كردستان.

مجلة «فيلي»، حاورت راعي كنيسة مار كوركيس المشرقية الآشورية في كركوك، القس جيمي يوسف (53 عاماً)، الذي أكد أن كنيسته بمنأى عن التدخل بالعمل السياسي، غير أنه وصف «كوتا» المسيحيين بأنها أصبحت من حصة الأحزاب بسبب وجود صراع سياسي مسيحي - مسيحي

ومن أبرز الطوائف المسيحية، الكلدان ويشكلون الأغلبية وهم جزء من المذهب الشرقي الكاثوليكي، والسريان الكاثوليك والأرثوذكس، والآشوريين، والأرمن، والعرب.

وتعد الكنيسة المشرقية الآشورية واحدة من أهم المرجعيات الدينية المسيحية في العراق والعالم، وما يميزها عن الكنيسة الكلدانية هي أن مرجعيتها الدينية لا تتبع الفاتيكان والبابا فرنسيس الذي يعتبر المرجع للطائفة الكلدانية في العالم،



تمثل البطاقة الوطنية الموحدة في العراق، مشروعاً هاماً يهدف إلى تحسين عملية توثيق الهوية الشخصية، وتقديم خدمات حكومية أفضل للسكان؛ وتهدف هذه البطاقة إلى توفير وثيقة وطنية موحدة لجميع العراقيين، تحتوي على معلومات خاصة مثل الاسم، وتاريخ الميلاد، والرقم الوطني، والصورة الشخصية، وبصمات اليد والعين وغيرها من المعلومات.

فيلبي ■

وتشمل فوائدها تسهيل عمليات التوثيق والتحقق من الهوية للسكان، وتحسين الخدمات الحكومية عبر توفير وسيلة موحدة لتحديد الهوية؛ والحد من التزوير والاحتيال بواسطة تقنيات أمان متقدمة مثل البصمة الإلكترونية، وكذلك توفير قاعدة بيانات مركزية للسكان تستعمل في تنظيم الانتخابات وتقديم الخدمات الحكومية الأخرى.

وفي 12 نيسان 2024 قالت وزارة الداخلية العراقية، ان البطاقة الوطنية ستكون الأساس في جميع التعاملات، وبحسب مدير عام الأحوال المدنية والجوازات والإقامة اللواء الحقوقي نشأت الخفاجي فان «هناك تنسيقاً مسبقاً مع وزارة التجارة والتخطيط ومفوضية الانتخابات لتكون البطاقة الوطنية هي الأساس في جميع التعاملات».

البطاقة الوطنية الموحدة

والمطالب بإلغاء الوثائق «الزائدة»

وأشار الى أن «أساس الحوكمة الالكترونية في البطاقة الوطنية أن بياناتها حقيقية، بالإضافة الى وجود صورة الوجه وبصمة العين والأصابع وجميع تلك الأمور لم تكن موجودة في سجلات الأحوال».

وأضاف أنه «يمكن الاستدلال عن أي مواطن في منظومة البطاقة الوطنية بسهولة، لذلك رئيس الوزراء ووزير الداخلية أوليا اهتماماً كبيراً بالمشروع والكوادر قادرة على تسجيل جميع العراقيين».

لقد جرى تنفيذ عملية اصدار البطاقة الموحدة للسكان بعد ان أعلن عن إطلاق مشروعها في عام 2013 لتكون هذه البطاقة بديلا عن المستمسكات القديمة التي كانت معتمدة من قبل وهي: هوية الأحوال المدنية، وشهادة الجنسية، وبطاقة السكن، والبطاقة التموينية.

وفي سنوات سابقة حدثت مشكلات كبيرة تتعلق بإصدار البطاقة، من اهمها عدم توافر نماذج البطاقات ما تسبب في تلكو كبير، وقارن المراقبون والسكان بين سهولة اصدار البطاقة الانتخابية وصعوبة اصدار البطاقة الموحدة، ولطالما تساءلوا عن اسباب ذلك الاخفاق وهم يدعون الى ان تكون البطاقة الموحدة الوثيقة الوحيدة لتسجيل السكان والتعريف بهم والغاء جميع البطاقات الاخرى ومنها البطاقة الانتخابية وحتى التموينية.

ولقد عانى كثير من السكان من صعوبة استخراج البطاقة الموحدة بخاصة ممن فقدت وثائقهم وظلوا ينتقلون بين شتى الدوائر الحكومية لإثبات صحة موقفهم، كما ان العراقيين في الخارج كثيرا ما اشتكوا من تعقيدات اصدارها لديهم. كما ان كثيرا من العراقيين ممن هجروا قسريا من بلادهم في عقود سابقة يلاقون اجراءات معقدة وبيروقراطية

في تتبع اصدار بطاقاتهم، وكذلك واجه السكان الذين فقدوا أوراقهم الثبوتية في المدن التي تعرضت الى هجمات تنظيم داعش وحصلت فيها المعارك إلى معضلة مراجعة مديريات الجنسية والأحوال المدنية، وبخاصة بعد ان حدد موعد لكي تكون البطاقة الوطنية المستمسك الرسمي الوحيد المعتمد في العراق. فضلا عن ذلك فانه كثيرا ما يحدث في اثناء المراجعة ان يتعطل الرابط وتولد صعوبة في الولوج إليه، كما تشهد عملية المراجعة لإصدار البطاقة سيطرة مجموعات من خارج الدائرة تتحكم في الحجوزات الإلكترونية لقاء مبالغ مالية ترهق السكان.

ويقول مراجعون ان مديرية البطاقة الموحدة لازالت عاجزة عن تغيير الأسلوب الإداري القديم وتتجنب التطوير والعمل بأسلوب التحول الرقمي وتقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين، ويرجعون ذلك الى نوعية المدراء ويقدر مدير المرصد العراقي لحقوق الإنسان أعداد المتضررين من نقص المستمسكات الثبوتية بمليون شخص في العراق، وذلك وفقاً لتقارير أوردتها منظمات دولية، بحسب ما يقول.

وقال مسؤول الحماية الاجتماعية في منظمة شبكة العيادات القانونية (LCN) إحدى مشاريع الشراكة مع المفوضية السامية لحقوق اللاجئين في العراق، زكاء الدين جمال سلمان، إن «الكثير من النازحين العراقيين لا يمتلكون البطاقة؛ وفي احصائية لوزارة الداخلية حتى منتصف شباط 2024 عن عدد العراقيين المستلمين للبطاقات الوطنية الموحدة، يقول مدير عام دائرة البطاقة الوطنية الموحدة التابعة للوزارة العميد أحمد المعموري «حصل لغاية اليوم 36 مليونا و714 ألف مواطن عراقي على البطاقة

الوطنية الموحدة» مبينا، ان «البطاقة الوطنية كاستمسك وحيد في التقديم مشيرا الى انه «بإمكان المواطن استلام البطاقة الموحدة في نفس يوم تقديم معاملته».

وكشف عن «خطة باستبدال كارت البطاقة الوطنية الموحدة بشكلها الحالي وتكون بطاقة ملونة وستظهر في الوجبات الأخيرة من المتبقين الذين لم يحصلوا على بطاقاتهم».

ويقول مدير عام الأحوال المدنية والجوازات والإقامة نشأت الخفاجي، ان هناك توافداً كبيراً من قبل المواطنين على البطاقة الموحدة، مشيراً إلى أن

«العمل جار على اعتماد البطاقة الوطنية كاستمسك وحيد في التقديم على المعاملات كافة بناء على البيان الصادر من وزارة الداخلية بهذا الشأن». وأردف، بأن «دوائر المديرية تشهد زخماً من قبل المواطنين، إلا أنه تم وضع آلية تنظيم موسعة من أجل تسهيل إتمام المعاملة من دون تعقيد، إذ تستقبل دوائر المديرية والبالغ عددها 328 دائرة في عموم المحافظات بما في ذلك إقليم كردستان، ما يقارب 50 ألف مواطن يومياً».

ونوه، إلى أن «اعتماد الآلية الإلكترونية وتنظيم العمل داخل الدوائر أتاحا

للمواطن الحصول على البطاقة الوطنية خلال مدة 48 ساعة من تاريخ التقديم».

وكان مسؤولون قد اشاروا عند اطلاق مشروع البطاقة الى انها ستحفظ المعلومات المتواجدة في البطاقة في نظام الجوازات وبنك المعلومات ونظام المرور والسكن، وزادوا القول إنه «عندما يكون لديك قاعدة معلومات رصينة لكل أفراد المجتمع العراقي فانه ستكون لديك قاعدة معلومات استخباراتية»، ويلفت متخصصون الى انه في حالة اداء مؤسسات الدولة اعمالها بصورة سليمة فان البطاقة الموحدة ستحد

كثيرا من الجرائم الجنائية، اذ يجري بواسطة البصمات التعرف على المجرمين وملاحقتهم.

وعلى صعيد متصل كشف فريق الإعلام الحكومي، يوم 13 نيسان 2024 عن تحويل 5 ملايين وثيقة صحة صدور ورقية إلى إلكترونية، مبيناً أن 82 جهة بين وزارة وهيئة ومديرية اشتركت بنظام إلغاء صحة صدور الورقية؛ وبحسب المراقبين فان مثل تلك الاجراءات تسهل كثيرا من المراجعات المتعلقة بالأحوال المدنية، وبالنتيجة تؤدي الى سلاسة وسرعة اصدار البطاقة الوطنية الموحدة.

قارن المراقبون والسكان بين سهولة اصدار البطاقة الانتخابية وصعوبة اصدار البطاقة الموحدة، واسباب ذلك الاخفاق ويدعون الى ان تكون البطاقة الموحدة الوثيقة الوحيدة لتسجيل السكان والتعريف بهم والغاء جميع البطاقات الاخرى ومنها البطاقة الانتخابية وحتى التموينية.



فالمجال، اما غير المختص فقد تكون لديه خبرة عملية واسعة في مجالات أخرى، ولكن يفتقر إلى الخبرة المتخصصة في المجال المطلوب. والطبيب المختص، يمتلك المعرفة والمهارات المطلوبة لتقديم التشخيص الدقيق وخيارات العلاج الفعالة في تخصصه، اما غير المختص فقد يحتاج إلى الاستناد إلى استشارة المختصين في حالات معقدة أو خارج مجال خبرته، مما يعقد من مهنة الطب والتشخيص. والدكتور المختص، يمكنه الاسهام في البحث والتطوير في مجال تخصصه، مما يعزز التقدم في المعرفة والعلاج، في حين ان غير المختص، قد يكون مهتمًا بالبحث والتطوير، ولكنه غير قادر على الاسهام بشكل فعال في التقدم في تخصص محدد. بشكل عام، يمتلك الدكتور المختص المعرفة العميقة والتدريب المطلوب

فالتدريب يكون لديه درجة الدكتوراه في مجال محدد، وقد يكون لديه تدريب إضافي أو خبرة عملية متخصصة، اما غير المختص، قد يكون لديه درجة الدكتوراه أيضا، ولكنه قد يكون في مجال غير متخصص أو لا يمتلك التدريب الخاص بالتخصص المطلوب. اذ ان الطبيب المختص يمتلك خبرة عملية ودراية عميقة بمجال تخصصه، ويكون معترفاً به كسلطة في تلك

المتخصص يختلط بالأخصائي

صحيته المريض: الطب غير المتخصص يختلط بالأخصائي

انتشرت في العراق لاسيما بعد عام 2003 مظاهر غريبة على الممارسات الطبية، ولن نتحدث هنا عما يسمى بطب الاعشاب او الطب النبوي او الطب بالسحر وغيرها؛ ولكن برزت ايضا ظاهرة الاطباء غير المتخصصين، فتجد ان يافطات عياداتهم او اعلاناتهم في وسائل التواصل الاجتماعي، تتضمن ان الواحد منهم تشمل اعماله معالجة الامراض الباطنية والقلبية والصدرية والدم والسكر وامراض الكلى والجهاز التنفسي.. الخ، وكلها في آن واحد، فيما يلفت خبراء الى ان الطبيب يتوجب ان يكون مختصا بنوع محدد من الممارسة الطبية، كي يكون تشخيصه ووصفة علاجه فاعلين .

فيلي ■





الدكتور
إختصاص بورد (دكتوراه) بالأمراض الباطنية . القلبية . الصدرية
امراض ضغط الدم وداء السكري وامراض الكلى
دبلوم عالي بالأمراض الصدرية والتنفسية والربو
(.M.B.CH.B. H.D.RES.MED. F.I.C.M.S (MED

الإسم :
العمر :

التاريخ : /

رصدت في بغداد ثمانية
منتحلين لصفة طبيب،
وأثبت أن بعضهم أجرى
عمليات شفت الشحوم
بمستشفيات أهلية، وهدرت
النقابة في عام ٢٠٢١ من
تواجد ٢٦ مركزاً وهمياً في
بغداد وحدها ..

وتقول نقابة اطباء في بعض من كتبها المرفوعة لوزارة الداخلية، أن جنسيات أفراد تلك الملاكات هي «إيرانية وتركية وسورية»، وانهم «يمارسون أعمال التجميل في بغداد من دون موافقات اصولية وتعمل غالبيتها في مراكز زراعة الشعر».

وأشارت إلى أن قسماً من مراكز التجميل تجري فيها ملاكات وسطية غير متخصصة ومن دون إشراف طبي مجاز من النقابة، عمليات تجميل لا يسمح القانون لهم بإجرائها، ما يعرض حياة المرضى للخطر.

محام في محاكم استئناف منطقة الكرخ ببغداد، يتولى قضية تتعلق بخطأ طبي وقع في واحدة من مركز التجميل يقول، ان بعضاً من مراكز التجميل محسوبة على شخصيات سياسية أو أصحابها مقربون من أحزاب نافذة لذا فهي بعيدة عن الرقابة والمساءلة ويصعب محاسبتها، عل حد قوله.

الصحة والتجميلية والصيدليات ومذاخر الأدوية غير المرخصة في عموم البلاد. ووفقاً لأطباء متخصصين فإن قسماً من مراكز التجميل تزاول العمل بموجب تراخيص حصل عليها أطباء متخصصون، لكنهم في الحقيقة لا يجرون عمليات في تلك المراكز، ولا يزورونها أصلاً، ويحصلون على مبالغ أو نسب مقابل أن تستعمل تلك المراكز أسماءهم ورخصهم.

ووفقاً لقرارات وزارة الصحة، فإن المسموح لهم بافتتاح مراكز وعيادات التجميل هم اختصاصيو التجميل والجلدية حصراً.

ولا تقتصر مخالفات المراكز التي تعرف بالوهمية على مزاولتها عملها من دون استحصال الموافقات الرسمية، بل وتقدم كذلك على استقطاب ملاكات طبية من خارج العراق للعمل فيها، وهذا ما يوثقه ديوان الرقابة المالية الذي لفت في تقرير سابق الى أن الملاكات تلك، تدخل البلاد بتأشيرات سفر سياحية.

مخالفات بتوظيفها ملاكات وسطية تجري التدخلات التجميلية الجراحية وغير الجراحية وهم غير متخصصين بها. وتقول انها رصدت في بغداد ثمانية منتحلين لصفة طبيب، وفقاً لكتبتها الموجهة إلى وزارة الداخلية في الاعوام (2019-2020-2021) وأثبتت أن بعضهم أجرى عمليات شفت الشحوم بمستشفيات أهلية، وهدرت النقابة في عام 2021 من تواجد 36 مركزاً وهمياً في بغداد وحدها.

ومراكز التجميل تعمل غالبيتها من دون تراخيص رسمية أو يديرها أشخاص غير متخصصين، ومعها تزايدت أعداد ضحايا التجميل الذين يتعرضون لعاهات دائمة، وفقاً لنقابة الأطباء العراقيين.

وينوه المراقبون الى ان أبواب كثير من هذه المراكز لم تزل مفتوحة، برغم تشكيل مجلس الوزراء بموجب الأمر الديواني رقم 23455 في 22 أيار 2023 لجنة تفتيش ومراقبة على المراكز والعيادات

عملية شفت الدهون مثلاً تتطلب ملاكات طبيياً متخصصاً لتجنب المضاعفات التي قد تؤدي لوفاة المريض، وذكر بأن أكثر أسباب الوفيات في مثل تلك العمليات تتمثل في «الخثرة الدموية» التي تحدث بعد بضع ساعات من إجراء العملية، واذ لم يتدخل الطبيب المختص سريعاً لمعالجتها فإنها قد تصل إلى الرئة وتقتل المريض، على حد قوله، متهما مستشفيات أهلية بالتستر على عمليات يجريها بعض الأحيان وبمقابل مادي، أطباء من خارج المجموعة الطبية المخولة بإجراء مثل هكذا عمليات.

ويشير الى ان «أطباء أسنان، وصيدلة وخريجي التحليلات المرضية، يجرون بعض عمليات التجميل التي هم غير متخصصين بإجرائها من دون التفكير بالعواقب الوخيمة التي تؤدي في بعض الأحيان إلى قتل المريض».

أما نقابة الأطباء فرع بغداد، فتشير فيها إلى أسماء مراكز تجميل ترتكب

الرعاية الصحية من قبل أطباء مؤهلين ومختصين في التخصصات المطلوبة لضمان تقديم العناية الصحية الأمثل وتجنب الأضرار المحتملة.

وعلى سبيل المثال، وفي تحقيق صحفي عن مراكز التجميل في العراق وجد انه حتى في المراكز المرخصة، فان الرخصة تصدر باسم اطباء تجميل، لكن من يدير العمل ويتواجد ويجري عمليات التجميل هم ممرضون او اطباء اسنان او تقنيو مختبرات واجهزة طبية او ليسو متخصصين اساسا بالمجال الطبي ولا يحملون سوى شهادة دورات.

ويقول طبيب ان مشكلات تحيط بعمليات التجميل الرائجة في عديد المدن العراقية مع الاقبال الكبير عليها، بدءاً بانتشار عمل مراكز التجميل غير المرخصة ومروراً بقيام غير متخصصين بإجراء عمليات معقدة، وانتهاء بمنتحلين لصفة أطباء تجميل.

طبيب تجميل متخصص، يقول ان إجراء

لمعالجة المشكلات والحالات في داخل تخصصه بشكل أفضل من غير المختص. ومن الأهمية بمكان البحث عن الخبرات والمؤهلات المحددة عند اختيار الطبيب المناسب للعلاج أو الاستشارة. واستناداً الى التجارب فان الفحص والعلاج الذي يتعامل به الأطباء غير المختصين في مجال معين قد يسبب عدة أضرار للمرضى، وهذه الأضرار قد تكون متنوعة وتختلف باختلاف الحالات والظروف؛ فقد يكون الطبيب غير المختص غير قادر على تحديد التشخيص الصحيح للحالة بسبب عدم خبرته الكافية في هذا المجال، مما يؤدي إلى تأخر في العلاج أو يصف علاجاً غير فعال.

كما يمكن أن يقدم الطبيب غير المختص علاجاً غير مناسب لحالة المريض، سواء كان ذلك بسبب عدم معرفته الكافية بالعلاجات المناسبة أو بسبب عدم تفهمه الكامل للحالة الطبية، وقد يتسبب الطبيب غير المختص في تأخر الإحالة لطبيب مختص، مما يؤثر سلباً على تقديم العناية الصحية المناسبة في وقتها، يحدث ذلك عندما يجري وصف علاج غير مناسب، مما يزيد من احتمالية حدوث آثار جانبية غير مرغوب فيها.

وإذا لم يجري تقديم العلاج الصحيح بشكل سريع، فقد يؤدي ذلك إلى التأخر في تحسين حالة المريض أو حتى تفاقم الحالة، وقد تؤدي الأخطاء الطبية التي يرتكبها الطبيب غير المختص إلى زيادة التكاليف الصحية للمريض نتيجة للعلاجات غير فعالة أو العلاجات التكميلية التي يكون المريض بحاجة لها بسبب تأخر التشخيص أو العلاج؛ لذا ينصح الخبراء دائماً بالبحث عن

موقع تاريخي مهم يمثل هوية مدينة كركوك، الموغل بعمق الحضارات التي نشأت على ارض النهرين الخالدين، المتمثل بـ«قلعة كركوك» الأثرية، لكن الإهمال وعدم وجود التخصيصات المالية لإعمار القلعة، جعل منها موقعاً آيلاً للإندثار، وجدرانها مساحات لكتابة اسماء شباب عشاق يخطون عليها ذكرياتهم.

قلعة كركوك الأثرية.. إهمال جعلها حبيسة الذكريات بانتظار عطاء الحكومة المالي لإعمارها

فيلبي

وباب الطوب، وباب البنات السبع، وباب الحلوجية. وأشهر المجمعات السكنية في قلعة كركوك كانت تقع في قسمه الغربي الذي اشتهر بمحلة الحمام، التي شاطر فيها المسلمون إخوانهم المسيحيين لقرون عدة، وكان كل من مركز مطرانية باجرامي وجامع النبي دانيال يقعان في المحلة نفسها. وتعد تلك البوابات الحجرية التي يزيد عمرها على قرنين من الزمن فريدة من نوعها لما تتميز به من طراز معماري مميز، وأعطتها الأقواس رونقا أبهى وكانت تعلوها كتابات لكن عوامل التعرية أزالته بعض نصوصها.

وخضعت قلعة كركوك لعملية ترميم مؤخراً، فهناك سوق تعلوها أقواس من المفترض أن تعود إلى حقبة العصور الوسطى لكن شيدت قبل عشر سنوات، وتعود الحجارة الأصلية للقرن الحادي عشر لكن الأقواس انهارت ودفنت بين الأنقاض. كما تحوي معالم من الحقبة السلجوقية، التي تتميز بأشكال الأقواس، فلكل فترة أسلوبها الخاص بها.

وفي القلعة أيضاً قبر النبي دانيال أحد أبحار اليهود، أما المسجد الكبير المجاور يعود إلى سبعة قرون، وخضع كل



«الخاصة» مياهاه القليلة والتي تفيض عادة في الفصول الممطرة، ويظهر إن القلعة كانت مسورة في العصور القديمة، وكان لها أربعة أبواب سماها العثمانيون في ما بعد بالباب الرئيس ذي المدرجات،

الإسكندر الكبير في القرن الرابع قبل الميلاد. وبنيت قلعة كركوك في الأصل على تل بأربع زوايا يرتفع عن السهول المحيطة بها بنحو 120 قدما، ويشرف على نهر

يوميها آلاف الزوار و المتبضعين. وقلعة كركوك تقع فوق التلة الأثرية الضخمة التي تضم في ثناياها بقايا مدن عمرها آلاف السنين، وتحوي أكثر من ستين برجاً للحراسة، أقامها

النفائيات وأصوات الحيوانات و الطيور الحبيسة. وسوق القلعة هذا السوق الواقع أسفل القلعة يعتبر الشريان التجاري للنشاط الاقتصادي في كركوك ويقصده

وما أن تستعد للوصول الى احد الطرق التي ستضعك على اعتاب قلعة كركوك عبر جسر الشهداء او الجسر الثاني المخصص لعبور المشاة المتهالك، حتى تقف أمام قلعة متزامية على أكداس

المحاذية لنهر الخصة الذي بات مكبا للنفايات والرواح التي تسبب الأمراض، ولابد لإدارة كركوك من خلال الدوائر الحكومية من إطلاق حملة تنظيف وترتيب لهذه المنطقة كونها رئة ومتنفس القلعة». وأكد أن «العام الحالي شهد زيارة ما يقارب 250 سائحا من جنسيات ودول اجنبية لقلعة كركوك، وهذا يتفق مع ما ذهبنا إليه بأن تنظيم وتنظيف هذه المواقع سينعكس على جمالية القلعة، فالزائر يذهب لرؤية الآثار ويلبها جولة في سوق القلعة، وهو (أي السوق) جزء متمم للحركة التطويرية القلعة».

التراثية». ويقول الباحث والمختص في شؤون الآثارية بكركوك علي خليل، لمجلة فيلي، إن «قلعة كركوك هي جزء مهم من تاريخ وحضارة مدينة كركوك واعادة صيانتها سوف تساهم على إعطاء جمالية للمحافظة، وستكون كركوك قبلة للسائحين والزائرين». ونوه إلى أن «على إدارة محافظة كركوك تطوير سوق القلعة من المرآب الداخلي للنقل (كراج ليلان) وصولا الى بوابة قلعة كركوك يضاف لها الجهة

قرارها بالادراج لوجود القيمة العالمية الاستثنائية من الناحية الثقافية، وتم إدراجها تحت المعايير الثقافية التي تنص على أنها شاهد فريد واستثنائي على حضارة حية، وأن تكون مثالا بارزا على نوعية فريدة من البناء والمعمار ومثالا تقنياً ومخططاً يوضح مرحلة مهمة من تاريخ البشرية». واذاف البيان، ان «القلعة تضم عدة وحدات بنائية منها سوق القيصرية والقبة الخضراء والتي تعود إلى العصر الأتابكي (762هـ) فضلاً عن البيوت

العالمي التمهيدية من قبل منظمة اليونسكو. وقالت الوزارة في بيان إن «منظمة اليونسكو أدرجت مؤخراً قلعة كركوك على لائحة التراث العالمي التمهيدية؛ وذلك لأهمية القلعة من حيث التنوع الثقافي الموجود فيها إذ توجد عدة جوانب منها جامع نبي الله دانيال إلى جوار القلعة والجامع الكبير وجامع العريان فضلاً عن وجود كنيسة أم الأحزان الكلدانية». وأشارت إلى أن «اليونسكو اتخذت

مهمة في كركوك والعراق». وتابع أن «الخطة الجديدة التي وضعت من قبل وزارة الثقافة هي إعادة صيانة قلعة كركوك ورصدت لها مبلغاً يصل الى 30 مليار دينار عراقي، وستكون على شكل دفعات تصرف من قبل لجنة تابعة لوزارة الثقافة ستحدد طبيعة عمليات الصيانة وعملية اعادة قلعة كركوك الذي سيكون مهماً ومعلماً تاريخياً وحضارياً لمكونات كركوك». وكانت وزارة الثقافة، قد أعلنت سابقاً إدراج قلعة كركوك على لائحة التراث

منهما لعملية ترميم مماثلة حديثاً مع جدرانها المطلية باللون الأبيض. لكن الأضرار التي لحقت بالقبر والمسجد. ويقول مدير آثار كركوك رائد عكلة لمجلة فيلي إن «قلعة كركوك تعد معلماً تاريخياً مهماً للمدينة»، مشدداً على ضرورة تطوير القلعة وفق المعايير الدولية التي تتطابق مع قوانين وشروط منظمة «يونسكو» بعد إدراجها ضمن قائمة التراث العالمي التمهيدى لتكون واحدة من معالم العراق التاريخية المهمة والتي ستكون واجهة سياحية

« تم إدراجها تحت المعايير الثقافية التي تنص على أنها شاهد فريد واستثنائي على حضارة حية، وأن تكون مثالا بارزا على نوعية فريدة من البناء والمعمار ومثالا تقنياً ومخططاً يوضح مرحلة مهمة من تاريخ البشرية» ..



دخان مسرطن ونهر قاتل وطمر كارثي..

ثلاثية التلوث تحاصر سكان بغداد

تحولت مناطق جنوب شرقي العاصمة بغداد بما يحيط مدينة بسماية الحديثة إلى بحر من التلوث، حيث غطت النفايات والمواد الكيميائية والملوثة حزامها، وتسلفت إلى مياهها مما أثار مخاوف جدية بشأن صحة السكان والبيئة.

فيلي

الطابوق والاسفلت (غير القانونية) التي تحاصرنا». كلام الرجل الأربعيني وثقه مرصد «العراق الأخضر» المعني بالبيئة، على مدار العام الماضي 2023 كما أوضح أن «شكاوى عديدة من أهالي مجمع بسماية السكني، الذي يقطنه نحو 100 ألف نسمة، عن وجود تلوث بيئي في المجمع السكني بسبب وجود معامل الطابوق والإسفلت القريبة منهم وتحديدًا دخان هذه المعامل الواقعة في قرية 10، وكذلك في جرف النداف ضمن قضاء المدائن (جنوب شرقي بغداد)، وسجلها راصدوه». وأضاف المرصد، أن «هذه المعامل مستمرة بعملها رغم مخالفتها لتعليمات وزارة البيئة وأيضاً للمنهاج الوزاري للحكومة، كما أن مؤشر الجودة العالمي ذكر هذا التلوث ضمن قياس هواء

ويعاني العراق بالمجمل من ارتفاع معدلات التلوث البيئي، ومخاطر الجفاف والتصحر، أنتجتها عقود من الصراعات التي دمرت بناه التحتية، ويعيشها بشكل يومي. سامر محمد (37 عاماً)، أحد سكان مجمع بسماية السكني، يقول انه تخلى عن استخدام مياه الصرف الصحي لعدم صلاحيتها للاستهلاك البشري، وتسببها أيضاً بأمراض جلدية، مما دفع السكان إلى استخدام الماء المعقم المعروفة باسم (R O)، مقابل مادي، الأمر الذي تسبب بعبء على كاهلهم». «ليس هذا فحسب»، كما يقول عامر إبراهيم (46 عاماً) أحد سكان بسماية أيضاً، وهو يطالع السماء، «ففي أحيان كثيرة نرى الجو مغبراً مع وجود روائح كريهة لا نستطيع التخلص منها، وتبين بعد ذلك انها ناتجة من دخان معامل

يشكو سكان منطقة
جسر ديالى، جنوب
شرقي بغداد، من
النهر الذي يمر
بمنطقتهم والذي
تحول إلى «مجرى
للمياه الثقيلة» وبات
مصدراً للأمراض
لعدم صلاحيته
للاستخدامات
البشرية والزراعية
والحيوانية



أضعاف ما مسموح به، أما عامي 2022 و2023 فتدعي الجهات المعنية عدم امتلاكها نسبة عن التلوث، بسبب قلّة الامكانيات وعدم وجود الأجهزة الخاصة بذلك». وعزا كل من الغراي والمتحدث باسم وزارة الموارد المائية، خالد شمال، تلوث المياه إلى جملة أسباب منها «الصرف الصحي، إذ لا تعمل أغلب محطات المعالجة مع قلّتها بالكفاءة المطلوبة، فيما ترمي المؤسسات الحكومية كدوائر (المجاري، الكهرباء، الصحة، الصناعة، النفط)، حوالي 80 بالمائة من مخلفاتها في مياه الأنهر دون معالجة، فضلاً عن ملوثات القطاع الخاص». وأكد الجانبان اللذان تحدثا للوكالة، أن «هذا أدى إلى تسمم المياه وارتفاع الإصابة بالأمراض خصوصاً في المحافظات الجنوبية التي تكون مناسب مياهاها منخفضة نتيجة قلّة التصريف ك(البصرة، الديوانية، بابل، واسط، المثنى، ميسان،

العضوية وغير العضوية». وتطمر النفايات في موقعين، الأول في منطقة النباعي شمالي العاصمة، والذي يستوعب نحو 7 آلاف طن يومياً، في حين يستوعب الموقع الثاني في النهروان جنوبي بغداد، نحو 3 آلاف طن يومياً. وأشار الربيعي، إلى أن «آليات أمانة بغداد ترفع يومياً أكثر من 9 آلاف طن من النفايات من جميع المناطق والازقة في العاصمة». موقف رسمي وبالتزامن مع ذلك، سجل العراق ارتفاع نسب الأمراض السرطانية والجهاز التنفسي والباطنية، نتيجة ارتفاع الملوثات في داخل المياه، وفق عضو لجنة الصحة والبيئة النيابية، باسم الغراي في تصريح سابق لمجلة «فيلبي». ولفت الغراي، إلى أن «التلوث تفاقم مع انخفاض مستوى المياه بصورة عامة وبسبب أزمة المناخ العالمية»، مؤكداً أن «نسب تلوث المياه عام 2021 كانت

واطلعت مجلة «فيلبي»، على أحد أماكن طمر النفايات ورمي الأنقاض في منطقة الرستمية القريبة من بسماية، والتي تسبب تلوثاً بكتيرياً وجرثومياً من خلال تسربها إلى المياه عن طريق التربة. وتشدد المعايير الدولية لطمر النفايات والانقراض على ضرورة تخصيص أماكن بعيدة عن المناطق السكنية، ووضع أساسات من الاسمنت لمنع تسرب الجراثيم والملوثات إلى التربة ومياه الشرب. وشدد خبراء في المجال البيئي، على أن «ترك النفايات لأيام وعلى شكل أكوام تولد بيئة ملوثة وتنقل جراثيمها عبر البعوض والحشرات إلى جميع مناطق العاصمة بغداد». ووفقاً لخبراء بيئية، فإن «90% من أسباب تلوث مناطق حزام بغداد يعود لانتشار مناطق طمر النفايات غير الصحية»، عازين التلوث الكبير لأسباب تتعلق بطمر النفايات بجميع مكوناتها

لمجلة «فيلبي»، إن «مياه نهر ديالى أصبحت ملوثة بنسبة 100%، بل ان هذا النهر يعد أحد مسببات مرض الكوليرا الذي ينتشر في هذه المناطق بشكل كبير وخطير، كما أن لون المياه تحول إلى الأخضر ورائحتها كريهة». أما المزارعون فقد بينوا للوكالة، أن «الزراعة في المنطقة لم تعد تعتمد على مياه هذا النهر شبه الجاف والملوثة، وإنما لجأوا لطرق بديلة منها استخدام الآبار لسقي مزرعاتهم». وكان محافظ بغداد السابق وجه بتنفيذ جسرين إضافيين فوق النهر «الملوث» واللذين تم افتتاحهما لاحقاً، لتخفيف الزحام الحاصل على جسر ديالى الوحيد بعد إنشاء مدينة بسماية وتزايد عدد العجلات التي تمر عبره، من دون وضع حلول لمشكلة النهر الذي تنبعث منه رائحة المياه الثقيلة وتسببه بأضرار على المارة والساكين بقربه.

وفي 9 كانون الأول 2023 أعلنت اليونيسف عن افتتاح ثنائي محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي في مدينة الطب في بغداد يستفيد منها أكثر من 3.5 مليون شخص في بغداد، فيما بينت أنه كان يتم تصريف وإلقاء أكثر من 2300 متر مكعب من مياه الصرف غير المعالجة في نهر دجلة يومياً، مما يزيد من تدهور الموارد الطبيعية وتعرض السكان والأطفال إلى مخاطر صحية جمة.

أنقاض ونفايات وتشهد بغداد ارتفاعاً في نسب التلوث عموماً، إذ دخلت ضمن قائمة المدن الأكثر تأثراً بالتغيرات المناخية حول العالم، وفقاً لتقارير وإحصاءات مختلفة. ومع انتشار مواقع الطمر العشوائية قرب الأحياء السكنية، ما حولها إلى مستنقعات ملوثة، فإن ما ينتج يومياً يصل إلى نحو 14 ألف طن من النفايات يومياً تتوزع بين 4 آلاف طن ينتجها المواطنون و10 آلاف أخرى تنتجها شركات ومصانع وقطاعات أخرى، بحسب مسؤولين في وزارة البيئة.

العاصمة التي تراجعت إلى المرتبة 124 بين دول العالم». وبحسب عضو مرصد العراق الأخضر، عمر عبد اللطيف، فإن هذه «المعامل لا تزال تواصل أعمالها على قدم وساق دون مراعاة للشروط البيئية، موضحة أنها تطرح «ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين، ما يزيد من تلوث الهواء العاصمة بصورة كبيرة ويخلق أضراراً مضاعفة». وتعتمد هذه المعامل «غير القانونية» على الوقود الأحفوري في عملها، مع تشغيل عدد من العمال لساعات مطولة فوق المعتاد. نهر «قاتل» وعلى طريق المرور المؤدي إلى المدينة الجديدة، يشكو سكان منطقة جسر ديالى، جنوب شرقي بغداد، من النهر الذي يمر بمنطقتهم والذي تحول إلى «مجرى للمياه الثقيلة» وبات مصدراً للأمراض لعدم صلاحيته للاستخدامات البشرية والزراعية والحيوانية، مبددين استغرابهم من عدم تفاعل الجهات المعنية عن الواقع الحالي. ويصّب «النهر القاتل» المكون من مياه آسنة، في نهر دجلة، وتحول من مصدر للشرب والزراعة وصيد الأسماك وتربية المواشي إلى مكب للنفايات، ومصدر لتلوث بيئي خطير يهدد حياة ما يقرب 200 ألف إنسان. والمفارقة- بحسب مسؤولين محليين- أن «السكان ليسوا مذنبين برمي المخلفات والنفايات في النهر، بل المؤسسات الحكومية هي التي تقوم بذلك، إذ تقوم آليات تابعة لمديرية العاصمة بغداد بنقل ورمي مخلفات الصرف الصحي في نهر ديالى، وذلك بسبب خروج العديد من محطات معالجة المياه الثقيلة ومياه الصرف الصحي عن الخدمة وتهاكها، وعدم توفر محطات معالجة حديثة كافية لتغطية الزخم المتزايد». سكان محليون قالوا خلال حديثهم

ذي قار، وحتى في بغداد». من جهته، أشار الخبير المائي والبيئي، أحمد صالح، إلى أن «الحكومية اتخذت جُملة من الإجراءات لتدارك الأزمة المائية، منها الاتفاق مع إيران لفتح المياه على نهر الكارون، والاتفاق مع تركيا على إطلاق الثلاثين يوماً ثم الاتفاقيات البروتوكولية التي سينتجها اللقاء مع الرئيس التركي أردوغان خلال زيارته المرتقبة إلى العراق». وخلص صالح، خلال حديثه للوكالة، إلى القول: «بناءً على ذلك، قد تتلاشى المخاطر البيئية المحدقة بهذا الموضوع وفق الرؤى الحكومية الجديدة».

بعد 43 عاماً على القصف الإسرائيلي..

العراق يحيي آماله «النووية» تحت أنظار دولية

فيلي

يعيد العراق احياء محاولة سابقة في استخدام الطاقة النووية، وذلك بعد 43 عاماً على قصف اسرائيلي لمفاعل «تموز» الواقع في منطقة التويثة، جنوب شرقي العاصمة بغداد، في غمار الحرب الدائرة آنذاك بين العراق وإيران، ويؤكد مسؤولون عراقيون ان الطاقة النووية الجديدة ستكون سلمية، وتستخدم في مجالات تطويرية من بينها مجال الطاقة الكهربائية.

وحاول العراق منذ ستينيات القرن العشرين الدخول رسمياً في النادي النووي السلمي وربما العسكري، حيث استغل حينها إمكانياته البشرية العلمية والثروة التي يمتلكها لتحقيق هذا الهدف، ومطلع عام 1975 وافقت فرنسا على بناء مفاعلين نوويين في العراق بمنطقة التويثة، وكانا مشابهيين للمفاعلات النووية في مركز الأبحاث النووية التابع لوكالة الطاقة الفرنسية (CEA) حيث كان المفاعل الأول (تموز 1) بقدرته 40 ميغاواط والآخر (تموز 2) لأغراض التدريب بقدرته 600 كيلو واط.

ومع قرب اكتمال بناء المفاعل العراقي، شهدت البلاد أول عملية عسكرية نوعية في العالم، عندما تمكنت القوات الجوية الإسرائيلية من تدمير المفاعل النووي العراقي بصورة كلية في 7 حزيران 1981. خطوات عراقية للعودة للنشاط النووي «السلمي»

وتم في 2017/1/31 نشر قانون هيئة الطاقة الذرية العراقية رقم (43) لسنة 2016 في جريدة الوقائع العراقية في العدد (4431) بعد أن أقره مجلس النواب العراقي وصادقت عليه رئاسة الجمهورية.

وبهذا الصدد أعلن رئيس الوزراء

تشير التجارب الى ان إعادة استعمال البلاستيك والمخلفات الورقية ومنها قطع «الكارتون»، يمكن أن تسهم بشكل كبير في تقليل كمية النفايات والتلوث البيئي، اذ يمكن إعادة استعمال الحاويات والزجاجات البلاستيكية لتخزين الأطعمة والمشروبات في المنزل بدلاً من التخلص منها، ويمكن استعمال الزجاجات البلاستيكية كمروج للنباتات أو كأواني لزراعة النباتات الصغيرة.

العراقي محمد شياع السوداني، في 18 آذار 2024، عزم العراق على مزاولة نشاطه النووي للأغراض السلمية، بعد مرور قرابة 43 عاماً على تدمير إسرائيل أول مفاعل نووي عراقي تم بناؤه بمساعدة من فرنسا.

وفضلاً عن الضربة الإسرائيلية، دُمّرت الطائرات الأمريكية موقعين نوويين عراقيين خلال حرب الخليج عام 1991. وبحسب متخصصين، فقد أرسل العراق للوكالة الدولية للطاقة الذرية خطته من عام 2023 إلى 2030، التي تتضمن إنشاء مفاعلات نووية ومنظومات تحت الحرجة ومحطات كهرونووية، تسمى دورة الوقود النووي، فيما تحتاج البلاد من 5 إلى 6 سنوات لإنشاء مفاعل جديد. «أعمدة» الوكالة الذرية و«قلب

الصفحة» خطوات العراق، كما يبدو، في استعادة تجربته النووية تجري تحت أنظار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تعمل مع العراق في تفكيك المنشآت القديمة وإنشاء المفاعل النووي السلمي. وبحسب مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي الذي زار العراق فقد أوضح، خلال زيارته للعراق إن «التويشة (مفاعل نووي)، التي كانت ذات يوم مصدر قلق عالمي، ترمز الآن إلى طريق مفعم بالأمل نحو العلاج الناجح، بعد مرور قرابة 43 عاماً على تدمير إسرائيل أول مفاعل نووي عراقي تم بناؤه»، مبيناً أن «العراق اليوم مرحلة جديدة على صعيد الطاقة النووية ومزاولة نشاطه النووي للأغراض السلمية بدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والعمل على وضع خريطة طريق لتطوير عمل العراق وبناء البنى

التحتية والحصول على التكنولوجيا النووية في المجالات السلمية. هذه الخطوات من الوكالة الدولية سبقها توجيه مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في شهر آذار 2024، دعوة رسمية إلى رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني للمشاركة قمة الطاقة النووية التي ستعقد في بروكسل خلال الشهر ذاته، فيما أكد أن الوكالة بانتظار زيارة وفد عراقي إلى مقرها في الأسابيع المقبلة لوضع خارطة طريق لتمكين البلاد من الحصول على التكنولوجيا النووية في المجالات السلمية.

تقييم احتياجات ودعم إضافي وبحسب غروسي الذي زار مستشفى الامل الوطني لإدارة مرض السرطان، مبيناً انه رأى حجم التقدم في علاجات المرض». كما أعلنت الوكالة انها، تعالج الثغرات في العراق، وستحصل محافظتين لا يوجد فيهما مركز للعلاج الإشعاعي على الرعاية اللازمة، ويشمل الدعم الإضافي التدريب وبناء القدرات وتوفير المعدات والتمويل، وهي مبادرة ضرورية لسد فجوة رعاية مرضى السرطان وتقديم الامل والعلاجات المنقذة للحياة لمزيد من العراقيين.

مركز الوقاية من الاشعاع يقوم مركز الوقاية من الإشعاع بمراقبة الخلفية الإشعاعية في البيئة العراقية بشكل يومي ومستمر والمسوحات الإشعاعية لمناطق مختلفة من العراق، يضاف الى ذلك فإن المركز يمتلك شبكة من منظومات الإنذار المبكر والرصد البيئي الإشعاعي المنتشرة يبلغ عددها 21 منظومة والمرتبطة بمحطة مركزية في مقر المركز، وقد نجح المركز بربط نظام

الإنذار المبكر الوطني مع شبكة نظام معلومات المراقبة الإشعاعية الدولية ونظام تبادل المعلومات الموحد والإبلاغ عن الحوادث والطوارئ، ويعد العراق ممثلاً بالمركز هو ثالث بلد عربي في هذا المجال بعد الأردن والسعودية، حيث يتم مشاركة البيانات الخاصة بالخلفية الإشعاعية في عموم بلدان العالم بشكل يومي ومستمر.

كما يقوم المركز بإجراء الفحوصات الإشعاعية للمواد الغذائية المستوردة والواردة من المنافذ الحدودية لضمان عدم دخول المواد الملوثة إشعاعياً الى العراق، فيما يعمل المركز حالياً على تعزيز قدرة الفحص الإشعاعي في كافة المنافذ الحدودية ضمن مشروع استثماري متكامل يتضمن نصب بوابات الفحص الإشعاعي في كافة المنافذ وإنشاء اربعة مختبرات مرجعية، وربط شبكة البوابات ضمن نظام مراقبة يتم السيطرة عليه مركزياً من قبل المركز. وبهذا الصدد، يقول الدكتور صباح الحسيني مدير عام مركز الوقاية من الإشعاع في حديث لمجلة فيلي إن «استخدام الطاقة النووية لأغراض توليد الطاقة الكهربائية له تأثير إيجابي أيضاً من خلال تقليل الانبعاثات الكربونية في الدولة وتنويع إمدادات الطاقة وزيادة أمنها، وتوفير طاقة اقتصادية صديقة للبيئة وموثوقة لعدد السكان المتنامي في العراق»، لافتاً الى أن «لمركز دور مهم في الرقابة على أنشطة تصفية المنشآت النووية وإدارة النفايات المشعة والانشطة والممارسات المعنية بالطب النووي والعلاج الإشعاعي، وجميع هذه الأنشطة تخضع للرقابة وفق تعليمات وضوابط معدة وفق نظام إدارة الجودة

«الخسائر التي يتكبدها العراق سنوياً لا تقدر بثمن ومن أهمها الحاجة الى إستيراد النظائر المشعة المستخدمة في المجال الطبي لعلاج الأمراض السرطانية والتي يمكن توفيرها بشكل مباشر الى المواطنين دون الحاجة الى استيرادها في حال وجود مفاعل بحثي وطني» ...

والتي يمكن توفيرها بشكل مباشر الى المواطنين دون الحاجة الى استيرادها في حال وجود مفاعل بحثي وطني، حيث أن توفير هذه النظائر على المستوى الوطني له دور مهم في تخفيف عن كاهل المرضى المعالجين وعوائلهم.

التعليم العالي تدخل على الخط وكان وزير التعليم العالي والبحث العلمي، نعيم العبودي، أعلن، في 11 تشرين الأول 2023، عن الموافقة الأصولية على إنشاء مفاعل نووي صغرى مخصص للبحوث العلمية والتعليم لصالح طلبة الجامعات، مبيناً أن المفاعل سيقدم الدعم للطلبة والباحثين في الجامعات والموقع المختار لإقامة هذا المفاعل سيتم تطهيره من التلوث الإشعاعي، وسيتم رفع القيود الرقابية عنه، مما يسهم في تطوير قطاع البحث العلمي في البلاد». كما أكد العبودي، في 26 آذار 2023، وهو يرأس هيئة الطاقة الذرية أيضاً، في زيارة لمدينة سوتشي الروسية ان العراق يمتلك استراتيجية محددة في مجال المفاعلات النووية.

فيما أكد العبودي في مناسبة ثالثة جمعته مديراً الوكالة الدولية للطاقة الذرية إن «العراق كان من الدول المتقدمة لسعيه لامتلاك الطاقة الذرية والان يسعى لأن يكون من الدول التي تمتلك الطاقة النووية للأغراض السلمية»، مبيناً أن «نظام البحث سابقاً استطاع بسياسته السوداء العبثية ونتائجها أن يكون هناك تدمير لكل المنشآت النووية، إلا أن قدرات وعلماء العراق قادرين على استعادة الحق، ويجب أن تكون الطاقة النووية للأغراض السلمية في الجانب الصحي والزراعي في خدمة الشعب».

للبيئة وتقليل انبعاثات الكربون ناهيك عن إمكانية إستخدامها في تحليل المياه أيضاً.

دعم دولي وخسائر عراقية وبحسب الحسيني أيضاً فإن «هناك دعماً دولياً لدعم ملف استعادة العراق لمكانته الدولية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية»، مبيناً ان هذا الدعم برز من خلال زيارة مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولقائه رئيس مجلس الوزراء وعدد من المسؤولين رفيعي المستوى وتأكيداته على حرص الوكالة لتوفير الدعم المطلوب لامتلاك العراق للتكنولوجيا النووية وإنشاء المفاعلات للأغراض البحثية وإنتاج الطاقة الكهربائية.

اما بشأن خسائر العراق يضيف أن «الخسائر التي يتكبدها العراق سنوياً لا تقدر بثمن ومن أهمها إحتياج العراق الى إستيراد النظائر المشعة المستخدمة في المجال الطبي لعلاج الأمراض السرطانية

ومعتمدة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويضيف إن «الطاقة النووية الخيار الأمثل للحكومة وذلك لأنها آمنة وصديقة للبيئة وتوفر كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية مع انعدام الانبعاثات الكربونية الضارة تقريباً، كما يمكنها توليد كميات كبيرة وثابتة من الكهرباء على مدار العام، وبالتالي فإن إنشاء المفاعلات النووية البحثية ذات مردود إيجابي من خلال:

1. توفير النظائر المشعة للأغراض الطبية العلاجية والطب النووي.
2. إنتاج النظائر المشعة للأغراض الصناعية.
3. الإستخدامات البحثية والزراعية ومكافحة وتقليل الآفات وزيادة الثروات الطبيعية.

أما إنشاء محطات القدرة النووية فهي الأخرى ذات مردود إيجابي مهم من خلال توفير طاقة كهربائية صديقة

القنوات الإعلامية تبحث عن المظهر الخارجي وليس الخبرة أو المهارة، ونحن كطلبة لدينا طاقات إعلامية جيدة ولكن نفتقد لتواجدنا في سوق العمل». وتضيف أن «المنسوبيات تحرم نسبة كبيرة من الطلبة من التواجد في وسائل الإعلام المحلية، فما يعرفون اليوم بـ(الفاشينستات) وممن لديهم ملايين المتابعين على مواقع التواصل، يستحوذون على الساحة الإعلامية، ما يؤثر على طموح الطلبة وتقلل من فرص عملهم المستقبلية خصوصاً أننا لا نمتلك وزارة خاصة بنا يمكن أن يكون التعيين فيها مركزياً».

وبهذا الصدد يوضح التدريسي في كلية الاعلام بجامعة بغداد الدكتور جميل نايف في حديث لمجلة فيلي إن «الخلل بالمؤسسات الإعلامية لأنها تستقطب شخصيات وتقدمهم للمجتمع رغم أن أغلبهم لا يحملون شهادة أو حتى لغة سليمة، ومفرداتهم ليست إعلامية»، لافتاً في الوقت ذاته إلى أن «التدريب والجانب العملي مهم للطالب، فنحن نحاول أن نعد الطالب الخريج بشكل عملي وليس نظرياً فقط».

«الفرصة موجودة ولكن»

رأي مخالف لما سبق يقوده الطالب أيوب قاسم في حديثه لمجلة فيلي قائلاً إن «الفرصة موجودة ولكن تحتاج إلى سعي الطالب الجامعي لدخول الميدان الإعلامي»، مبيناً أن «أغلب العاملين بوسائل الإعلام ليسوا من الخريجين في مجال الصحافة والإعلام، وهو ليس مثلبة بقدر ما هو تنافس واثبات جدارة للعاملين بهذه الوسائل».

ويضيف أن «في ظل التطور الحالي نحتاج إلى التخصص الإعلامي بالدرجة الأساس، لكن الخلل انه لا توجد ثقة بين المؤسسات الإعلامية وخريجي الإعلام فهي تجدهم غير جديرين بالعمل



"السؤال الأهم" يورق خريجي الإعلام

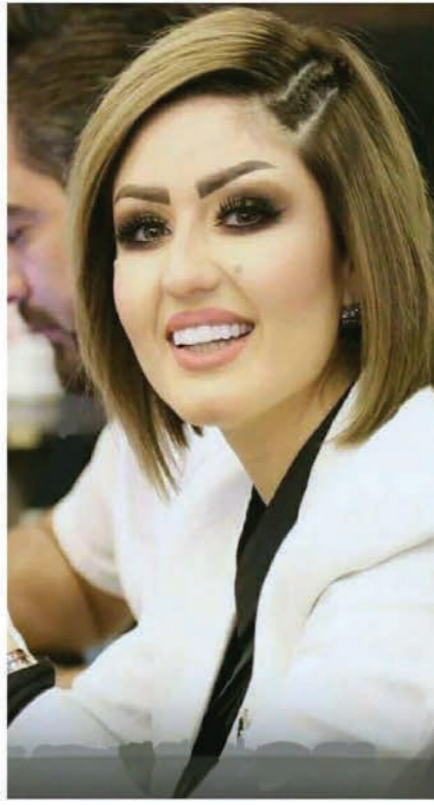
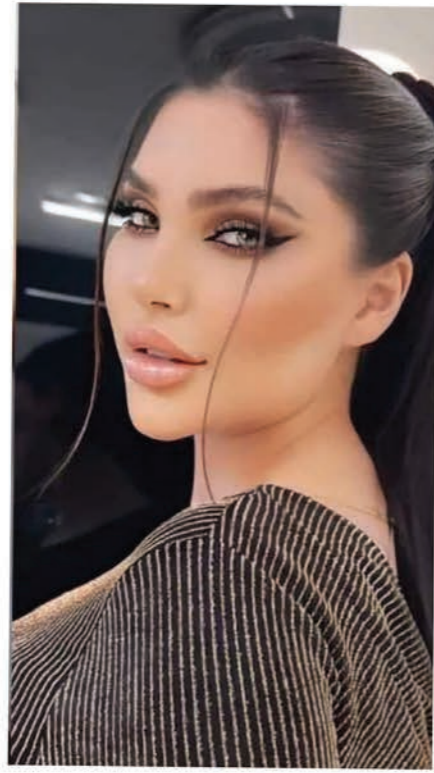
وأعلامهم ترتطم بـ"الفاشينستات ودكاكين المهنة"

أحمد فاضل

يعيش حسن إبراهيم طالب المرحلة الرابعة في كلية الاعلام بجامعة بغداد أوقاته الدراسية بمزيج من «القلق والخوف على مستقبله»، فحلم العمل في المجال الصحفي ارتطم بندرة الفرص المتاحة، والمشاكل المالية للمؤسسات الصحفية والإعلامية. حسن إبراهيم حاله كحال طلبة المرحلة الرابعة للعام الدراسي (2023-2024) في كلية الاعلام بجامعة بغداد وهم يتممون

حفل تخرجهم، وهي الخطوة التي تضع رحلتهم الدراسية في امتارها الأخيرة، لينضموا لركب الخريجين السابقين الباحثين عن تساؤلات لإجاباتهم حول فرص عمل تبدأ قبل التخرج ولا تنتهي بعده. «فاشينستات» و«خلل بالمؤسسات»

يحمل خريجو كلية الإعلام، من صفوفهم بـ«الدخلاء» على العمل الإعلامي والصحفي ممن لا يمتلكون المؤهلات المهنية المطلوبة، بتقليص فرصهم بوظيفة الأحلام، حيث تقول الطالبة سارة معد من كلية بجامعة بغداد في حديث لمجلة فيلي إن «أغلب



«من يظهرون حالياً على الشاشة هم من تراكمات مواقع التواصل الاجتماعي، وبعض القنوات تستخدمهم للمتابعة ورفع نسبة المشاهدة ولكنهم لا يمتلكون المهنية الحقيقية، ومع ذلك فإن هؤلاء لم يكونوا سبباً أو يتسببوا بغياب طلبة الاعلام عن العمل»

ويتابع: «بالتالي نجد في بعض الأحيان، تكدسا للخريجين مقابل وسائل إعلام لا تقدم المرجو منها، والمفارقة أن بعض القنوات العربية استقطبت اعلاميين عراقيين نجحوا فيها على نحو كبير مقارنة بعملهم السابق في العراق، وهو ما يؤشر ان هناك إمكانية لتطور الاعلام العراقي ولكن الخلل بالمكان».

والعربي، يجد الاعلامي سرمد العبادي في حديث لمجلة فيلي إن «وسائل الاعلام العراقية تعتمد الكم وليس النوع، فنحن نرى مثلاً عدداً كبيراً من القنوات الفضائية ولكنها لم تقدم إضافة نوعية على الأقل للمتلقي العراقي، وذلك بسبب اختلاف توجهاتها ورؤيتها للواقع بناء على رؤية مموليها والجهات الداعمة لها».

انها مؤثرة». ويتجه اليوم عدد ليس بالقليل من خريجي كليات الإعلام، الى مجالات أخرى، والعمل على مشاريعهم الخاصة، سواء مضطرين لذلك أو برغبتهم الشخصية، وهو ما يضعهم أمام هجرة الصحافة والكتابة بعد نفاذ فرص التعيين في الجهات الحكومية التي يمكن أن تستوعبهم مثل المكاتب الإعلامية في الوزارات والمؤسسات.

وبحسب إحصائية لهيئة الاعلام والاتصالات، في 8 تشرين الأول 2023، فإن أكثر من 300 مؤسسة إذاعية وتلفزيونية ومكتب إعلامي تعمل في العراق، و57 قناة تلفزيونية عراقية مرخصة، إضافة إلى 152 وسيلة إذاعية، وأكثر من 60 مكتبا خارجيا لقنوات موجهة إلى العراق، تنقسم بين مملوك للأحزاب، أو رجال أعمال.

وتخفي أغلب الوسائل الإعلامية العراقية مصادر تمويلها وتعزف نفسها بأنها ربحية، إلا أنها وبحسب مراقبين فإنها تمول من خلال المال السياسي، فأعداد العاملين في القنوات تتراوح من أصغرها إلى أكبرها بين 50 - 200 موظف، يصل متوسط مرتباتهم الشهرية بحدود 800 دولار، للفرد الواحد، وأغلب المحطات تمتلك مواقع إلكترونية ووسائل إذاعية».

خطة كلية الاعلام بجامعة بغداد يقول عميد الكلية الدكتور عمار طاهر إن «الكلية تستقبل نحو 250-300 طالب لكل الأقسام سنوياً»، لافتاً الى أن «دراسة الاعلام تحتاج الى تعليم الطالب المهارات والتقنيات والمشاركة العملية وحينما يكون هناك عدد كبير، فإن الطالب يفقد هذه الفرصة».

ويضيف: «لدينا خطة طموحة لإيجاد مخرجات تتناسب مع سوق العمل،

وتبحث عن الشخصية الجاهزة، ولهذا حينما اريد تطوير نفسي سأسعى لذلك عملياً وليس نظرياً فقط وسأفرض نفسي في أي وقت تحتاجه هذه المؤسسات». بدوره يقول زميله هاني العاتي في حديث لمجلة فيلي إن «الوسائل الإعلامية لا تأخذ بالاعتبار العدد الكبير من خريجي طلبة كلية الاعلام، فهناك من يفرض نفسه على الوسط الإعلامي حينما يعمل على تطوير نفسه ومهاراته».

ويضيف العاتي أن «من يظهرون حالياً على الشاشة هم من تراكمات مواقع التواصل الاجتماعي، وبعض القنوات تستخدمهم للمتابعة ورفع نسبة المشاهدة ولكنهم لا يمتلكون المهنية الحقيقية، ومع ذلك فإن هؤلاء لم يكونوا سبباً أو يتسببوا بغياب طلبة الاعلام عن العمل، وبالتالي، برأيي، فإن ظهور هذه الشخصيات مرحلي ومؤقت».

«تجربة» ناجحة و«دكاكين» إعلامية ويقول الكاتب والصحفي ماجد كيطان في حديث لمجلة فيلي إن «من واقع التجربة وللأسف فإن 80% من الخريجين غير مؤهلين للعمل الإعلامي، لأسباب متعددة، أبرزها وجود خلل في المناهج الدراسية، والتنظير الذي لا يصاحبه جانب عملي، فضلاً عن عدم وجود مبادرات لاستيعاب الخريجين، فالتعيينات تخضع للوساطات والمحسوبية والفرص تأتي من هنا وهناك ولهذا هناك مؤسسات فيها تخمة وهو ما يؤثر على الطلبة الخريجين».

وبشأن وجود أكاديميات او مراكز إعلامية تقدم دورات للطلبة، يوضح الصحفي كيطان أن «هذه الأكاديميات يمكن وصفها بالدكاكين، ولا يمكن لها ان تحدث نقلة نوعية، لان دوراتها وأدواتها بسيطة، وهدفها الربح المادي، ولا اعتقد

فهدفنا أن يكون طالب الدراسات الاولية مؤهلاً عند تخرجه ولو بنسبة 50%-60% في سوق العمل، ويكون متميزاً عن بقية الكليات الأخرى، ولدنا هدف كبير بدأنا بتحقيقه عبر زج المدربين عملياً في الصفوف، وتطوير البنى التحتية، واستخدام التقنيات الحديثة في الجانب الدراسي».

وبالمقارنة بين واقع الاعلام العراقي

باختصار.. ان تجارة المخدرات في العراق تمثل تحدياً كبيراً يتطلب تعاون وتنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات الأمنية، لمواجهتها بفعالية، والحد من تأثيرها السلبي على المجتمع العراقي. * طرق تهريب المخدرات للعراق

الذين يستغلون هذه الظروف لترويج منتجاتهم بكل حرية، بالإضافة إلى ذلك يعاني العراق من ظروف اقتصادية صعبة، مما يدفع بعض الأفراد إلى اللجوء إلى تجارة المخدرات كوسيلة للكسب السريع.

وتعتبر الحرب والصراعات الدائرة في العراق منذ عقود واحدة من العوامل الرئيسية التي ساهمت في تفاقم تجارة المخدرات، وانتشار الفقر وتوسع الفوضى وانعدام الأمان في بعض المناطق، يجعلها ملاذاً آمناً لتجار المخدرات

الغول الجديد: تجارة المخدرات في العراق

■ اسعد عبدالله عبد علي

أكبر مخاطر يعيشها العراق حالياً هي تجارة المخدرات، ولا يمكن انكار ان تجارة المخدرات هي ظاهرة عالمية تؤثر على العديد من البلدان، والعراق لا يخلو من هذه الظاهرة الخطيرة، التي توسعت جداً في السنوات الاخيرة، تعتبر تجارة المخدرات في العراق أمراً يؤثر القلق ويهدد الأمن والاستقرار في البلاد، وتعود جذور هذه الظاهرة إلى عوامل اجتماعية واقتصادية وأمنية متشعبة، ويبقى عامل الاحتلال الامريكي وتغييب القانون هو العامل الأكثر تأثيراً وسط تراكمات كثيرة عاشها العراق منذ هزيمة الكويت عام 1991.



تهريب المخدرات إلى العراق يتم عبر عدة طرق وقنوات مختلفة، نظراً لتنوع أنواع المخدرات وتعقيدات الوضع الأمني في المنطقة، ومن بين الطرق الشائعة لتهريب المخدرات إلى العراق... هي:

1- الحدود البرية: تُستخدم الحدود البرية التي يحدها العراق مع الدول المجاورة، كممرات رئيسية لتهريب المخدرات، ويتم تهريب المواد المخدرة عبر الحدود البرية سواء عبر المركبات أو عن طريق الأشخاص الذين يحملونها في حقائبهم أو ملابسهم.

2- الحدود البحرية: تستخدم الحدود البحرية القريبة من العراق لتهريب المخدرات عبر السواحل، تتم هذه العمليات عادةً عبر قوارب صغيرة، أو زوارق تقوم بنقل المواد المخدرة إلى السواحل العراقية.

3- الطرق الجوية: تستخدم الطائرات الخاصة والطائرات الصغيرة أحياناً، بل حتى الطائرات المسيرة لتهريب المخدرات إلى العراق عن طريق الجو، ويتم تخبئة المواد المخدرة في حاويات صغيرة، أو حقائب تقل عبر الطائرات.

4- الشبكات السرية: تعتمد بعض الشبكات الإجرامية على استخدام شبكات سرية ومتطورة لتهريب المخدرات إلى العراق. يتم تنظيم هذه العمليات بدقة وتوجيهها عبر قنوات معينة لتجنب الكشف.

وهكذا يتضح كيف يشكل تهريب المخدرات إلى العراق تحدياً كبيراً للسلطات الأمنية والجهات المعنية، ويتطلب تكثيف جهود مكافحته وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة.

* مراكز تجارة المخدرات في العراق
تجارة المخدرات في العراق تتمركز في عدة مناطق ومدن، وتعتمد على عدة



تستخدم الطائرات الخاصة والطائرات الصغيرة أحياناً، بل حتى الطائرات المسيرة لتهريب المخدرات إلى العراق عن طريق الجو. ويتم تخبئة المواد المخدرة في حاويات صغيرة، أو حقائب تقل عبر الطائرات.

* هل جهود الحكومة كافية في ردع تجارة المخدرات؟
لا يمكن القول أن جهود الحكومة العراقية لمكافحة تجارة المخدرات لا تزال غير كافية، فالقضية كبيرة جداً، والحقيقة أن تجارة المخدرات تعتبر ظاهرة معقدة ومتشعبة، وتتطلب جهود متكاملة ومنسقة من الحكومة والجهات الأمنية والمجتمع المدني.
لكن لا يمكن إغفال بعض العوامل التي تجعل جهود مكافحة تجارة المخدرات في

العراق غير كافية .. وهي تشمل:
1- ضعف التشريعات والقوانين: قد تكون التشريعات غير كافية أو غير فعالة في مواجهة تجارة المخدرات ومعاوقة المتورطين.
2- نقص التدريب والتجهيز: قد تواجه الجهات الأمنية نقصاً في التدريب والتجهيز اللازمين لمواجهة تجارة المخدرات بشكل فعال.
3- الفساد: قد يكون الفساد والرشوة عاملاً يسهل تجارة المخدرات، يعيق

جهود مكافحتها.
4- نقص التعاون الدولي: قد تكون هناك صعوبات في التعاون مع الدول الأخرى لمواجهة شبكات تجارة المخدرات العابرة للحدود.
لذلك، يجب على الحكومة العراقية تعزيز جهودها في مكافحة تجارة المخدرات، من خلال تحسين التشريعات، وتعزيز التدريب، ومحاربة الفساد، وتعزيز التعاون الدولي، لضمان فعالية الجهود المبذولة في هذا المجال.

فيلمي
مختص



إنتاج نحو ٢٥ مسلسلاً.. ماذا حققت الدراما العراقية في رمضان ٢٠٢٤؟

العراقية
٢٠٢٤



فيلمي

" يعتبر رمضان 2024 أهم رمضان على مستوى الدراما العراقية حيث تم إنتاج حوالي 25 مسلسلاً، ولو اختلفت المستويات لكن الكم بالاستمرار سيولد النوع الجيد، كما أن الممارسة المستمرة ستخلق دراما عراقية متطورة"، هذا ما يقوله الناقد مهدي عباس عن الدراما العراقية في رمضان الحالي.

لذلك الأعمال العراقية متميزة، لكن مشكلة الفن العراقي أن البلاد تعرضت لانتكاسات كثيرة وحروب في ساحات المعارك وبالداخل، وهذه أثرت على الدراما والثقافة». وتتابع، أنه «ورغم كل هذا استمر العمل في الدراما والفن، ولو كان العراق معافي كما باقي الدول الأخرى لكانت الدراما العراقية وصلت إلى أوجها، كما ينبغي الإشارة له إلى تأثير الدعم الخليجي كما يحصل مع الدراما السورية، ولو كان هناك هذا الدعم للدراما العراقية لتم

قد تتفاوت، لكن الكم يفرز النوع الجيد من المخرجين والكتاب والممثلين». وتضيف نعيم لمجلة «فيلمي»، أن «تواصل الأعمال يؤدي في النهاية إلى الحصول على نتائج مميزة قادرة على التنافس مع الأعمال العربية ولاسيما المصرية والسورية والخليجية». وتشير إلى أن «الدراما العراقية عندما بدأت في تلفزيون العراق - الذي كان أقدم تلفزيون في الشرق الأوسط - كانت متقدمة، وحظيت بمتابعة مواطني الوطن العربي وخاصة من دول الخليج،

لأن الكاتب يكتب لجو وبيئة مختلفة وينبغي له مراعاة ذلك في القصص والحوارات لتناسب مع ذلك البلد، ونأمل أن تصل الأعمال العراقية إلى مستوى الأعمال العربية وتنافسها في المستقبل». «الكم يفرز النوع الجيد» بدورها، تؤكد الفنانة عواطف نعيم، أن «الدراما العراقية في حركة إنتاجية جيدة وهناك نسبة عالية من الأعمال التي ظهرت فيها وجوه شابة جديدة، وهذه إيجابية، رغم أن مستوى هذه الأعمال

«فيلمي»، إلى أن «هناك الكثير من الكتاب المبدعين ولديهم مواهب وقدرة على الكتابة لكنهم بحاجة إلى جهة تتبناهم وتوفر لهم الفرصة». ويؤكد كاتب المسلسلات العراقية والعربية، أن «الأعمال التي اشتركت فيها كانت ناجحة ولاقت إعجاب المشاهد، في بلدانها وحصدت أعلى المشاهدات، وقدمت لهذا الموسم الرمضاني عمليين عربيين هما مسلسل (البيت بيت أبونا)، ومسلسل (سكة سفر)». ويوضح، أن «كتابة العمل العربي صعب،

«مسلسل حامض حلو»، و«ورث عمتي»، و«انفصال»، و«شجرة التفاح»، و«أقوى من الحب»، و«وطن الجزء الثاني»، وغيرها. تحسن في الإخراج والقصّة وشهدت الدراما العراقية في الفترة الأخيرة تطوراً كبيراً وملحوظاً وتحسناً من ناحية الإخراج والقصّة، فضلاً عن الغزارة في الإنتاج والتي أغلبها نالت إعجاب المشاهد، وفق المؤلف العراقي، عماد وناس. ويشير وناس خلال حديثه لمجلة

وتسعى الدراما العراقية لتثبيت نفسها ويحاول صناعتها الارتقاء بها شكلاً ومضموناً حيث يُعرض عدد كبير من المسلسلات العراقية على مختلف القنوات، وتباينت نسبة الإقبال على متابعتها بين الجمهور العراقي. وتبث القنوات العراقية في رمضان أعمالاً درامية محلية متنوعة، ومن بينها «أمري»، و«الساتر الغربي»، و«ذي قار ترحب بكم»، و«عالم الست وهيبه بجزئه الثاني»، و«المتمرد»، و«عش الدبابير»، و«خان الذهب الجزء الثاني»،

وأكد السوداني، بحسب البيان، «إكمال الإجراءات الخاصة بالتخصيصات المالية المطلوبة للنشاطات الفنية والأدبية، التي عانت من الركود بسبب غياب الدعم والمبادرات». مؤكداً، «ضرورة دخول القطاع الخاص في الإنتاج الفني، وعدم الاعتماد على الدعم الحكومي فقط»، مشيراً، إلى أنه «ليس مطلوباً من الفنانين والأعمال الفنية مراعاة مزاج الحكومة أو أي جهة، بل شرطنا الوحيد هو أن تكون بجودة كبيرة ومستوى فني عال».

ولفت السوداني، إلى أن «المجالات الثقافية والفنية تكتسب أهمية بالغة لدى الحكومة؛ نظراً لتأثير نتاجاتها ومهرجاناتها الفنية والأدبية في خلق انطباع إيجابي عن استقرار البلد، وإمكانية استثمار الفن والثقافة، لمحاربة مختلف الظواهر الخطيرة كالعنف والتطرف والمخدرات». مؤكداً، أن «واجب الحكومة رعاية الفنانين والمبدعين، وسبق أن خصصت 5 مليارات دينار سابقاً لنقابة الفنانين تخص صندوق تقاعد الفنانين، وكذلك 3 مليارات لصندوق التكافل الاجتماعي الخاص باتحاد الأدباء».

وأوضح البيان، أن «المشروع خصص مبلغ 5 مليارات دينار لدعم الدراما العراقية، ومبلغ 5 مليارات دينار لدعم السينما العراقية، فيما خصص مليار دينار عراقي لطباعة النتاجات الأدبية والفكرية للكتاب والأدباء العراقيين». وتابع، أنه «تم أيضاً تخصيص 200 مليون دينار، لدعم الفنانين التشكيليين في إقامة المعارض الخاصة، وتخصيص 300 مليون دينار لدعم الفنون الموسيقية المختلفة، وكذلك تخصيص مليار ونصف مليار دينار لاتحاد الأدباء والكتاب في العراق، لإقامة المؤتمرات والمهرجانات الرسمية، فضلاً عن تخصيص 500 مليون دينار لدعم أدب الطفل».



الأدوار تؤهلهم ليكونوا ممثلين بارعين». دعم حكومي يذكر أن كانون الأول من العام الماضي، أطلق رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، مشروعاً ثقافياً وفنياً كبيراً في العراق، لدعم السينما والدراما والمسرح والفن التشكيلي والأدب والكتاب وأدب الطفولة. وقال المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء في بيان، إن «رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، استقبل، جمعاً كبيراً من نجوم الفن العراقي وممثلين عن اتحاد الأدباء وعدد من الكتاب والمثقفين». وأضاف البيان، إن «رئيس الوزراء أعلن عن تخصيص مبلغ ثلاثة عشر ملياراً وخمسمائة مليون دينار عراقي لتنفيذ المشروع».

إنتاج الأعمال الدرامية، وبالنتيجة تنزاح هذه الأعمال إلى سياسة هذه القناة التي هي في الأساس تابعة لأحزاب وشخصيات». ويوضح، أن «الشركات ومؤسسات الإنتاج هي من تساهم بتطوير الدراما، لكن هذا لا يوجد في العراق، لذلك على الحكومة التدخل في إنتاج الأعمال الدرامية للارتقاء بالعمل، ورغم أن المؤسسة الحكومية أنتجت في هذا العام مسلسلات لكنها أيضاً لم ترتق لمستوى الطموح». ويعرب الوادي عن أمله «في أن تجد الدراما العراقية ضالتها في النص (السيناريو) في المستقبل، وأن يكون كاتب النص كاتباً حقيقياً والمخرج كذلك وحتى الممثلين، إذ إن بعض الممثلين لا يمتلكون ثقافة بصرية حقيقية لتقمص

في مكانها ولم تتقدم خطوة واحدة منذ سنوات عديدة»، مبيناً أن «الإشكالية في الأساس على تقع على النص (السيناريو)، إذ أن سيناريو الأعمال الدرامية وخاصة في رمضان يتناول قضايا لا تمت للواقع بصلة». ويعزو الوادي خلال حديثه لمجلة «فيلمي»، هذا الوضع إلى «أن ما بعد أحداث عام 2003 حصل انفلات بالمفاهيم والسلوك وهذا أحال المجتمع والمؤسسات إلى قراءات خاطئة وخاصة الدراما العراقية التي ليست بصاحبة التاريخ الطويل، فالعراقيون عادة مبدعون في المسرح، أما الأعمال الدرامية الجيدة والمهمة فهي تعد على الأصابع». ويؤكد، أن «الدراما العراقية بحاجة إلى تنظيم في العمل وإلى تدخل حكومي، حيث ان الفضائيات هي من تتبنى

الفنانين العراقيين في دراما 2024 أضاف لها نكهة خاصة أمثال محمود أبو العباس، وسامي قفطان، وآسيا كمال، وأميرة جواد، وعبدالستار البصري، وهيثم عبدالرزاق وغيرهم»، والثامنة أن «نجوم الكوميديا المعروفين كرروا أنفسهم بالأدوار والحركات نفسها ولم يضيفوا جديداً مع للأسف». الملاحظة التاسعة والأخيرة يقول فيها عباس: «لا يزال تدخل أصحاب (الطشبات) مستمراً بحجج واهية، حيث تم منع (عالم الست وهيبة) كما اشتكى البعض على مسلسل (وطن)، ومسلسل (انفصال)، لكن تمت إعادة (عالم الست وهيبة) بأمر قضائي». «تراوح في مكانها» في المقابل، انتقد القاص والروائي، خالد الوادي، الدراما العراقية «التي تراوح

«لا يزال تدخل أصحاب (الطشبات) مستمراً بحجج واهية، حيث تم منع (عالم الست وهيبة) كما اشتكى البعض على مسلسل (وطن)، ومسلسل (انفصال)، لكن تمت إعادة (عالم الست وهيبة) بأمر قضائي»

تقديم ما يأمل له المخرج والممثل، إذ أن هناك الكثير من النقوصات التي يعانون منها وخاصة على مستوى التقنيات».

«أهم رمضان» من جهته، يرى الناقد مهدي عباس، أن «رمضان 2024 يعتبر أهم رمضان على مستوى الدراما العراقية، حيث تم إنتاج حوالي 25 مسلسلاً، ولو اختلفت المستويات، لكن الكم بالاستمرار سيولد النوع الجيد، كما أن الممارسة المستمرة ستخلق دراما عراقية متطورة». لكن لدى عباس ملاحظات على دراما رمضان 2024، حيث يقول لمجلة «فيلمي» إنها يمكن تلخيصها على تسع نقاط، الأولى، «ظهرت أعمال جيدة حازت على متابعة الجمهور والمختصين أمثال (العائلة إكس) لعلي فاضل، و(عالم الست وهيبة) لسامر حكمت، و(قصة) لمراد الترك، وغيرها».

النقطة الثانية وفق عباس هي أن «الدراما أعطت الفرصة لمخرجين شباب يقدمون تجربتهم الأولى في الإخراج أمثال ملاك عبد علي (ناي)، ومراد ترك (قصة)، ومحمد جعفر (الساتر الغربي) و(كريستال)». النقطة الثالثة تتمثل «بزج عدد كبير من الوجوه الجديدة وهي بلا شك ستفرد الدراما العراقية بدماء جديدة»، والرابعة: «غلب على موضوع الأعمال الدرامية الجريمة، والعنف، وقصص الحب، وانتشار حبوب الكريستال والحشيشة».

ويشير إلى أن الملاحظة الخامسة، هي «ظهور عمليين وطنيين عن بطولات مدن عراقية هما: (الساتر الغربي) لمحمد جعفر، و(أمري) لأحمد إبراهيم»، والسادسة: «عودة المخرج عزام صالح إلى الدراما بعد غياب 14 عاماً من خلال مسلسل (أقوى من الحب)». أما النقطة السابعة فهي «ظهور كبار

يجمع الباحثون على ان المجتمع العراقي يعاني الآن من مشكلات عدم التجانس، ما ادى الى انتشار مظاهر التوتر والعنف على صعيد الفرد والمجتمع، وانبثقت جرائم غريبة لا يمكن ان تحدث حتى في أكثر المجتمعات انعداماً للأمن. وتعمقت مظاهر عدم التجانس في المجتمع العراقي لاسيما منذ عام 2003 في الوقت الذي كان يفترض ان يحدث العكس في بلد فرغ لتوه من الدكتاتورية والحكم الفردي، ويلاحظ الباحثون ان انعدام التجانس يحدث حتى في الفئة الاجتماعية الواحدة وفي الطبقة ذاتها وحتى في داخل الاسر ويتمثل ذلك بتصادم معدلات الطلاق؛ وان كان المتخصصون يحاولون احالة مظاهر انعدام التجانس الى الحالة السياسية. وفي هذا الصدد ذكر ان عدم التجانس في المجتمع العراقي بعد عام 2003 يعكس مجموعة من العوامل شكلت تحديات كبيرة للبلاد في مسعاها نحو التوازن والاستقرار الاجتماعي فمنذ عام 2003 وإسقاط نظام صدام حسين أدى ذلك إلى فراغ سياسي وأمني كبير، ما تسبب في اندلاع الفوضى والصراعات الداخلية بين فصائل مسلحة. وزادت التوترات الطائفية والاثنية، إذ

انقسامات طائفية وعرقية، ولكن بعد عام 2003 تصاعدت هذه الانقسامات نتيجة للتوترات السياسية والصراعات على السلطة، وأدت الانقسامات إلى تشكيل مجتمع مجزأ يعاني من قلة التفاهم والتعاون بين مكوناته المتنوعة وافراده. كما ان تدهور الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، زاد من الاختلافات في الفرص وجعل التجانس أكثر صعوبة. هذه الاسباب، وغيرها، تشكل جزءاً من تحليل التجانس في المجتمع العراقي بعد عام 2003، وتوضح التحديات الكبيرة التي يواجهها المجتمع في مسعاها نحو

التوازن والتنمية المستدامة. وبالإشارة الى الماضي يقول المؤرخون وعلماء الاجتماع انه برغم إن المجتمع العراقي مجتمع صعب، شهد تاريخه الطويل عديد الثورات، وأنواع التمرد، وعدم الرضا والرضوخ والانصياع، وكانت شخصيات أبنائه في المتوسط شخصيات مركبة تحتل على سبيل المثال خصائص البساطة والميل إلى التعاون حيزاً في الذات الإنسانية، وتحتل في الوقت نفسه خصائص الرغبة في التسلط على الآخرين، وحب الذات المفرط حيزاً لا تقل سعته عن الأول مما يزيد الأمر تعقيداً؛ لكنهم يشيرون الى انه كان متعاوناً ومتسامحاً في العموم.

ويورد حنا بطاطو، المؤرخ المتخصص في تاريخ المشرق العربي الحديث، في دراسته المشهورة (العراق) وصفا للحالة بقوله «كانت اقلية بغداد، بشكل عام تتمتع بتسامح نادر»، ويورد شهادة الحاخام اسراييل جوزيف الثاني، في هذا المجال، فقد قال «في العام 1846 ما من مكان كبغداد وجدت فيه ابناء ديني يمثل هذا التحرر الكامل من ذلك القلق الاسود، وذلك المزاج الكئيب الصامت، الذي هو ثمرة اللاتسامح والاضطهاد»، ونقل تقرير بريطاني كتب في العام 1910، انطباعات مشابهة... ويضيف بطاطو الى ذلك قوله لم يلق اليهود اي «معاملة سيئة من قبل

تصاعدت الصراعات بين ممثلي الطوائف والمجموعات العرقية على السلطة والموارد. كما ان تفشي الفساد وسوء الحكم تسبب في عدم توزيع الثروات والموارد بشكل عادل، مما أدى إلى تفاقم الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وزيادة الاحتقان في المجتمع. وبعد 2003، شهد العراق تفككا للهوية الوطنية وتقويضاً للانتماء الوطني، مما زاد من الانقسامات الاجتماعية والسياسية. كما ان النزوح الكبير للسكان داخليا وخارجيا نتيجة للصراعات والاضطرابات أدى إلى تفكك المجموعات الاجتماعية وتبديد الهويات المشتركة، وزاد من الانشطارات والتجزؤ وانقطاع العلاقات الاجتماعية في المجتمع، فضلا عن ان تأثير الدول الخارجية والمصالح الإقليمية في الشؤون العراقية أدى إلى تعقيد الوضع السياسي والاجتماعي، وزاد من الانقسامات وصعوبة تحقيق التوازن والتجانس. هذه العوامل، إلى جانب عوامل أخرى، اسهمت في انعدام التجانس في المجتمع العراقي، وتعقيد الجهود المبذولة نحو بناء مجتمع موحد ومستقر. وصحيح ان العراق كان يعاني من

ويورد حنا بطاطو، المؤرخ المتخصص في تاريخ المشرق العربي الحديث، في دراسته المشهورة (العراق) وصفا للحالة بقوله «كانت اقلية بغداد، بشكل عام تتمتع بتسامح نادر»، ويورد شهادة الحاخام اسراييل جوزيف الثاني، في هذا المجال، فقد قال «في العام 1846 ما من مكان كبغداد وجدت فيه ابناء ديني يمثل هذا التحرر الكامل من ذلك القلق الاسود، وذلك المزاج الكئيب الصامت، الذي هو ثمرة اللاتسامح والاضطهاد»، ونقل تقرير بريطاني كتب في العام 1910، انطباعات مشابهة... ويضيف بطاطو الى ذلك قوله لم يلق اليهود اي «معاملة سيئة من قبل



اللاتجانس في المجتمع العراقي داء يستوجب العلاج



**كان الصراع دائماً سياسياً
بين السلطة ومعارضين لها،
ففي الجانب الاجتماعي يلاحظ
حالة التمازج بين العرب
والكورد، فلدى بعض القبائل
العربية المجاورة للقبائل
الكوردية، مثل بعض أقسام
بني ربيعة والقيسيين والجبور
وتميم والبيات، تسود بينهم
اللغة الكوردية، وكذلك
التركمانية الى جانب لغتهم
العربية ...**



الموقف، وتجاوز معالم التأزيم، والتعقيد في تركيبة العراق الاجتماعية، وخصائص الأبناء الشخصية، وهي مسألة تجري عن طريق المعرفة الدقيقة بتلك المصاعب والتعقيدات وتحديد سبل التعامل الصحيح من قبل المعنيين وبجميع المستويات، وفي طليعة الاجراءات تحقيق مطالب الناس وحقوقهم الاجتماعية والفردية، وتحسين رفاههم الشخصي والاجتماعي وتلبية حاجات حياتهم الفعلية، وغيرها من الاجراءات التي تشعرهم بكرامتهم وتتمي تكاتفهم الإنساني، وذلك مورد اجماع الباحثين والمتخصصين.

والجمعيات السياسية في العراق 1908-1958»، الصادر عام 2003، الى فشل الاحزاب التي تكونت في تلك المدة في مجارة التعايش والحفاظ عليه وتطويره، ما ادى الى التدهور اللاحق، ويعزو فشل الاحزاب والجمعيات الى تناقضات الانتماء الاجتماعي لأعضائها، اذ كانوا كلهم من الاعيان ورجال الدين والملاكين والتجار، ويضيف سبباً آخر هو اقتصار تلك الاحزاب والجمعيات على المدن من دون الريف، على وفق ما اورده في كتابه.

والآن، فان الإقلال من فاعلية اللاتجانس المتواجد حالياً في العراق على المستوى الفعلي والميداني، يأتي بالسيطرة على

بعض اقسام بني ربيعة والقيسيين والجبور وتميم والبيات، تسود بينهم اللغة الكوردية، وكذلك التركمانية الى جانب لغتهم العربية.

اما الصحفي والرحالة الهولندي ماليبارد، الذي زار العراق في خمسينات القرن العشرين فكتب في مؤلفه «نواعير الفرات او بين العرب والکرد» المنشور عام 1957، يقول «يعيش هنا على الحدود الفاصلة بين الشمال والجنوب [كركوك] العرب والكورد بسلام ووثام متجاورين».

وفي مقابل ذلك التعايش الواقعي، يلفت الأكاديمي عادل تقي عبد البلداوي في مؤلفه «التكوين الاجتماعي للأحزاب

«جدل الهويات» الصادر عام 2003، فيقول: مع ان تاريخ العراق في القرن العشرين، وفي اكثر من محطة تاريخية، قد شهد صراعات، يمكن ان توصف تعميماً على انها صراعات عربية كوردية، لكن أية دراسة لظروفها والمؤثرات الداخلية والخارجية التي احاطت بها، والشخص الذين قادوها، ستؤدي الى استنتاج، مفاده انها لم تكن ابداً حالة صراع مدني واجتماعي بين العرب والكورد، فقد كان الصراع دائماً سياسياً بين السلطة ومعارضين لها، ففي الجانب الاجتماعي يلاحظ حالة التمازج بين العرب والكورد، فلدى بعض القبائل العربية المجاورة للقبائل الكوردية، مثل

في العراق، وعدم وجود نظرة اجتماعية دونية ضدهم، يؤكدها رد الفعل الذي صدر من وجهاء اليهود حين دعاهم وكيل الحاكم المدني البريطاني في العراق، السير ارنولد ولسن، لينقل لهم «بشرى» وعد بلفور إذ «رأهم واجمين، وقالوا له: ان فلسطين مركز روحي لنا، ونحن نساعد المعابد ورجال الدين فيه مالياً، لكن وطننا هذه البلاد، التي عشنا في ربوعها آلاف السنين، وعملنا بها، وقاتلنا بخيراتها، فاذا رأيتهم ان تساعدوا هذه البلاد، وتحبوا اقتصادياتها، وتسندوا تجارتها وماليتها، فأنا نشارك في الرخاء العام»، بحسب ما ذكره غنيمه.

اما المؤلف سليم مطر، ففي كتابه

تزايد عدد اليهود في بغداد منذ منتصف القرن التاسع عشر، واحتلوا مواقع تجارية متقدمة، وكانت الزيادة ناجمة عن هجرتهم من بلاد فارس نتيجة للمعاملة السيئة التي كانوا يلقونها هناك، بحسب حنا بطاطو.

ويذكر يوسف رزق الله غنيمه المتوفي عام 1950، وهو من علماء اللاهوت المسيحيين في بغداد، في كتاب «نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق» طبع عام 1924، انه وفي مدينة عراقية سجل سائح اوربي زار الموصل في القرن التاسع عشر، أن (150) بيتاً من اليهود يعيشون فيها بحرية، تفوق الحرية التي لهم في اوربا، و ان الحرية التي تمتع بها اليهود

وفي احصائية سابقة يقدر اتحاد الصناعات العراقي أن نحو 40 ألف مشروع وأكثر من 80% من المصانع متوقفة بسبب الانقطاع المستمر للكهرباء، مما يعرض البلد إلى خسائر مادية كبيرة.

ويشير إلى أن أكثر المصانع المتوقفة كانت متواجدة قبل 2003، وأن قسماً منها توقف بسبب العقوبات، وقسم آخر بدأ يعيد نشاطه، إلا أن هناك قرابة عشرين ألف مشروع متوقف بسبب حاجته إلى تأهيل الآليات وتوفير المواد الأولية والعمالة الفنية.

وتشير تقديرات لصندوق النقد الدولي إلى أن العراق يحتل المرتبة الخامسة عربياً من حيث ارتفاع معدل البطالة، وبحسب التقارير فإن معدل البطالة في العراق بلغ 18% أي ما يربو على خمسة ملايين وأربعمئة ألف عراقي في أرقام سابقة حتى سنة 2021، أما أهم القطاعات المتضررة فهي الصناعة النسيجية والخياطة والإنشاءات والصناعات الغذائية والكيماوية ومجال الورق والطباعة، على وفق اتحاد الصناعات العراقي.

وكانت لجنة الاقتصاد والاستثمار بمجلس النواب العراقي قد لفتت إلى أن هناك مجموعة من الأسباب التي تقف وراء توقف تلك المصانع وشل القطاع الصناعي في البلاد، منها انقطاع الكهرباء وانعدام القوانين التي تنظم عمل القطاع الصناعي، منوهة إلى أن المؤسسة التشريعية طالبت بتخصيص دعم مالي للقطاعات المتضررة ومنها القطاع الصناعي، وذلك بتقديم قروض من دون فائدة لتشجيع القطاع الصناعي وتفعيل القوانين المعطلة التي تحمي هذا القطاع.

وبحسب نائب رئيس غرفة تجارة بغداد السابق حسن الشيخ زيني يتسبب الاستيراد بإنفاق أكثر من 60 - 70 مليار



بإشراف وزارة الصناعة والمعادن لحل المشكلات وتقديم الإسناد للصناعيين بحسب بيانات الاتحاد، التي ذكرت أن الآلية تهدف إلى تقديم التسهيلات العلمية وتطوير النماذج الصناعية وتوفير الدعم الفني والتقني لتنفيذ الأعمال والابتكارات، وتسويق براءات الاختراع وتبادل الاستشارات الفنية المشتركة فضلاً عن تنفيذ البرامج التدريبية لتطوير الملاكات للطرفين والمشاركة في إقامة الورش الفنية والعلمية وتبادل المعلومات والبيانات والإحصائيات، والتعاون المشترك وتبادل الخبرات لتطوير المنتج المحلي للقطاعات العام والخاص والمساعدة في إجراء دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع، بحسب اتحاد الصناعات؛ وجرت تسمية مُنسق بين الطرفين لمُتابعة الأعمال بينهما.

الأمني في بعض المناطق وضغط المجمع المسلحة والتأثيرات العشوائية على تنفيذ المشاريع، مما يؤثر سلباً على الإنتاج والاستثمار في الصناعة. وان اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على صادرات النفط، وتقلبات أسعار البرميل يمكن أن يؤثر بشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي والتنمية الصناعية. وتتطلب تلك المشكلات الرئيسية، وغيرها التي تواجه الصناعة العراقية، حلولاً شاملة وجهوداً مستمرة من قبل الحكومة والقطاع الخاص لتحسين الوضع الصناعي وتعزيز الاقتصاد المحلي. وكان رئيس اتحاد الصناعات العراقي عادل عكاب قد وقع في نيسان 2024 آلية للتعاون العلمي المشترك مع مدير عام هيئة البحث والتطوير الصناعي عبد الرزاق داود بالتنسيق بين هيئة البحث والتطوير الصناعي والاتحاد

تواجه الصناعة العراقية تحديات ومشكلات كبيرة، إذ تأثرت البنية التحتية الصناعية في العراق بشكل واسع من جراء عقود من النزاعات والحروب، ما أدى إلى صعوبات في الانتاج ونقل السلع والمواد الخام والتحديث التقني.

فيلي

الصناعة المحلية تحاول النهوض

والاستيراد يفرقها في كل مرة

2021 على إصرار وزارته على إحياء الصناعة العراقية وإعادة ثقة العراقيين بها؛ وقال «هناك تكاتف وتعاون من كل الوزارات لإحياء الصناعة العراقية، والكل متعاون وهدفها إعادة ثقة المواطن بالمنتج العراقي وإحياء الصناعة العراقية التي كان لها باع كبير، وكانت تنافس في المنطقة اقليمياً».

وعن التحديات التي تواجه الصناعة العراقية أجاب عزيز «التحديات الحقيقية هي إغراق السوق بمنتجات رخيصة الثمن لكنها قليلة الكفاءة بسبب عدم وجود رقابة كبيرة على المنافذ الحدودية، فضلاً عن ارتفاع أسعار الوقود، وارتفاع اسعار بعض المواد الأولية، وكذلك قلة الانتاج بسبب تقادم المعامل والمصانع».

ودعا إلى الاعتماد على القطاع الخاص وتشجيعه ودعمه وتشجيع المستثمرين، وخلق بيئة حقيقية جاذبة للاستثمار للنهوض بالصناعة العراقية.

وكانت المديرية العامة للتنمية الصناعية في وزارة الصناعة والمعادن قد اوضحت « أن الوزارة أعدت خطة واسعة لتطوير الصناعة العراقية تقوم على دعم الوزارات الأخرى عن طريق شراء المنتجات التي تنتجها وزارة الصناعة، ودعم منتجات القطاع الخاص»، مردفة على لسان مديرها عزيز ناظم «أن الصناعيين العراقيين استشعروا في هذه المدة أنه بالإمكان إنتاج سلع محلية ذات مواصفات عالية والاستفادة من قانون حماية المنتج الوطني، الذي يمنع استيراد السلع التي بالإمكان صنعها محلياً»، مبيناً أن عديد المعامل في القطاع الخاص والعام نجحت في توفير سلع محلية والاستغناء عن الاستيراد، على حد وصفه.

بسبب قلة الارباج، لذلك يجري تفضيل البيع المباشر لتلك المواد في مقر الشركة، مطالبين بالدعم الحكومي.

وناشد الاقتصاديون الحكومة العراقية بوضع إطار قانوني للعمل الصناعي وتنظيمه، وسن التشريعات والقوانين الكفيلة بدعمه ابتداء من العمالة وانتهاء بالمنتجات النهائية، وتوفير البنى التحتية ومستلزمات الإنتاج الحديثة، والإسراع في عمليات إعادة الإعمار وتذليل الصعوبات القائمة، بحسب قول الاقتصادية سيمسم.

وكان وزير الصناعة والمعادن العراقي السابق منهل عزيز قد شدد في عام

«اليجانس» و «مربد»، وغسول الشعر للرجال «ياسمين» ومنظف الملابس الداكنة «لنا» ومسحوق غسيل «سومر»؛ ولقد اجمع جميع مستعملي تلك المواد واصحاب محال على جودتها بالمقارنة بمثيلاتها المستوردة مع ملاءمة اسعارها، فيما شكأ آخرون من اصحاب المحال من عدم تسويق تلك المواد لمحالهم برغم تزايد الطلب عليها، وفسر المراقبون ذلك بضعف التسويق، كما طالبوا بالإنتاج الاوسع لتلك المواد لتلبية احتياجات السوق، وفي استفسار من العاملين في الشركة بشأن قلة التسويق، قالوا لمجلة «فيدي»، ان عدم التسويق الواسع هو

يشار الى ان بعض الشركات التي تمتاز بجودة انتاجها عادت الى تشغيل مصانعها في المدة الاخيرة، ومنها الشركة العامة للمنتجات الغذائية في بغداد، التي تنتج الآن، طائفة واسعة من المنتجات، منها منظفات «زاهي» للأواني بأنواعها، و قاصر ومبيض «صفا» وصابون «غار الامين» و «داليا» و «ثريا» ومعجون الاسنان «عنبر» والحلاقة «آدم»، ومنظف الايدي السائل «عطور» ومرطب الايدي «أمان» وزيت زهرة الشمس «البنيت» وشامبو «جاد» ومنظف «رونق» متعدد الاستعمالات، وغسول السيارات «ريم» ومنظف الزجاج «براق» وسيجاير

تشغيل هذه المصانع يساعد في حل أكثر من مشكلة، وامتناص أعداد كبيرة من العاطلين كما أن توقف عجلة هذه المصانع يهدد ثروة وطنية هي الأجهزة والمعدات المتوفرة فيها. وتؤكد الاقتصادية أن الألوف من العمالة التي غادرت المصانع خسر معها العراق خبرتها، وكان من الممكن أن تتطور هذه العمالة وتجري دورات لملاحقة تطور التكنولوجيا في العالم بعد رفع الحصار عن البلاد، وتشير إلى أن هذا الخلل من وجهة نظر السياسات الاقتصادية هو «خلل مقصود لقتل الصناعة العراقية وتدمير القاعدة الإنتاجية»، بحسب تعبيرها.

دولار سنويًا لاستيراد البضائع، وبحسب محمد عبد محمد عضو مجلس اتحاد الصناعات العراقي، فان تعليمات تصدر من الجهات العليا ومنها رئيس مجلس الوزراء والمجلس الوزاري الاقتصادي لمعالجة الموقف لكنها لا تنفذ، متمهما الملاك الوسطي بالبيروقراطية وبيعاقة الانتاج المحلي بمنع البضائع المحلية من الانتقال في داخل الاسواق العراقية واخذ الاتاوات وارجاع البضائع المصنعة محلياً الى مصدرها على حد قوله.

وفي لقاء طالبت الاقتصادية سلام سيمسم، بأن تمنح المعامل العراقية ساعات كهرباء أكثر في النهار، عادة أن

الألوف من العمالة التي غادرت المصانع خسر معها العراق خبرتها، وكان من الممكن أن تتطور هذه العمالة وتجري دورات لملاحقة تطور التكنولوجيا في العالم بعد رفع الحصار عن البلاد، هذا الخلل من وجهة نظر اقتصادية هو «خلل مقصود لقتل الصناعة العراقية وتدمير القاعدة الإنتاجية» ...



يشمل العراق.. برنامج أممي لمواجهة التغيير المناخي وبناء «القدرة على الصمود»



التقاطعات بين التغيير المناخي والحد من المخاطر والصحة من خلال إنتاج وتبادل البيانات. وختم التقرير بالقول إنه سيتم تنظيم دورات تدريبية لتمكين المهنيين الصحيين في البلدان المستهدفة من نيل المعرفة والمهارات الضرورية من أجل الاستجابة بطريقة شاملة للتهديدات الصحية المتفاقمة بسبب التغيير المناخي وفي حالات الكوارث.

ترجمة: مجلة «فيدي»

بسبب عوامل مثل موقعهم الجغرافي، وأوضاعهم القانوني في دول العبور أو التي يتجهون إليها، وقدرتهم على تحمل تكاليف الخدمات الصحية، والتصورات السلبية تجاه النازحين في بعض المجتمعات المضيفة. وحذر التقرير من ان هذا التكامل شديد الأهمية بالنظر الى الزيادة المتوقعة في النزوح الناجمة عن التغيير المناخي والمخاطر الصحية المرتبطة به. وبحسب التقرير فإن البرنامج المطروح سيعالج فجوة المعلومات حول

المياه، وتواصل النمو السكاني والتوسع الحضري. وأوضح التقرير أن من بين الآثار الصحية التي تم تحديدها بشكل واسع في المنطقة، تتمثل في أمراض القلب والأوعية الدموية والجهاز التنفسي الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة وعودة ظهور الأمراض المنقولة وتلوث الهواء. وتابع التقرير ان النازحين في هذه الدول غالبا ما يواجهون تحديات في الحصول على الخدمات الصحية اللازمة

ذكر موقع «أوتشا» الاخباري التابع للأمم المتحدة، ان منظمات دولية اطلقت من القاهرة برنامجا مشتركا لدعم حكومات العراق والاردن ولبنان للتكيف مع ظاهرة التغيير المناخي والحد من مخاطر الكوارث خلال العامين المقبلين.

فيدي

الحد من المخاطر بطريقة تشمل جميع المجتمعات المتأثرة بما في ذلك النازحين». كما نقل التقرير عن المديرية الاقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشؤون اللاجئين الدكتورة حنان بلخي قولها إن «الآثار المتزايدة للتغيير المناخي على مستوى العالم، وخصوصا في منطقتنا، تؤدي الى مخاطر صحية كبيرة، خاصة بين النازحين الذين يواجهون صعوبات في الوصول إلى الخدمات الصحية الكافية. وبحسب بلخي فإن هذا البرنامج يهدف الى اقامة نهج متماسك متعدد الجهات من أجل تعزيز القدرة على الصمود والتأهب داخل النظم الصحية، مع التركيز على احتياجات النازحين، الذين غالبا ما يتأثرون بتغيير المناخ والمخاطر المرتبطة به. كما نقل التقرير عن نائب رئيس المكتب الأمم المتحدة الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث للدول العربية فادي الجنان، قوله إن المكتب «يلتزم بدعم السلطات المحلية في العراق والاردن ولبنان في جهود ادارة مخاطر

وبحسب التقرير الأممي، الذي ترجمته مجلة «فيدي»، فإن المنظمات المشاركة في البرنامج هي المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وهو يعمل في إطار الصندوق الاستثماري متعدد الشركاء للهجرة، هدفه تقوية قدرة الانظمة الصحية والسكان النازحين، على مواجهة مخاطر التغيير المناخي والكوارث من خلال دمج منظور شامل لتنقل الافراد ضمن استراتيجيات التكيف الوطنية ضمن الصحة العامة والحد من المخاطر في البلدان التي يغطيها البرنامج. ونقل التقرير عن المدير الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا عثمان بلبيسي، قوله إن «المخاطر الطبيعية التي تؤدي الى نزوح الناس، وتؤدي بأرواح، وتلحق الضرر بالممتلكات وتؤثر على الصحة، ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغيير المناخي، وبالتالي، فأن هناك حاجة قوية إلى نهج شامل يعترف بالارتباط بين التكيف مع التغيير المناخي وجهود



في المدة التي تلت اسقاط النظام المباد عام 2003، شهدت البلاد مرحلة من الفوضى والاضطرابات، وكانت القوات الأمريكية مسؤولة عن تنظيم الأمور في كثير من الجوانب، بما في ذلك الشؤون العسكرية والأمنية.

■ فيلبي

القيافة العسكرية العراقية

بين الفوضى والتنظيم

وتعد فوضى الملابس العسكرية واحدة من عديد التحديات التي واجهت السلطات العراقية بعد ذلك الوقت، وشملت التحديات، سرقة المعدات والمؤن فقد تعرضت المستودعات والمواقع العسكرية للنهب والسرقة،

مما أدى إلى فقدان كميات كبيرة من المعدات والتجهيزات العسكرية. وشهدت السوق السوداء تداولاً واسعاً للملابس العسكرية المسروقة، وكانت تستعمل في كثير من الأحيان في أنشطة إجرامية أو لغايات غير مشروعة،

وجرى التحذير من أن استعمال الملابس العسكرية بشكل غير قانوني قد يؤدي إلى الارتباك في الأمن العام، إذ يمكن للأشخاص الملتزمين والمرتبدين للملابس العسكرية خارج إطار المؤسسات الرسمية التسبب في الفوضى

والارتباك في الشوارع والأحياء. وكانت هناك حاجة ملحة إلى إعادة تنظيم القوات العسكرية وإعادة بناء المؤسسة العسكرية في العراق، بما في ذلك توفير المعدات والزي العسكري بطريقة منظمة ومراقبة.

القيافة الموحدة لمخاطر أكبر في أثناء العمليات العسكرية، إذ يمكن أن يتم التعرف عليهم بشكل سريع من قبل العدو.

وقد يؤثر عدم تواجد قيافة موحدة على الروح المعنوية للجنود، إذ يشعرون بالتمييز والاختلاف، مما يمكن أن يؤثر على أدائهم وانتمائهم للجيش؛ وقد يؤثر عدم تواجد قيافة موحدة على الصورة الرسمية للجيش أمام الجمهور والمجتمع الدولي، مما يمكن أن يؤدي إلى تقليل الاحترام والثقة في القوات المسلحة.

وبشكل عام، يمثل الاستعمال الصحيح للقيافة العسكرية الموحدة جزءاً أساسياً من تنظيم وتنسيق القوات العسكرية وضمان فعالية العمليات العسكرية والحفاظ على الأمان والسلامة للجنود والمدنيين على حد سواء.

عن الجهة التي ينتمي إليها»، مشيراً إلى ان المحال المختصة ببيع البدلات العسكرية انتشرت بشكل واسع ولم تعد مقتصرة على أصحاب المهنة الأصليين من ذوي المصانع والمعارض بسبب عدم تواجد الرقابة الحقيقية والافتقار إلى التنظيم، على حد قوله.

ان عدم تواجد قيافة موحدة للجيش واصنافه، يصعب التعرف على الجنود والتمييز بينهم وبين الأشخاص الآخرين، مما قد يؤدي إلى الارتباك والاضطرابات خاصة في الأماكن التي تكون فيها الأنشطة العسكرية متداخلة مع الحياة المدنية.

ويمكن أن يؤدي عدم تواجد قيافة موحدة إلى فوضى إدارية في عمليات الإدارة العسكرية، مما يزيد من صعوبة تنظيم القوات وتنسيقها وإدارتها؛ وقد يتعرض الجنود الذين لا يرتدون

بلاغات عن اعتقال أبنائهم من قبل أفراد بزي جهاز أمني معين، وبعد بحث ومتابعة على مدى أشهر يتبين أن المجرمين أفراد عصابة استغلوا الزي العسكري، بالنتيجة لا يمكن الوصول إليهم. وتنتهي التحقيقات بمعظمها وقد قُيدت ضد مجهولين».

وفي وقت سابق صرح صاحب محل لبيع التجهيزات العسكرية وسط بغداد، ان «الزبائن في السابق كانوا من رجال الجيش والشرطة، والعمل يجري على وفق إجازات تصدر من أممية الانضباط العسكري تجدد كل عام، والمحال تتعرض بشكل دوري للتفتيش من قبل عدة جهات اما اليوم لا توجد إجازات ولا رقابة ولا تفتيش»، مبيناً انه «سابقاً كان زبائننا معروفين ويحملون هويات تعريف اما اليوم فلا تستطيع المجازفة بسؤال الزبون

العصابات المرتدية زيا عسكريا التي تنفذ عملياتها في كثير من الاحيان على مرأى القوات الأمنية الرسمية ومسمعاها، وهو ما يؤكد مسؤول أمني رفيع المستوى في تصريح سابق قائلاً ان «الزبي العسكري يستعمل في أكثر من 60 في المئة من الجرائم التي تسجل في المحافظات العراقية». ويوضح أن «العصابات المنتشرة في العراق تنفذ عملياتها الإجرامية بذلك الزي ويحمل أفرادها أسلحتهم أمام أنظار الأجهزة الأمنية التي لا تستطيع محاسبتهم، ظناً منها أنهم عناصر أمن».

يضيف المسؤول الذي يفضل عدم الكشف عن هويته أن التحقيقات التي تجري بشأن تلك الجرائم لا تتوصل إلى اكتشاف حقيقة المنقذين إلا بعد أشهر عدّة، بحسب قوله، لافتاً إلى أن «الأهالي من ذوي الضحايا يقدمون

للقوات المسلحة من قبل المجتمع والعالم بشكل عام. ويقول المنتسب في الجيش العراقي عمار الجبوري، لمجلة «فيلبي»، أن «البدلة العسكرية تعكس جمالية الضابط والجندي العراقي والعسكري في العراق معروف عنهم جمالية الملبس من بدلة ورتبة وقبعة الرأس (البيرية)، لان القيافة العسكرية والترتيب تظهر جمالية وانضباط العسكري وأنه يمثل مؤسسة عسكرية».

ويتابع أن «الضابط والمنتسب العراقي في الجيش العراقي ومنذ سنوات تأسيس الجيش العراقي عام 1921، عرف عنه الاهتمام بالملابس العسكرية وجماليتها وهي جزء مهم ومكمل لشخصية الضابط والجندي العراقي». وتسجل منذ عام 2003 وما تلاه من أعوام الانفلات الأمني في العراق، كثير من الانتهاكات من قتل وخطف وسطو مسلح وسلب للمدنيين الذين لا يقدرّون على عمل شيء أمام

وبحسب الخبراء فان البلاد بحاجة إلى خطط شاملة لحراسة الأمن والنظام، بما في ذلك التعاون مع الشركاء الدوليين وتدريب القوات الأمنية المحلية للتعامل مع تحديات مثل فوضى الملابس العسكرية وغيرها من التحديات الأمنية والمؤسسية.

ان القيافة العسكرية الموحدة لأفراد الجيش لها أهمية كبيرة في كثير من الجوانب، منها ان تلك القيافة تساعد في التعرف السريع على أفراد الجيش وتمييزهم عن الأشخاص الآخرين، مما يزيد من قدرة القيادة والقوات على تنظيم العمليات واتخاذ القرارات بفعالية.

ويعزز ارتداء الزي العسكري الموحد الانضباط والانتماء للجيش وتعزيز الولاء للقيادة والهيكل العسكري، مما يساهم في تعزيز الروح المعنوية والعمل الجماعي.

ويوفر الزي العسكري الموحد درجة إضافية من الحماية للجنود، إذ يمكن أن يوفر حماية من الظروف الجوية القاسية، ويموه على تجمعاتهم في أثناء المهام العسكرية.

كما يعد الزي العسكري الموحد تمثيلاً رسمياً للجيش أمام الجمهور والمجتمع الدولي، ويساهم في بناء صورة احترافية وموحدة للقوات المسلحة.

ويسهل الزي العسكري الموحد التنسيق والتواصل بين القوات المتنوعة والوحدات المتعددة في داخل الجيش، مما يزيد من كفاءة العمليات العسكرية ويقلل من الارتباك والخطأ. وفضلاً عن ذلك، تشكل القيافة العسكرية الموحدة جزءاً من التقاليد العسكرية والهوية العسكرية، مما يمنح الجيش مظهراً موحداً ومميزاً ويساهم في بناء الاحترام والتقدير

«اليوم لا توجد إجازات ولا رقابة ولا تفتيش»، سابقاً كان زبائننا معروفين ويحملون هويات تعريف اما اليوم فلا تستطيع المجازفة بسؤال الزبون عن الجهة التي ينتمي إليها» ...



مئات الاف الطلبة يتخرجون من الجامعات والمعاهد سنوياً ويدخلون إلى سوق العمل، وفق وزارة التخطيط العراقية، في وقت ترتفع نسبة البطالة لتسجل ١٦,٥ في عموم العراق بحسب مسح سابق للوزارة، وتخلو موازنة عام ٢٠٢٤ من الدرجات الوظيفية ليواجه هؤلاء الخريجين إضافة إلى الذين سبقوهم وغيرهم من العاطلين مصيراً قاتماً في ظل تعطيل القطاع الخاص لتشغيلهم فيه.

وتتباين نسبة البطالة ما بين الرجال والنساء في العراق، إذ ترتفع عند النساء بمقدار الضعف عن الرجال، فعند الرجال 12 إلى 13 %، بينما عند النساء تتجاوز 20 % وكذلك ترتفع البطالة في الريف أكثر من المدن، بحسب المتحدث باسم وزارة التخطيط، عبدالزهرة الهنداوي. وعن سياسة التشغيل الحكومية يوضح الهنداوي خلال حديثه لمجلة «فيلي»، أن «الحكومة لم يعد بإمكانها التوظيف أكثر في مؤسسات الدولة، لذلك التوجه الحالي هو نحو تنمية القطاع الخاص والذي يتطلب جملة من الإجراءات والتشريعات والأنظمة والقوانين التي تنظم عمله، وصدر مؤخراً قانون الضمان الاجتماعي الذي من شأنه الإسهام في تطور القطاع الخاص وضمان حقوق العاملين فيه».

ويؤكد، أن «وزارة التخطيط تعمل حالياً على تفعيل دور مجلس تطوير القطاع الخاص الذي سيكون برئاسة رئيس الوزراء ويضم في عضويته ممثلي كل الفعاليات الاقتصادية تحت لواء القطاع الخاص، وبالتالي سيكون للمجلس مساحة جيدة لعملية رسم السياسة التنموية وفي عملية تنفيذ هذه السياسة في العراق».

ويشهد العراق تزايداً مستمراً في أعداد الخريجين، ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات



مصير قاتم بانتظار الشباب..

ربع مليون خريج سنوياً في العراق وموازنة 2024 بلا درجات وظيفية

فيلي



البطالة بينهم، ما يجعل من الصعوبة الحصول على فرصة عمل كما هو الحال مع الخريج مجتبي محمد من بغداد الذي يرى أن «التعيين ضمان للإنسان المتعلم ومكافأة للجهد الذي بذله بعد دراسة استمرت 16 عاماً».

ويضيف محمد للوكالة أن «إلغاء التعيينات في موازنة 2024 إجراء غير صحيح، وهو ما قد يضطر الخريجين اللجوء لأعمال حرة بعيدة عن تخصصهم الذي درسوه».

ويوجد في العراق أكثر من أربعة ملايين موظف حكومي في دوائر ومؤسسات الدولة، لكن عدد الذين يتقاضون رواتب من الحكومة أكثر من تسعة ملايين، من متقاعدين وشهداء ورعاية اجتماعية ومفقودين وسجناء سياسيين. ويعزو الباحث الاقتصادي، عمر الحلبوسي، خلو موازنة عام 2024 من الدرجات الوظيفية، إلى «تضخم أعداد الموظفين في القطاع الحكومي حتى أصبح هناك بطالة مقنعة أثقلت كاهل الموازنة برواتب كبيرة، خاصة بعد استخدام الأحزاب الدرجات الوظيفية كدعاية انتخابية، ما أضر بالموازنة وجعلها موازنة رواتب في ظل زيادة الانفاق التشغيلي وتخفيض الانفاق الاستثماري».

ويؤكد الحلبوسي في حديث لمجلة «فيلي»، أن «الحكومات المتعاقبة منذ عام 2003 كان عليها تنشيط القطاع الخاص وتنمية الاستثمار في مجالات صناعية وزراعية لاستيعاب أعداد الخريجين والشباب في القطاع الخاص والتقليل عن كاهل الدولة، لكن التدخلات الإقليمية وعلى رأسها إيران وتركيا وغيرها عطلت النهضة في القطاعات كافة لبقى العراق سوقاً لتصريف بضائعها وتنمية اقتصاداتها على حساب تدمير الاقتصاد العراقي ويعود ذلك لغياب السيادة العراقية في القرار والتخطيط».

ويوضح الباحث الاقتصادي، أن «استمرار تدمير ما بقي من القطاع الصناعي والزراعي وتعطيل الاستثمار والقطاع الخاص له انعكاسات سلبية على العراق اقتصادياً ومالياً وسياسياً واجتماعياً وحتى أمنياً، إذ إن الشباب المعطل عن العمل سيكون أداة سهلة تتلقفها المجاميع الإرهابية والمليشيات وتجار المخدرات وعصابات الجريمة المنظمة، ولو تتبعنا أعداد متعاطي المخدرات لوجدنا العدد بتزايد ومن كلا الجنسين، وكذلك أعداد الجريمة المنظمة في تزايد مرعب ومن تنفيذ كلا الجنسين، وهو انعكاس للبطالة التي تضرب البلد وتعطيل القطاعات الحيوية كافة، وهو ما أدى إلى تدمير الاقتصاد والمجتمع وغياب فرص التنمية كافة في ظل التخبط وغياب الرؤية الاقتصادية».

ويؤكد، أن «الحل يكمن في تنشيط

الاستثمار الصناعي والزراعي القادر على توفير الآلاف من فرص العمل واستيعاب الشباب وتحقيق نهضة اقتصادية تنعش الخزينة العراقية وتقلل العبء عن كاهل الدولة، وإن كل خطة لا تتضمن ذلك تعد خطوة نحو الضياع والانحيار الاقتصادي».

وكانت الحكومة العراقية قد رفعت المبلغ الإجمالي لقانون الموازنة من 199 تريليون دينار إلى 228 تريليون دينار في موازنة 2024، فيما أعلن وزير التخطيط، محمد هيم، ارتفاع عجز موازنة 2024 إلى 80 تريليون دينار بعد أن كان 63 تريليوناً.

وفي هذا السياق، يقول الخبير الاقتصادي، ضياء المحسن، إن «الحديث عن عجز الموازنة وما ينتج عنه من إيقاف التعيينات فيه شيء من الصحة، لكنه ليس الحقيقة كاملة، صحيح لا يوجد

تخصيص مالي للتعيينات الجديدة، لكن تعيينات الحاصلين على الشهادات العليا لا ترتبط بالموازنة، لأن درجات 31 ألف لها تخصيص ضمن قانون الأمن الغذائي نافذ المفعول».

ويضيف المحسن للوكالة، «أما فيما يتعلق بالعجز المخطط في الموازنة العامة للدولة للعام الماضي، فإن تعليمات تنفيذ الموازنة لم يتم العمل بها إلا قبل أربعة أشهر من السنة الماضية، من ثم فإن العجز المخطط يكون قد تلاشى وليس له أثر، كما أن أسعار النفط في الأسواق العالمية شهدت ارتفاعاً كبيراً تجاوز السعر المحدد في الموازنة، مما يعني أن ميزانية عام 2023 فيها فائض، وهذا الفائض يتم تدويره إلى العام 2024 باعتبار أن الموازنة ثلاثية يتم فيها تدوير المشاريع التي لم تُنجز بالكامل، أضف إلى ذلك الفائض المالي المتحقق

من ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية».

يذكر أن مشروع قانون موازنة 2023، تبلغ قيمته، 197 تريليوناً و828 مليار دينار (نحو 152.2 مليار دولار)، بعجز إجمالي بلغ 63 تريليون دينار (48.3 مليار دولار)، كما بنيت الموازنة على سعر نفط 70 دولاراً للبرميل وتوقعات بتصدير 3.5 مليون برميل نفط يومياً، منها 400 ألف برميل يومياً من إقليم كردستان.

وكان مجلس النواب، قد أقر في حزيران يونيو 2023، الموازنة المالية للسنوات 2023 و2024 و2025 بعد مخاض عسير وسلسلة من الجلسات البرلمانية، وعدت هذه الموازنة هي الأضخم في تاريخ البلاد، إذ تبلغ قيمتها نحو 153 مليار دولار لكل عام.

الشباب المعطل عن العمل سيكون أداة سهلة تتلقفها المجاميع الإرهابية والمليشيات وتجار المخدرات وعصابات الجريمة المنظمة، ولو تتبعنا أعداد متعاطي المخدرات لوجدنا العدد بتزايد ومن كلا الجنسين ..

ما رصدته عدسة مجلة «فيلبي». سباق يومي مبكر ويحث أهالي بغداد الخُطى صباح كل يوم، وهم في سباق مع الوقت للوصول إلى وظائفهم وأعمالهم، وشغلهم الشاغل هو البحث عن الوقت المناسب في ساعات الصباح الأولى، الذي يهربون فيه من زحامات الشوارع المكتظة بالسيارات.

تقاطع قرطبة في الباب الشرقي وسط بغداد، وهو أحد مشاريع الحزمة الأولى لفك الاختناقات المرورية، والذي تم إنجازه خلال 200 يوم عمل، بحسب بيان مقتضب للمكتب الإعلامي لرئاسة الوزراء ورد لمجلة «فيلبي». لكن جسر قرطبة غص في أول نهار له، أمس الخميس، بالعديد من السيارات ولم يحل أزمة الزحامات الخانقة، وفق

وتعاني بغداد ومدن رئيسية كبرى من زحامات مرورية خانقة لاسيما في ساعات الذروة عند بداية الدوام ونهايته، ما دفع الحكومة إلى تغيير أوقات الدوام وتشديد عدد من الجسور والأنفاق الجديدة، للتخفيف من حدة الاختناقات في الشوارع. ومساء أمس الأول الأربعاء، افتتح رئيس الوزراء محمد شياع السوداني مجسّر

٧٢ خطأ في بغداد لوحدتها..

«فيلبي» تفتح ملف النقل العام بالعراق

تسعى الحكومة العراقية إلى تطبيق برنامج متكامل للنقل العام يبدأ في بغداد ومن ثم بقية المحافظات، يتضمن إنشاء خط «مترو» و«ترام» وحافلات ونهري، في محاولة للقضاء على أزمة الاختناقات المرورية في العاصمة.

فيلبي

وأصبح معروفاً لدى أهالي العاصمة والوافدين إليها أن الزحافات تبدأ في وقت مبكر من صباح كل يوم، وتنحسر قليلاً بعد ذلك بساعات، ثم تعود لتختنق بالسيارات التي أصبحت تعد بالملايين، عند منتصف النهار، وتظل على حالها حتى منتصف الليل.

سبعة ملايين سيارة وفي تصريحات سابقة، أكدت مديرية المرور العامة، أن عدد السيارات في العراق - عدا إقليم كردستان - بلغ أكثر من سبعة ملايين سيارة، وكان للعاصمة بغداد الحصة الأكبر، حيث سجلت وجود أربعة ملايين سيارة في شوارعها. برنامج كبير

ولمعالجة ذلك، أعلن مستشار رئيس الوزراء لشؤون النقل، ناصر الأسدي، أن «هناك برنامجاً وخطة لتطوير نظام النقل العام يبدأ في بغداد ومن ثم في بقية المحافظات، وما يجري الآن هو عبارة عن فقرات بسيطة إلى أن نصل لإعادة تهيئة النقل العام بالكامل».

وأضاف الأسدي لمجلة «فيلي»، أن «هذا البرنامج الكبير يتم العمل على تنفيذه حالياً، وسيكون على خطوات متسارعة لغرض تهيئة أفضل شبكة نقل عام في بغداد»، مبيناً أن «هذا البرنامج الكبير في مراحل الانتهاء من أماكن خطوط عملية النقل الجماعي في بغداد، أما المحافظات فإن مشكلتهم أهون من العاصمة».

وأوضح أن «الجزء الأكبر من هذا البرنامج سيكون في بغداد لكبر مساحتها واكتظاظها بالسكان وتعقيد شبكة النقل فيها، حيث سيتم إنشاء المترو والحافلات العامة والنقل الخاص والنهري والتمزام وهذه ستحل أزمة الزحافات بأكثر من النصف».

وتابع «أما المحافظات فإن وضعها أفضل، رغم ذلك هناك دراسات لكل محافظة ويجري تقييم ما تحتاجه من

مترو أو نظام مونوريل أو نظام نقل بسيط».

وأكد أنه «تم تنظيم خط في الأنبار والمحاولات جارية على بقية المحافظات، أما في كربلاء والنجف فإن لها خصوصية وهناك مشروع قطار سريع لاستيعاب أعداد الزائرين فيهما كون أنظمة النقل لا تكفي لتلك الجموع، وهناك دراسة لتأهيل التنقل داخل هذه المدن».

72 خط نقل في بغداد من جهته، أفاد مدير العلاقات والإعلام في وزارة النقل، ميثم الصافي، بأن «الوزارة شرعت منذ العام الماضي بتطبيق النقل الجماعي في بغداد من خلال افتتاح 24 خطاً في جاني الكرخ والرافعة، و4 خطوط خلال عام 2024، وكان آخرها خط مدينة بسماية، وبهذا يكون مجموع الخطوط التي افتتحت في بغداد 28 خطاً من أصل 72 خطاً من المخطط افتتاحها في العاصمة».

وبين الصافي لمجلة «فيلي»، أن «عدد حافلات وزارة النقل المفعلة حالياً في عموم العراق 185 حافلة، وهناك أكثر من 500 حافلة للشركة العامة للمسافرين والوفود جميعها جاهزة للتفعيل في أي مكان».

وأكد أن «في الأيام القليلة المقبلة سيكون هناك افتتاح لخطوط عديدة وسيتم التركيز على المدن ذات الكثافة السكانية وأبرزها مدينتي الصدر و الشعلة وغيرهما ذات الكثافة السكانية العالية». وتابع أن «هذا جزء من مشروع شامل للنقل الجماعي والذي يتضمن مشاريع حكومية أخرى، ولاقى هذا المشروع ترحيباً من المحافظات التي اقترحت بعضها مسارات خاصة لحافلات النقل الجماعي».

ولفت الصافي إلى أن «هناك مخاطبات لبعض الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية بتزويدهم بعدد من

الحافلات لنقل موظفيها من وإلى محل سكنهم للتخفيف من الزخم المروري في بغداد، وكذلك تم عرض هذا الموضوع على بعض المحافظات أيضاً».

وأشار إلى أن «هناك مبادرات للشركة العامة لإدارة المسافرين والوفود للتعاقد مع عدد من الكليات والجامعات في محافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين، وستكون الخطوط القادمة في محافظة ذي قار، وأن كل المحافظات مشمولة بالنقل الجماعي لكن يجب توفير بنية تحتية لهذه المشاريع في البداية».

التزام المواطنين لكن الخبير الاقتصادي، علي عبد الكاظم، نوّه خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن «زيادة النقل العام جيد في حال إلزام الموظفين باستخدام النقل العام، وفي هذه الحالة قد تفك جزءاً كبيراً من الزحام الذي يحصل خاصة في أوقات الذروة في بداية وانتهاء الدوام، لوجود أكثر من أربعة ملايين موظف بالبلاد، كما أنها سوف تقلل من تكاليف البنزين الذي رُفعت أسعاره مؤخراً».

يذكر أن مجلس الوزراء العراقي قرر زيادة سعر البنزين المحسن من 650 ألف دينار للتر الواحد إلى 850 دينار للتر، والبنزين الممتاز من 1000 دينار إلى 1250 ديناراً للتر الواحد، اعتباراً من 1 أيار/ مايو المقبل، وذلك في إطار خطة واسعة اتخذتها الحكومة للحد من الزحافات المرورية.

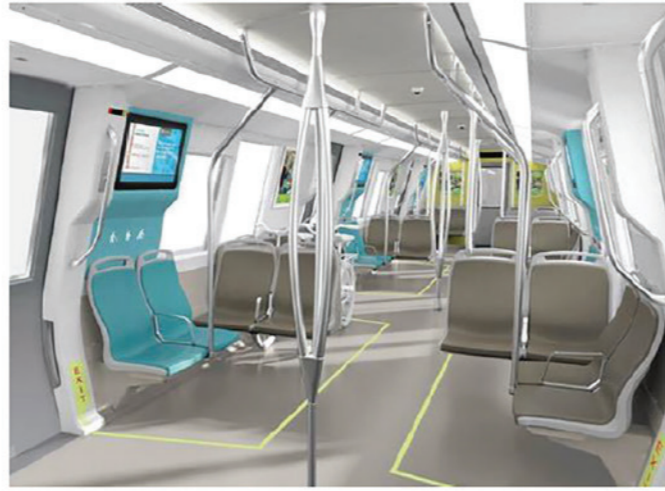
فيما قرر في جلسته نفسها، تغيير أوقات الدوام الرسمي في وزارات ومؤسسات الدولة للخلاص من الأزمة نفسها التي تستمر في البلاد منذ سنوات عديدة.

وتضمن القرار أن يبدأ الدوام الرسمي للدوائر الحكومية في المنطقة الخضراء ووزارات الخارجية، والتخطيط، والزراعة، والموارد المائية، والبيئة، والهجرة والمهجرين، والاتصالات، والشباب

والرياضة، والثقافة، والصناعة والمعادن والبنك المركزي العراقي، وديوان الرقابة المالية الاتحادي، وأمانة بغداد، وسلطة الطيران المدني)، الساعة السابعة صباحاً وينتهي في الساعة الثانية بعد الظهر. كما يبدأ الدوام الرسمي للرئاسات الثلاث ولوزارات الداخلية، والدفاع، والصحة، والمالية، والكهرباء، والعدل، والعمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة

التربية والمدارس والمعاهد المرتبطة بها كافة، الساعة الثامنة صباحاً، أو بحسب الواجبات المكلفة بها الدوائر والمؤسسات الخدمية والأمنية وينتهي في الساعة الثالثة بعد الظهر. أما وزارات (التعليم العالي والبحث العلمي، والنقل، والتجارة، والإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة، والنفط) و(ديواني الوقف الشيعي

والسني، ومؤسستي الشهداء والسجناء السياسيين، والهيئة العليا للحج والعمرة، ومجلس الدولة، مع بقية الهيئات الأخرى غير المذكورة) فإن الدوام فيها يبدأ عند الساعة التاسعة صباحاً، وينتهي في الساعة الرابعة بعد الظهر، على أن يبدأ الدوام الرسمي للجامعات والكليات الحكومية والأهلية كافة، الساعة العاشرة صباحاً.



يتكون مترو بغداد من 7 خطوط بطول 148 كم وعمق يصل لـ 20 م، بطاقة نقل استيعابية تصل لـ 3 ملايين راكب يومياً، ويغطي 85% من مساحة بغداد



«زيادة النقل العام جيد في حال إلزام الموظفين باستخدام النقل العام، وفي هذه الحالة قد تفك جزءاً كبيراً من الزحام الذي يحصل خاصة في أوقات الذروة في بداية وانتهاء الدوام، لوجود أكثر من أربعة ملايين موظف بالبلاد، كما أنها سوف تقلل من تكاليف البنزين الذي رُفعت أسعاره مؤخراً»

تقدرها الحكومة بنحو 6 مليارات دولار سنويا.

ويقول الخبير الاقتصادي مروان علي، لمجلة «فيلي»، إن أهمية جولة التراخيص الخامسة تكمن في أنها تستثمر في الحقول الحدودية مع دول الجوار، إذ سيتم تحويلها لحقول منتجة تضيف كميات كبيرة من النفط الخام والغاز للإنتاج المحلي.

وعن سبب تأخر التوقيع على هذه العقود، أوضح علي، أن التأخر الذي امتد 5 سنوات كان بسبب تدخلات سياسية، وأوضح أن الحقول الداخلة ضمن هذه الجولة تضم 6 حقول في محافظات ديالى (شرقا) وميسان والبصرة (جنوبا).

أما عن معدلات الإنتاج من هذه الحقول، فقد بين أنها ستصل إلى 250 ألف برميل نפט يوميا، فضلا عن إنتاج ما بين 800 ألف ومليون قدم مكعب قياسي من الغاز في اليوم الواحد، مع إمكانية مضاعفة هذا الإنتاج خلال تقدم عمليات التطوير التي ستتكفل بها الشركات، مما يسهم في توفير جزء من الحاجة المحلية للغاز لإنتاج الطاقة الكهربائية، فضلا عن اشتراط العقود تشغيل اليد العاملة العراقية بما نسبته 90%.

ويضيف مروان أن العراق بدأ للمرة الأولى الاستثمار في حقول مشتركة مع دول الجوار مثل إيران والكويت، متوقعا أن تصل العائدات المالية من جولة التراخيص الأخيرة لنحو 300 مليار دولار. وتأتي جولة التراخيص الخامسة أفضل من جولات السابقة بحسب كثير من الخبراء الذين أوضحوا أن استثمار الحقول المشتركة أفضل من إهمالها، لا سيما أن دول الجوار كانت قد بدأت فعليا باستثمار هذه الحقول، وأن العراق تكبد خسائر اقتصادية كبيرة نتيجة إهمالها في السنوات الأخيرة.



شيعاء السوداني إلى أن تأخر تنفيذ جولة التراخيص النفطية الخامسة لـ 5 سنوات، كبد البلاد خسائر كبيرة وأضرارا بيئية، مشددا على أن «التوجه نحو استثمار الغاز المصاحب والغاز الطبيعي نابع من قناعة راسخة، لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية التي تشكل محورا أساسيا في البرنامج الحكومي».

ووفقا للتقارير العلمية ينتج العراق أكثر من 4.5 ملايين برميل من النفط يوميا وتمثل واردات القطاع أكثر من 94% من الناتج المحلي للبلاد، في الوقت الذي يعد فيه العراق ثاني أكبر دولة في حرق الغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا، وبخسائر

غاز بمعدل ألف مليون قدم مكعب قياسي و استثمار الغاز المصاحب والغاز الطبيعي وتوفير كميات الغاز اللازمة لسد حاجة البلاد وزيادة احتياطات المواد الهيدروكربونية لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية التي تشكل محورا أساسيا في البرنامج الحكومي.

وفي حفل رسمي بوزارة النفط، وقّع العراق في الرابع والعشرين من شهر شباط عام 2023 عقودا مع شركات أجنبية ضمن جولة التراخيص النفطية الخامسة الخاصة بالرقع النفطية والحقول الحدودية.

وأشار رئيس الوزراء العراقي محمد

على المدينة وأهلها من خلال تشغيل الاف الايدي العاملة العاطلة وتوفير الخدمات من خلال ما يخص من فوائد استثمارية لتطوير شبكة الطرق وشبكة الكهرباء وشبكة الماء.

وبحسب الوثائق التي حصلت عليها مجلة «فيلي»، فإن المشروع يقع ضمن الرقعة الاستكشافية الواقعة على الحدود العراقية - الايرانية والتي تتضمن حقل (السندباد في محافظة البصرة، ورقعة نפט خانة في محافظة ديالى) والتي من المتوقع أن تحقق هي والمواقع الحدودية الأخرى إنتاج النفط الخام بمعدل 250,000 برميل باليوم وإنتاج

«فيلي»، فإن المشروع يتضمن استكشاف وتطوير وخدمة وإنتاج ويقع في محافظة ديالى وتمت الإحالة الى شركة «جيوجاد» الصينية بنسبة 100%.

ويعتبر حقل نפט خانة من الحقول المشتركة مع إيران تم اكتشافه عام 1919، وبدأ الاستخراج المباشر عام 1924. ويرى مواطنون من خانقين، ضرورة انعكاس خيرات المشروع على المدينة وأهلها، إذ يقول «علي محمد» وهو شاب من أهالي خانقين لمجلة «فيلي»، أن استثمار مصرفى الوند وحقول نפט خانة يعد حلما لأهالي خانقين لكن من الضروري أن ينعكس هذا المشروع خيرا

بهدف تعزيز الإنتاج والاحتياطي النفطي والغازي، وتشجيع الاستثمار في الطاقة بالتعاون مع الشركات العالمية المتخصصة، أعلنت ادارة خانقين، يوم الثلاثاء، قرب المباشرة باكتشاف وتطوير خدمة إنتاج النفط والغاز في حقول نפט خانة الحدودية مع إيران من قبل إحدى الشركات الصينية العملاقة.

فيلي

عبر شركة صينية

خانقين تطور حقل نفطي مشترك مع إيران

وقال قائمقام خانقين دلي حسن سايا خلال مؤتمر صحفي حضرته مجلة «فيلي»، إنه «ضمن عقود جولة التراخيص الخامسة التي منحها وزارة النفط الاتحادية ستقوم إحدى الشركات الصينية قريبا البدء بمشروع استكشاف وتطوير وإنتاج النفط والغاز في وقعة نפט خانة والتي تقع نسبة 80% منها في قضاء خانقين».

واكد سايا أن «هذا المشروع هو مشروع حيوي ومهم لهذه المنطقة حيث ستكون النسبة الأعلى للأيدي العاملة من سكان مدينة خانقين، وستكون مدة المشروع من 30 إلى 34 عاماً حسب العقد المبرم بين الشركة الصينية ووزارة النفط».

وأشار إلى أنه «تم التأكيد على الالتزام بمعايير البيئية خلال تنفيذ المشروع من خلال عدم التأثير على صحة المواطنين»، موضحاً أن «أثراً عمرانياً وخدمياً سيكون على المدينة وسيتم تخصيص مبالغ كبيرة ضمن المنافع الاجتماعية لاقامة مشاريع مهمة في القضاء فضلا عن تشغيل الأيدي العاملة».

وبحسب وثائق حصلت عليها مجلة

في المتنزهات والحدائق والجزرات الوسطية

تنتشر الهواتف النقالة "الموبايل" بصورة لافتة، ما يثير الحديث عن منافعها ومضارها. لاسيما ان اعدادها في العراق وصلت الى مديات غير مسبوقه تقترب من عدد نفوس السكان بحسب بعض الاحصائيات، ما يعني ان كثيرا من العراقيين باتوا يمتلكون أكثر من هاتف واحد.

فيلي

للطيور والنحل والحيوانات الاليفة الأخرى.

وتوفر الأشجار الخضر فوائد بيئية متعددة مثل تنقية الهواء، وامتصاص ثاني أكسيد الكربون، وتحسين جودة التربة، وتقليل درجات الحرارة في المناطق الحضرية، وهذه الفوائد لا تكون متوفرة بالشكل نفسه في حال استعمال النخيل بشكل رئيس.

ويعد التنوع البيولوجي عاملا هاما لاستدامة البيئة، وبالنتيجة يمكن أن ينظر إلى استغلال الأشجار الخضر كجزء من تعزيز التنوع البيولوجي في المناطق الحضرية.

وفي بعض الأحيان، تكون زراعة النخيل بشكل مكثف في المتنزهات أمرا غير مستدام، بخاصة إذا كانت تتم على حساب أشجار أخرى تقدم فوائد بيئية أكثر شمولية.

وبرغم أن هذه النقاط ليست قاعدة مطلقة وقد تختلف الآراء والاعتبارات باختلاف الظروف المحلية واحتياجات المجتمع المحلي، فإن تحقيق التوازن بين الجوانب البيئية والجمالية والاستدامة هو أمر يتطلب البحث الحقيقي وتقدير للظروف الفريدة لكل موقع ومجتمع. ويلفت مراقبون بالقول انه كانت هناك محاولات عملية لمحاولة تشجير الطرق في بغداد بواسطة زرع فسائل النخيل على الطرق السريعة، لكن سرعان ما فشلت هذه المحاولات وذهبت المبالغ التي صُرفت من أجلها ادراج الرياح بعد ان جفت هذه الفسائل وماتت بسبب عدم المداومة على سقيها، كما ان اختيار نوع الاشجار والمقصود هنا فسائل النخيل وانتخاب أماكن زراعتها كان امرا خاطئا ودليل على التخطيط السيئ مثل الكثير من المشاريع التي باءت بالفشل، على حد وصفهم.

ويرى سكان ان زراعة النخيل في

بحسب بعض المسؤولين فان زراعة اشجار النخيل تنتعش من جديد في العراق، وذلك لتواجد مشاريع استثمارية، كان لها الفضل بعودة زراعة 22 مليون نخلة، على حد قولهم. وبرغم اهمية النخيل فيما يتعلق بتوفير مصادر الغذاء والصناعات المحلية، اذ كان العراق ينتج نحو 600 صنف من التمور، فان استعماله في الحدائق والمتنزهات والشوارع يواجه انتقادات كبيرة.

وتوجه الانتقادات إلى استعمال النخيل بدلا من الأشجار الخضر في إنشاء المتنزهات في العراق لعدة أسباب، منها المظهر البصري، اذ يعد البعض أن النخيل ليس بديلا جذابا للأشجار الخضر في المناظر الطبيعية، اذ توفر الأشجار الأخرى أوراقا أكثر كثافة وظلالاً وتعزز البيئة الخضراء بشكل أكبر.

كما ان للأشجار الخضر كثيفة الافرع دورا أهم في دعم الحياة البرية والتنوع البيولوجي مقارنة بالنخيل، حيث يمكن للأشجار الأخرى أن تكون بيئة ملائمة



يعارض ذلك حتى لا يتم إضاعة ثمارها واطرافها في شوارع وأزقة المدن. يشار الى انه واستنادا الى تقرير موقع ذا وورلد الامريكى، كان لدى العراق في اوائل الثمانينات نحو 30 مليون نخلة، ما جعله من بين أكبر منتجي التمور في العالم، الا ان الحروب ونشاطات البناء والتغيير المناخي، كان لها تأثير سلبي، فبحلول العام 2009، كان هناك اقل من 9 ملايين نخلة متبقية في العراق. واستنادا الى المتحدث باسم وزارة الزراعة، محمد الخزاعي فان زراعة النخيل قد عادت إلى الواجهة، ومعها تفاعل المزارعون وتوجهوا إلى زراعتها، بحسب قوله. موضحا إن "زراعة النخيل في تزايد مستمر، بعدما انخفضت ووصلت إلى 8 ملايين نخلة في عامي 2008 و2009، لكن أعدادها الآن تجاوزت 22 مليون نخلة - بحسب ارقام 2023 - وهذا تطور مهم في إنتاج التمور".

**يتحدث سكان من بغداد عما
اسموه فشل عملية تشجير
مشروع قناة الجيش بالنخيل
برغم صرف المبالغ الكبيرة
على شراء فسائلها، وتيبست
معظمها وماتت على طول
القناة من منطقة الصليخ
الى جسر ديالى.**

النخيل التي غرست في الشوارع ومدخل المدن تعرضت للتلف والضياع اضافة الى ان هذا النوع من التشجير لا تلائم كل المناطق بغض النظر عن هدر المال العام في أشياء لسنا بحاجة اليها؛ ويؤيده آخر بالقول ان الاماكن الصحراوية وشبه الصحراوية هي المناسبة لغرس اشجار النخيل، اما في مدينة الدار البيضاء والمدن بشكل عام يستحسن غرس الاشجار، فيسندة آخر بالقول أحسن جمالية للشجرة تكمن في ظلها الشاسع واخضرارها الدائم وغزارة اوراقها تلكم هي الشجرة التي تزيد جمالية للمكان. ويطلب آخر يجب منع غرس الأشجار المثمرة كالنخيل والليمون والزيتون والكروم والعنب بالمدن وتعويضها بأشجار أخرى وتجريم كل من يحاول او

وتسهم في تبريد شوارع المدينة وكذا جمالياتها، فما دور النخيل مقارنة بهاته النعم؟! آخر يقول غرس النخيل ليس لدواعي جمالية ولا بيئية بل لدواعي ربحية بالضبط ناس تبيع نخلة بما لا يقل عن 3000 درهم مغربي الى اكثر من 10000 درهم وبعيهم يعطوك اشجارا بقيمة 30 درهم سرعان ما تتيبس وتموت وفرق السعر لهم. ويؤيد آخر بالقول القضية فيها الربح لا غير بالطبع، لأن هاذ التنخيل ما عندو حتى معنى فالمدن لا ظل لا جمالية والاغرب من هذا ثمنها خيالي! وهنا نطرح اسئلة كبيرة بخصوص صفقات التشجير الخاصة بالنخيل! ويقو مغربي آخر عدد كبير من اشجار

وقد طرح المعارضون على السكان تساؤلا مفاده بالنظر إلى المراسلات العديدة التي توصلت بها الجماعة بهذا الخصوص.. هل تؤيد إزالة النخيل من المدن وتعويضه بالأشجار الملائمة لكل منطقة؟ فكانت الاجابات بمجملها مؤيدة، اذ يقول احد السكان كارثة في المغرب فيما يتعلق بالنخل، النخل اعوج وذابل.. الأشجار أجمل وتعطي الظل والجمال والأكسجين، النخل طويل وناشف ومحروق وميت والمصيبة في كل مكان تلقاه ما هذه الصفقات المشبوهة؟. يقول آخر الاشجار توفر الظل وتحمي المواطنين من سرطان الجلد والامراض الجلدية وتنظف الهواء من الغازات السامة مثل غاز ثنائي اكسيد الكربون

تلك الاماكن بحسب تعبيرهم، مطالبين بتعزيز زراعة النخيل في البساتين ومحطات البستنة وغيرها من الاماكن الملائمة وليس في المنتزهات والحدائق والشوارع العامة على حد قولهم. يشار الى ان زراعة اشجار النخيل وسط المدن جوبهت بالاعتراض في كثير من البلدان وليس في العراق وحده، ففي المغرب مثلا طالب عديد النشطاء البيئيين بمنع الغرس العشوائي للنخيل في شوارع المدن خارج مجال ونطاق الواحات؛ إذ وقع مئات المغاربة على عريضة منع غرس أشجار النخيل بالمدن المغربية، لكونها لا تلائم خصوصيات كل مجال، ولما لها من أضرار بيئية، مما دفع مجلس الدار البيضاء إلى التخلي عن استعمال النخيل في بعض الشوارع.



الجزرات الوسطية في الشوارع فاشلة و نشاز، بحسب قولهم، لأنها بطيئة النمو، كما انها بحاجة الى عديد سنوات كي تنمو وتكبر، ويطالبون بزراعة اشجار سريعة النمو وتمتد اغصانها واوراقها في الفراغات، ويتحدث سكان من بغداد عما اسموه فشل عملية تشجير مشروع قناة الجيش بالنخيل برغم صرف المبالغ الكبيرة على شراء فسائلها، وتيبست معظمها وماتت على طول القناة من منطقة الصليخ الى جسر ديالى. ويدعو متخصصون زراعيون الى استعمال الأشجار الصغيرة الحجم والشجيرات التي تتماشى مع طبيعة المنتزهات وحجمها في الاماكن المفتوحة العامة، للطابع الخاص المتعلق بها. ويوضحون ان من ذلك اختيار الأشجار التي تضيي إحساسا بالانسجام والاتصال، بحيث تشكل ظللا متواصلة إن أمكن، وذلك يعتمد على التصميم والحاجة من الأشجار، كما ينصحون باستعمال تصاميم تجميلية بنباتات بسيطة وجذابة وواضحة في الجزر الوسطية، وقليلة الصيانة، و ينبغي منح كل شارع صفة مميزة بدلا من أن تكون جميع الشوارع بالتصميم نفسه ومقصور معظمها على زراعة اشجار النخيل، ويلفتون الى وجوب زراعة أشجار تظليل كبيرة لتعزيز الدور الذي تلعبه المساحة المفتوحة العامة في استضافة الفعاليات الكبيرة والاحتفالات. وبحسب تقدير شركة نخلة المهتمة بشؤون النخيل في العراق وعلى لسان المدير التنفيذي للشركة لبيب فاتح كاشف الغطاء في تقرير، انه تتواجد الآن في الشوارع 6 الاف نخلة في العاصمة بغداد لوحدها، تمتد على طول الشوارع او في الجزرات الوسطية؛ ويقول مراقبون ان ذلك يضيي جوا صحراويا كثيبا على

تلوث بيئة.. هل تمت امل بالتحسن؟

وإلى ذلك، أفاد تقرير أمريكي، أن العراق جاء بالمرتبة قبل الأخيرة في ترتيب الدول بالهواء النقي، فيما حلت آيسلندا بالمرتبة الأولى، للدول الأكثر نقاوة. وذكرت مجلة «ceoworld» الأمريكية في تقرير لها، أن تباينات كبيرة في مستويات تلوث الهواء بين البلدان، إذ يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم المشكلة.

ووفقا للتقرير، تفتخر آيسلندا بأن لديها أنظف هواء في العالم، من بين 100 دولة جرى إدراجها بالجدول حيث يبلغ تركيز PM2.5 3.4 ميكروجرام لكل متر مكعب وعلى العكس من ذلك، وجد أن تشاد لديها الهواء الأكثر تلوثا، حيث تصل تركيزات PM2.5 إلى 89.7.

وجاء ترتيب الدول الأوروبية على النحو الآتي آيسلندا (1)، إستونيا (6)، فنلندا (7)، أندورا (8)، والسويد (9).

وعلى الطرف الآخر، فإن تشاد في أفريقيا لديها أسوأ نوعية هواء، إذ سجلت 89.7 ميكروجرام لكل متر مكعب، تلاها العراق حيث سجل 80.1 ميكروجرام لكل متر مكعب ومن ثم باكستان، والبحرين، وبنغلاديش، على التوالي.

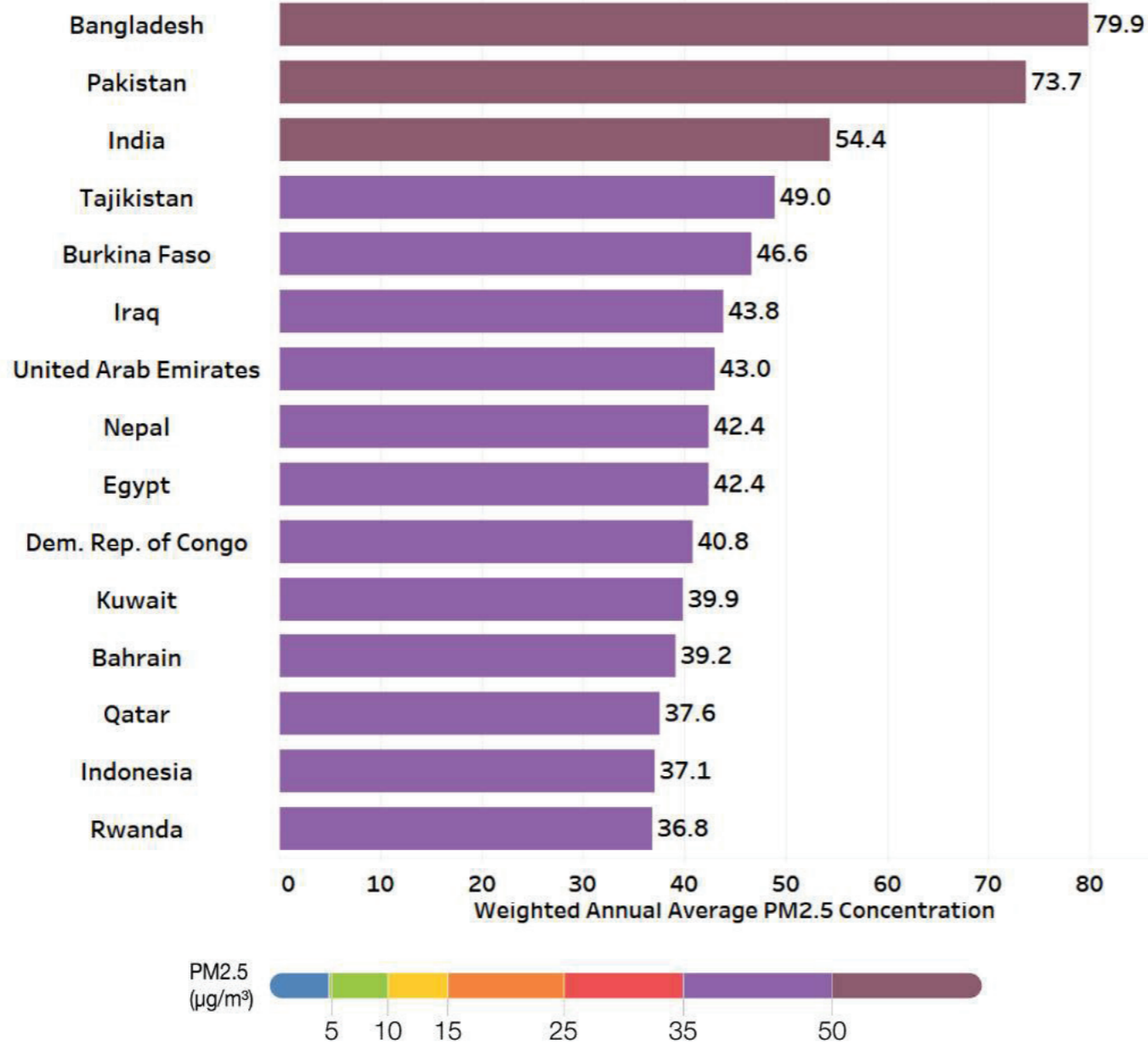
وتعزى أسباب تلوث الهواء في العراق، إلى انتشار محارق النفايات، وعمليات استخراج النفط وحرق الغاز، فضلا عن انتشار المعامل وسط وقرب المدن مثل معامل الطابوق في ضوء غياب الرقابة.

وفضلا عن ذلك فإن تزايد مؤشرات تلوث الهواء في العراق يعود إلى عدة



ذكر تقرير لشركة IQAir السويسرية لتكنولوجيا جودة الهواء، أن العراق جاء في المرتبة الأولى عربيا في مؤشرات تلوث الهواء بحسب بيانات عام 2023؛ وبحسب تقرير الشركة، بلغ معدل تركيز الجزيئات الملوثة 43.8 ميكروجرام لكل متر مربع بالنسبة للعراق.

Most Polluted Countries in the World in 2023



وأضاف الحلو أن هذا الرقم يعادل 11 ضعفا عما كان عليه المؤشر أواخر ثمانينات القرن الماضي، وذلك بسبب عدم توسعة العاصمة وعدم إنشاء مشاريع اقتصادية جديدة، والاعتماد على الخطط البيئية التقليدية القديمة، فضلا عن غياب الاهتمام الكافي وقلة المخصصات المالية لملف البيئة، مع انتشار الفساد المالي والتخبط الإداري في جميع الحكومات السابقة التي أدارت الملف البيئي، بحسب قوله.

مبينا أن مشاريع الصرف الصحي لمدينة بغداد التي صممت لاستيعاب 3 ملايين شخص فقط عند الانشاء، أما الآن فقد بلغ السكان قرابة 9 ملايين نسمة، بحسب وزارة التخطيط، الأمر الذي تسبب بضغط كبير على البنى التحتية لمحطات معالجة المياه الثقيلة.

ولفت إلى أن الأعداد الكبيرة والمهولة للسيارات بشوارع بغداد وكثرة مولدات الكهرباء الأهلية وتواجد المعامل والمصانع في داخل المدينة، والزحف السكاني تجاه مصفى الدورة النفطية، كلها عوامل أسهمت بشكل كبير بارتفاع نسب التلوث.

وينوه مدير تعزيز الصحة بوزارة الصحة الاتحادية، أن هناك كثيرا من الأمراض الناجمة عن التلوث والإهمال، وأبرزها أمراض الجهاز التنفسي، مبينا، أن هناك العديد من الأمراض الباطنية الأخرى الناتجة عن التلوث مثل أمراض الجهاز الهضمي وغيرها الكثير.

وفي سؤال لخبراء عن طبيعة التلوث في العراق وهل تتواجد مدد يقل فيها التلوث، اجمعوا على ان ذلك رهن بالسياسات البيئية التي يجب ان تتوفر لدى الجهات التنفيذية والا فان التلوث سيتصاعد ويهدد حياة السكان أكثر فأكثر على حد وصفهم.

العاصمة، مشددا أيضا على أهمية إنشاء مدينة إدارية جديدة كخطوة جديدة للتخلص من هذا التلوث، ووضع خطط وحلول آنية لإدارة هذا الملف في بغداد وعموم مناطق العراق. ويقول مدير المركز وسام الحلو، في بيان، إن هناك ارتفاعاً كبيراً بمعدلات التلوث البيئي في بغداد، إذ وصل لمستويات خطيرة تناهز 173 وحدة في مقياس درجة تلوث الهواء (AQI).

الإنسان، على حد قولهم. وتضم بغداد التي تمتاز بصغر مساحتها، معامل ومصانع ونشاطات صناعية وتجارية متعددة، بعضها في داخل الأحياء السكنية، فيما تعهدت الحكومة في أكثر من مناسبة بالعمل على معالجة هذا الوضع. ويشخص المركز العراقي الاقتصادي السياسي (منظمة مهتمة بشؤون البيئة) أسباب زيادة معدلات التلوث البيئي في

وتنفيذ سياسات بيئية فعالة وتشجيع استغلال التكنولوجيا النظيفة والمستدامة للحد من تلوث الهواء في العراق، فضلا عن توعية الجمهور بأهمية الحفاظ على البيئة والتحرك نحو استعمال مصادر طاقة نظيفة ومستدامة.

ويُعد الجفاف والتصحر من أسباب زيادة العواصف الترابية، إذ يؤدي نقص الأمطار وارتفاع درجات الحرارة إلى جفاف التربة وتفتتها وتشكيل الأتربة الرملية الجافة، مما يسهل نقل الأتربة والغبار عند حدوث الرياح القوية، كما تسهم عمليات التدمير البيئي وقطع الغابات والنباتات الطبيعية في تزايد العواصف الترابية، إذ يمثل النبات أحد العوامل الأساسية في حبس التربة ومنع تطايرها بفعل الرياح.

وتلعب النشاطات البشرية دورا في زيادة العواصف الترابية، بخاصة إذا كانت هناك عمليات حفر وتجريف للأراضي من دون اتخاذ التدابير البيئية المطلوبة لمنع تفتت التربة، كما يتسبب ارتفاع مستويات الغازات الدفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون في زيادة حدوث التغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية مثل التصحر، مما يزيد من احتمالية حدوث العواصف الترابية.

وبعض الأنشطة الزراعية السيئة مثل الزراعة غير المُستدامة واستعمال التقنيات الزراعية التقليدية تسهم في تدهور الأراضي وزيادة انتشار الأتربة والغبار.

وللحد من زيادة العواصف الترابية والغبار في العراق، ينصح الخبراء باتخاذ إجراءات بيئية وزراعية مناسبة مثل التشجير والحفاظ على الأراضي الخصبة والحد من الاستغلال الزراعي الخاطئ، فضلا عن التوعية بأهمية الحفاظ على البيئة والتصرف المستدام في استغلال

عوامل مؤثرة، بحسب ما يستخلص من المعلومات؛ من ذلك، الحروب والصراعات، فالعراق عانى من حروب وصراعات لمدة طويلة، وهذه الأحداث أدت إلى تدمير البنية التحتية والصناعات، مما أدى إلى زيادة التلوث البيئي بما في ذلك تلوث الهواء عن طريق الانبعاثات الناجمة عن الحروب والصناعات المتضررة.

كما ان تزايد عدد السيارات والمركبات والمعدات الثقيلة في العراق يعد عاملاً مهماً في زيادة مستويات التلوث، إذ تُسهم انبعاثات هذه المركبات من العادم والديزل في تلوث الهواء بشكل كبير. ويشهد العراق مشكلة كبيرة في الحرق العشوائي للنفايات، سواء في المدن واطرافها، أو في المناطق الريفية، وهذا يؤدي إلى انبعاث ملوثات مثل ثاني أكسيد الكربون والجسيمات الصغيرة التي تؤثر على جودة الهواء.

وتشهد عديد المدن العراقية في المدة الأخيرة نشاطا صناعيا متزايدا، ومع ذلك تفتقر كثير من هذه المصانع إلى تكنولوجيا تخفيف الانبعاثات الضارة، ما يزيد من مستويات التلوث البيئي؛ كما يعاني العراق من سوء إدارة الموارد الطبيعية مثل المياه والتربة، مما يؤدي إلى تلوث الهواء بسبب انبعاثات الغازات السامة من الأراضي الملوثة التي تُسهم في تدهور جودة الهواء.

وتؤدي الظروف الجوية دوراً في تزايد مؤشرات تلوث الهواء، ففي فصل الشتاء ترتفع مستويات التلوث بسبب زيادة الاحتراق للتدفئة، ويتسبب استعمال المولدات في تصاعد مظاهر التلوث، اما في الصيف فان تزايد درجات الحرارة يؤدي الى التفاعلات الكيميائية التي تزيد من تلوث الهواء.

وينصح هنا بتوجيه الجهود نحو تطوير

تسمح لشركات أخرى بالحصول على عقود الجباية ومنافستها». وتؤكد، «منذ ذلك الحين ولغاية هذه السنة، تقوم الشركات الأهلية بالجباية ونحن أيضاً، وقد حققنا إيرادات ضخمة للوزارة فما الداعي بالعودة إلى توسيع التخصصة مجدداً، خصوصاً وأن الشركات الأهلية تستغني عن جميع موظفي الملاك الدائم بحجة أن رواتبهم مرتفعة وتقتصر على موظفي العقود الذين لا تتجاوز رواتبهم الشهرية 500 ألف دينار».

وتتساءل الموظفة، أن «شركة توزيع كهرباء الكرخ بالأساس تعاني من ترهل وظيفي وبطالة مقنعة، ومع إعادتنا إليها سيكون هناك تضخم وظيفي، الشعب والأقسام مكتظة بالأساس وبالتالي أين سنجلس نحن ونؤدي واجباتنا؟».

وتختتم بالقول، إن «هذا الإجراء أشبه بالعقوبة للعديد من موظفي مراكز الجباية، فنحن في مركز جباية الكرخ على سبيل المثال لدينا موظفين منازلهم بعيدة جداً عن مقر شركة كهرباء الكرخ، وهؤلاء لديهم أطفال في المدارس ورياض الاطفال والحضانات فما هو مصير أطفالهم؟».

«عقوبة فعلية»

موظفة أخرى أسيل كرار (اسم مستعار) توضح أن «إعادة موظفي مراكز الجباية إلى دوائرهم عقوبة فعلية وليس إجراءً إدارياً يخدم الدولة، فمركز الجباية الذي أعمل فيه يبعد 40 كيلومتراً عن شركة توزيع كهرباء الرصافة التي يتبع لها مركزنا».

وتبين لمجلة «فيدي»، «يجب أن أستيقظ في الساعة الخامسة فجراً على أقل تقدير، والمشكلة ليست متى أستيقظ بل ماذا أفعل مع أطفالتي وكلاهما في المدرسة، هل أرسلهما فجراً للمدرستيهما قبل أن تفتح قبل الدوام، ثم عند



أبرزها عدم استقرار تجهيز الكهرباء للمنازل والاعتماد على المولدات الأهلية أكثر من الكهرباء الوطنية، لكن في السنوات الأخيرة تحسن وضع التجهيز، وبدأت معظم مناطق بغداد بتسديد الأجر بشكل طبيعي». وتشير إلى أنه «في حكومة حيدر العبادي بدأت عمليات خصخصة الكهرباء لكنها توقفت بعد فترة ما سمح لشركات أهلية محدودة بالسيطرة على وزارة الكهرباء واحتكار الجباية لصالحها ولم

لكن الموظفة مريم جاسم (اسم مستعار) التي تعمل في مركز جباية كهرباء الكرخ تقول إن «تحويل جباية أيجور استهلاك الكهرباء إلكترونياً من قبل شركات أهلية أمر في غاية الغرابة، فنحن نقوم بهذه المهمة منذ فترة طويلة ونحقق شهرياً عائدات بمليارات الدنانير، فما الحاجة إلى تولى شركة أهلية هذه المهمة؟». وتضيف لمجلة «فيدي»، «في السنوات السابقة كان المواطنون يمتنعون عن تسديد أيجور الكهرباء لعدة أسباب،

محددة التي هي 12.9 بالمائة، فهذه المبالغ تستحصل مقابل لقاء ما تُقدم هذه الشركات من خدمة وجباية، أما المبالغ المتبقية فهي تذهب لصالح وزارة الكهرباء». ولفت إلى أنه «لا استغناء عن موظفي وزارة الكهرباء حتى مع وجود شركات الخدمة والجباية، إذ يعمل الموظفون الباقون ضمن مقررات العقود أو مع الوزارة». «أمر في غاية الغرابة»

ويؤكد المتحدث باسم وزارة الكهرباء العراقية، أحمد موسى، أن «هذه الشركات هي لتقديم الخدمة وليس لجباية أيجور الكهرباء فقط، كما أن العقود تضمنت بنوداً والتزامات على الطرفين، جزء منها على وزارة الكهرباء والآخر على الشركات المعنية بالخدمة والجباية». ويوضح موسى لمجلة «فيدي»، أن «عقود شركات الخدمة والجباية من فتراتها تشغيل 80 بالمائة من كادر موظفي وزارة الكهرباء مع تأمين رواتبهم ضمن نسبة

ما قصة "شركات جباية الأيجور" ..

شبهات في وزارة الكهرباء العراقية و «فيدي» تفتح الملف المسكوت عنه

رغم وجود موظفين في وزارة الكهرباء العراقية، لجباية أيجور استهلاك الطاقة الكهربائية من المستهلكين واعتماد الدفع الإلكتروني منذ عام ٢٠٢٢ لتسديد الأيجور بطريقة مباشرة، لجأت وزارة الكهرباء العراقية - في خطوة قد تبدو غريبة - إلى التعاقد مع شركات أهلية لجباية الأيجور، ما يطرح تساؤلات عن الهدف من هذه التعاقدات التي «تثير الشكوك وتتيح مجالات للفساد والسيطرة على الأموال»، وفق مراقبين.

«العودة إلى الشركات الأهلية لجباية أجور الكهرباء بعد اعتماد الدفع الإلكتروني لا يمكن تبريره تحت أي عنوان لأن المواطن بإمكانه الآن الدفع مباشرة عبر بطاقات الماستر كارد وتذهب الأموال مباشرة إلى رصيد وزارة الكهرباء في المصارف».

يُذكر أن وزارة الكهرباء العراقية، أطلقت في 14 حزيران 2022، مشروع الجباية الإلكترونية، وإتاحتها للمواطنين من داخل وخارج البلاد، مبينة أن المرحلة الأولى للمشروع تشمل سكان مجمع بسماية وحي الجامعة في العاصمة بغداد.

وقال إعلام وزارة الكهرباء، في بيان ورد إلى مجلة «فيلي»، إن «وزارة الكهرباء وبالتعاون مع شركة بوابة العراق الالكترونية للخدمات المالية (سويتش)، تعلن عن إطلاق مشروع الجباية الإلكترونية لدفع أجور استهلاك الطاقة الكهربائية إلكترونياً»، مبينة أن ذلك يأتي «في إطار تفعيل خطة التحول الرقمي، وتعزيز ميزات في تسيير العمليات الإدارية والمالية والفنية في وزارة الكهرباء وشركاتها العامة كافة».

ويلفت عيد خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن «مسألة إعطاء الجباية لشركات خاصة مملوكة لشخصيات أو تقف خلفها جهات غير معلومة بعيداً عن سيطرة الدولة تثير الكثير من الشكوك، وتتيح مجالات للفساد والسيطرة على الأموال». ويؤكد أن «الأفضل في هذا الاتجاه أن تتم الجباية بواسطة البنوك العراقية من خلال تطبيقاتها الإلكترونية أو عن طريق تطبيق موحد خاص بوزارة الكهرباء يرتبط ارتباطاً مباشراً بالبنوك العراقية ليتم تسديد مبالغ الجباية من خلالها».

ويضيف، أن «الكثير من الدول ومنها بلدان مجاورة للعراق، تستخدم التطبيقات البنكية لتسديد تكاليف حياتها اليومية ومنها فواتير الكهرباء، وهذا الأمر يتيح رقابة الدولة لحركة الأموال، وسيطرتها على أموال الجباية بعيداً عن عمليات الاحتيال والفساد والتلاعب». الجباية الإلكترونية الرسمية».

يشار إلى أن محطات تعبئة الوقود في العاصمة بغداد باشرت باعتماد الدفع الإلكتروني منذ نيسان 2023. وكان البنك المركزي العراقي أعلن في حزيران/ يونيو 2023، دخول قرار مجلس الوزراء العراقي المرقم (23044) للعام 2023 حيز التنفيذ، والمتمثل بزيادة عدد أجهزة الدفع الإلكتروني في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص لتعزيز ثقافة الدفع والتحصيل الإلكتروني، والتقليل من استخدام النقود الورقية في الجباية والتعاملات التجارية. شكوك لجباية الشركات بدوره، يقول الباحث في الشأن الاقتصادي، أحمد عيد، أن «مشايخ أئمة الجباية والبيانات أمر ضروري في ظل التقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم، من خلال تطبيقات جباية إلكترونية ترتبط بمنظومة موحدة تسيطر عليها وزارة المالية عبر شركات وطنية بعيداً عن الخصخصة مادام التجهيز مرتبطاً

بوزارة الكهرباء». ويلفت عيد خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن «مسألة إعطاء الجباية لشركات خاصة مملوكة لشخصيات أو تقف خلفها جهات غير معلومة بعيداً عن سيطرة الدولة تثير الكثير من الشكوك، وتتيح مجالات للفساد والسيطرة على الأموال». ويؤكد أن «الأفضل في هذا الاتجاه أن تتم الجباية بواسطة البنوك العراقية من خلال تطبيقاتها الإلكترونية أو عن طريق تطبيق موحد خاص بوزارة الكهرباء يرتبط ارتباطاً مباشراً بالبنوك العراقية ليتم تسديد مبالغ الجباية من خلالها».

ويضيف الغريباوي لمجلة «فيلي»، أن «الوزارات بضمنها وزارة النفط عند زيارتها تقول إن لديها فائض بأعداد الموظفين، لذلك يجب استثمار هؤلاء الموظفين بدل التعاقد مع هذه الشركات». «دورها الجباية فقط» من جانبه، يرى مدير أحد مراكز الجباية في أطراف العاصمة بغداد، (رفض الكشف عن اسمه)، أن «مشروع خصخصة الكهرباء لم يخدم وزارة الكهرباء ولا الدولة، فالشركات التي تم التعاقد معها في السابق لم تلتزم ببند العقد والذي يتضمن أن تتولى الشركات أعمال الصيانة وتجديد خطوط نقل الطاقة وغيرها، لكن على أرض الواقع لم تقم الشركات سوى بالجباية لا أكثر، مع دفع مبالغ جيدة للمديرين العاملين للشركات مقابل السكوت عنها». ويلفت المدير خلال حديثه لمجلة «فيلي» إلى أن «العودة إلى الشركات

انتهاء الدوام أين سيذهبون والمنزل مغلق لكون زوجي هو الآخر موظف، ونحن نسكن في منزل مستقل؟». وتنبه إلى أن «النسبة التي ستحصل عليها شركة الجباية الأهلية هي أشبه بمكرمة تقدمها وزارة الكهرباء والحكومة للشركة بدلاً من أن تذهب هذه النسبة إلى خزينة الدولة، فما هي الجدوى إذاً، خصوصاً وأن دفع أجور الكهرباء إلكترونياً بدء العمل به من العام الماضي، ما يعني سواء كان مركز الجباية يدار من قبل الموظفين الحكوميين أو شركة أهلية فالأمر لا يشكل فرقاً». من جهته، يؤكد عضو لجنة النفط والغاز النيابية، باسم الغريباوي، أن «الأعداد الهائلة من الموظفين يفترض الاستفادة منهم، فمن غير المعقول ترك الذين يتم تعيينهم وهم يتقلون كاهل الموازنة والإتيان بشركات تكلف الدولة أيضاً، لذلك ينبغي استثمار الموظفين الموجودين في الوزارة».

متى يتوقف العراق عن استيراد الغاز لتوليد الكهرباء؟

العراق - بحسب التصريحات الحكومية - ليست لديه الموارد المطلوبة لبناء هذه البنية التحتية بسرعة وكفاءة، مما يجعل من الأسهل والأقل تكلفة شراء الغاز الجاهز للاستعمال في توليد الكهرباء. وقد تكون هناك عوامل سياسية تجبر العراق على الاعتماد على الغاز المستورد من إيران بدلا من استغلال موارده الخاصة.

وتشير بعض المصادر الى ان هناك ايضا مشكلة في التهريب والفساد، اذ يجري حرق الغاز بدلا من تصديره أو استعماله محليا، نتيجة لعدد من الأسباب بما في ذلك الجشع والفساد في القطاعات المعنية. كما قد تتواجد ضغوط على شركات النفط والغاز لزيادة إنتاج النفط، مما يؤدي إلى زيادة إنتاج الغاز الطبيعي كنتيجة اعتيادية، فلا تتوفر بنية تحتية كافية لاستغلال هذه الزيادة في الإنتاج.

تلك العوامل وغيرها تؤدي إلى حرق الغاز الطبيعي في العراق بدلا من استعماله بطرق تجارية أو توليد كهرباء أو استعمالات أخرى او حتى تصديره بالنظر لأهميته الفائقة لدول كثيرة، ما يعود على البلد بأموال اضافية، وهذا الأمر يعد ضياعا لمورد طبيعي ثمين ويسهم في الأثر البيئي السلبي نتيجة انبعاثات الغازات الدفيئة التي تنتج عن هذا الاحتراق.

وقياسا الى ذلك، يمكن للعراق أن يعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الكهرباء والاستغناء عن استيراد الغاز من الخارج، وذلك يتطلب عدة خطوات وإجراءات من بينها، تطوير البنية التحتية، اذ يتوجب على العراق الاستثمار في بناء وتحديث محطات توليد الكهرباء



الغاز الطبيعي الذي يجري حرقه؛ لتوليد الكهرباء بدلا من شرائه من الخارج. كما ان بناء محطات توليد الكهرباء وشبكات النقل والتوزيع لاستعمال الغاز الطبيعي يتطلب استثمارات كبيرة، وفي الوقت الحالي وبرغم مرور أكثر من 20 سنة منذ التغيير في نيسان 2003، فان

الوقت الذي يحرق فيه الغاز في العراق على مدار الساعة، هو نتيجة لعدة عوامل وظروف اقتصادية وسياسية، من بينها، ان العراق يعاني من نقص في البنية التحتية لاستغلال الغاز الطبيعي بكفاءة في توليد الكهرباء، ويؤدي هذا النقص إلى عدم القدرة على استغلال

«بحسب نسخة من الإشعار جرى تقديمه إلى الكونغرس بهذا الخصوص ستتمكن طهران من تسلم أكثر من 10 مليارات دولار من ديونها المجمدة بسبب العقوبات الأميركية». وبحسب مصادر الاختصاص فان استيراد العراق للغاز من إيران لتوليد الكهرباء في

يحدث ذلك بعد أن وافقت الادارة الأميركية في آذار، على منح بغداد إعفاءات جديدة ليدفع مستحقات إيران المالية مقابل شراء الغاز المصدر للعراق لتشغيل محطات الطاقة الكهربائية، وذكر موقع «واشنطن فري بيكون» الأميركي في تقرير نشره في 14 آذار 2024

في 28 آذار 2024 قال وزير الكهرباء العراقي، زياد علي فاضل، في مقابلة خاصة إن العراق بحاجة من 3 إلى 5 سنوات للتخلي عن استيراد الغاز الإيراني، وانه سيشتري الغاز من إيران عبر دولة ثالثة لتخطي العقوبات الأميركية المفروضة على طهران، كما قالت الوزارة في بيان، إن وزيرها وقع عقد توريد الغاز مع شركة الغاز الوطنية الإيرانية لمدة 5 سنوات.

فيدي



والدائمة لاستثمار الغاز الذي يحرق ولا يستثمر، تجري عن طريق عقد مع شركة توتال إينرجي أو الجولة الخامسة أو العقود التي من المؤمل توقيعها قريبا.

وأضاف «سيكون العراق أمام استحقاق مهم، وهو انتفاء الحاجة للغاز المستورد خلال مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات حال إكمال هذه المشاريع، التي ستوفر أيضا استقلالية الطاقة والاعتماد على الغاز العراقي».

محمد شياع السوداني قد قال ان الحكومة مستمرة على أكثر من صعيد لتحسين واقع منظومة الكهرباء وأن جميع المشكلات والأزمات التي تعرضت لها منظومة الكهرباء هي خارج إرادة الوزارة، بسبب إشكالية استيراد الغاز، الذي عاجته الحكومة عبر قرارات تتخذ لأول مرة وجرى حسم موضوع تسديد المستحقات من خلال المقايضة بالنفط الخام والأسود مع إيران، التي تورد الغاز لتشغيل المحطات، على حد قوله. ووضح السوداني، إن الحلول المستقبلية

التوترات في المنطقة. ويتواصل اعتماد الكهرباء على الغاز الإيراني برغم اتفاق العراق مع شركات بينها المانية لإنتاج الطاقة، وبرغم الأخبار المتعلقة بالربط الخليجي ومع الأردن، وغيرها من المشاريع. وفي السنوات الماضية، وبسبب العجز الحاد في الغاز في الشتاء، قلصت إيران تصدير الغاز إلى العراق، وفي بعض الأسابيع أوقفت تدفق الغاز الإيراني تماما، مما تسبب في أزمة كبيرة للكهرباء في العراق. وكان رئيس مجلس الوزراء العراقي،

التي تعمل بالغاز الطبيعي، فضلا عن شبكات النقل والتوزيع المطلوبة لتوصيل الكهرباء إلى المستهلكين. ويجب على العراق استكشاف وتنويع مصادر الطاقة المتاحة لتوليد الكهرباء، بما في ذلك الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح وطاقة المياه، وكذلك تطوير مشاريع الطاقة النووية إذا كان ذلك ممكنا.

ومؤخرا، اثبتت ابحاث علمية اجراها المختبر الوطني للطاقة المتجددة في كولورادو وألاسكا بالولايات المتحدة NREL ان استعمال الرمال الساخنة يولد طاقة منخفضة التكلفة وكبيرة الانتاج، وان زيادة كمية الطاقة التي يمكن تخزينها في الرمال أمر بسيط مثل إضافة المزيد من الرمال، ومن المعلوم تواجد مساحات شاسعة من الرمال في العراق مع تميز البلد بتزايد حرارة التربة. كما يتوجب العمل على زيادة كفاءة استعمال الطاقة وتحسين الكفاءة في جميع القطاعات، بما في ذلك الصناعة والبنية التحتية والمنازل؛ ويمكن للعراق استثمار المزيد في البحث والتطوير في مجال توليد الطاقة وتخزينها وتوزيعها، بما في ذلك طبعا، تطوير تكنولوجيا توليد الكهرباء من الغاز الطبيعي بطرق أكثر كفاءة واستدامة.

وفضلا عن ذلك تتسبب عمليات استخراج ونقل واستعمال الغاز الطبيعي في تأثيرات بيئية سلبية، بما في ذلك انبعاثات الغازات الضارة بالبيئة والتلوث الناتج عن عمليات الحفر والإنتاج؛ كما قد تواجه خطوط أنابيب الغاز المنقول من إيران إلى العراق تهديدات أمنية من جماعات مسلحة أو عمليات تخريب، مما يمكن أن يؤدي إلى انقطاعات في إمدادات الغاز وتأثيرات سلبية على الاقتصاد والمجتمع.

وقد يؤدي توريد الغاز الإيراني إلى العراق إلى ضغوط جيوسياسية من قبل الدول الأخرى، مما يمكن أن يؤثر على العلاقات الدولية للعراق ويزيد من

التخصص.

فقد تواجه العلاقات السياسية بين العراق وإيران توترات أو تأثيرات سلبية نتيجة للتبعات السياسية لتوريد الغاز، وقد تتأثر هذه العلاقات بتطورات في المنطقة أو تغيرات في السياسة الداخلية لكلا البلدين، وقد تكون تكلفة توريد الغاز الإيراني إلى العراق مرتفعة، ويمكن أن تكون هناك تحديات اقتصادية في تحمل هذه التكاليف بشكل مستمر، ويمكن أن يؤدي ارتفاع تكاليف الطاقة إلى زيادة الأعباء على الميزانية العامة للعراق.

ومع تميز البلد بتزايد حرارة التربة. كما يتوجب العمل على زيادة كفاءة استعمال الطاقة وتحسين الكفاءة في جميع القطاعات، بما في ذلك الصناعة والبنية التحتية والمنازل؛ ويمكن للعراق استثمار المزيد في البحث والتطوير في مجال توليد الطاقة وتخزينها وتوزيعها، بما في ذلك طبعا، تطوير تكنولوجيا توليد الكهرباء من الغاز الطبيعي بطرق أكثر كفاءة واستدامة.

بدراسة هذه الخطوات واتخاذ الإجراءات المطلوبة، يمكن للعراق تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الكهرباء والتخلي عن الاعتماد على استيراد الغاز من الخارج؛ ومن المهم أن يكون هذا العمل جزءا من الاستراتيجيات الوطنية لضمان استدامة الإمدادات الطاقية وتحقيق أمن الطاقة في المستقبل، بحسب جهات

اثبتت ابحاث علمية اجراها المختبر الوطني للطاقة المتجددة في كولورادو وألاسكا بالولايات المتحدة NREL ان استعمال الرمال الساخنة يولد طاقة منخفضة التكلفة وكبيرة الانتاج، وان زيادة كمية الطاقة التي يمكن تخزينها في الرمال أمر بسيط مثل إضافة المزيد من الرمال .

يكتسب مشروع «طريق التنمية» الذي طرحه رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، خلال زيارته الى أنقرة قبل عام بالتمام، أهمية استراتيجية متزايدة في ظل «الحرب المصغرة» الجارية منذ شهور والتي تعرقل الملاحة البحرية عبر باب المندب والبحر الأحمر والتي تمر عبرها نحو ١٥٪ من التجارة الدولية.

طريق التنمية العراقي - التركي .. «حرب اليمن المصغرة» تجعله المشروع الأكثر إغراءً لربط الشرق والغرب

فيلي

ومن المتوقع أن يكون «طريق التنمية» بندا رئيسيا على جدول أعمال الزيارة المقررة للرئيس التركي رجب طيب اردوغان الى العراق خلال الايام المقبلة، وهو مشروع يفترض ان يحظى باهتمام متزايد كخط نقل استراتيجي بالنسبة للطرفين. فبينما يسعى اردوغان منذ سنوات الى تحويل بلاده الى ما يشبه المركز لخطوط الطاقة والتجارة، فان السوداني يريد الاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز للعراق، لاستعادة دور كان يتمتع به تاريخيا، للربط بين الشرق والغرب. ومن المعلوم حتى الآن أن ميناء الأحمر، تعطلت الحركة البحرية منه واليه خلال الشهور الخمسة الماضية، وقالت تقديرات اسرائيلية ان الميناء خسر 85% من نشاطه، وهناك خطط الآن لتسريح نصف العمال فيه، وذلك منذ ان بدأت حركة «انصار الله» الحوثية في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، حربها على السفن الاسرائيلية وتلك



«طريق التنمية» الذي
قدرت كلفته حالياً
بحوالي ١٧ مليار دولار،
سيمثل، في ظل هذه
الاجواء المتوترة في البحر
الأحمر وقناة السويس،
فرصة نادرة أمام
العراقيين والأتراك لدفع
خطتهم قدماً من أجل
انجاح المشروع.



الواردة من مسقط، فإن المحادثات التي جرت بين الأميركيين والبرانيين قبل نحو شهرين، لم تثمر تفاهات حول تهديده «الجبهة اليمنية» ووقف هجمات الحوثيين على السفن، بل ان عبدالمملك الحوثي أعلن مؤخرًا توسيع الهجمات نحو المحيط الهندي. كما ان البنتاغون يقول حتى الان، ان الغارات التي ينفذها في اليمن، لم تضعف قدرة الحوثيين حتى الان على مهاجمة حركة الملاحة، وهم حتى الآن يبدون مصممين على الاستمرار في ذلك ما لم يتم وقف الحرب على غزة.

ويقول المراقبون إن «طريق التنمية» الذي قدرت كلفته حالياً بحوالي 17 مليار دولار، سيمثل، في ظل هذه الاجواء المتوترة في البحر الأحمر وقناة السويس، فرصة نادرة أمام العراقيين والأتراك لدفع خطتهم قدماً من أجل انجاح المشروع.

يقول مراقبون، فان مشروعاً مثل «طريق التنمية» سيصبح أكثر إغراءً بالنسبة لحركة التجارة بين الشرق والغرب، إذا ما أحسنت بغداد وأنقرة الترويج له، وترسيخ عوامل نجاحه. ومع بدء تسوية ملفات توتر علاقات العراق وتركيا، فإن مشروع «طريق التنمية» سيصبح خياراً طبيعياً وحتمياً لحكومة السودان ووردوغان، للمباشرة به واخراجه الى النور، بعدما جرى إعداد الدراسات حوله ووضعت خطته التنفيذية.

وسيسهل المشروع، كما هو معروف من خلال خط السكك الحديدية والطرق السريعة وتوسيع ميناء الفاو الكبير، عمليات الشحن من آسيا واليهما، من خلال البصرة وصولاً الى الحدود التركية، ومنها الى الأراضي الأوروبية.

وبحسب ما أشارت إليه المعلومات

وبكل الاحوال، فان هذا المعبر البحري فقد الأمان الذي تحتاجه التجارة، وهذه الحركة البحرية الهائلة ما بين اسيا واوروبا، خصوصاً بعدما أعلن زعيم انصار الله عبدالمملك الحوثي قبل أيام، أن دائرة الاستهداف ستتسع لتلاحق السفن العابرة في المحيط الهندي أيضاً، على بعد 6 آلاف كيلومتر من السواحل اليمنية، وهو ما يضيق الخناق أكثر على هذه الخطوط التجارية التي تعبرها عشرات آلاف السفن سنوياً.

ومع اتساع دائرة الخطر، فإن العالم سيركز أنظاره على الخطوط البديلة والأكثر أمناً، لا في الوقت الراهن فحسب، وإنما في المستقبل، ولهذا كما

المتعاملة معها، وإمّا ضموا الى اللائحة ايضا السفن الامريكية والبريطانية لان واشنطن ولندن شكلتها تحالفا عسكرياً يسمى «حارس الازدهار» للتصدي للهجمات اليمنية.

وبالنسبة الى شركات الشحن، فان الخسائر قد تكون كبيرة اذ انه بالاضافة الى ارتفاع التأمين، فان الاكلاف تزايدت بسبب حقيقة أن السفن التي لم تعد تعبر باب المندب والبحر الاحمر، اصبحت مضطرة الى الابحار للالتفاف حول القارة الأفريقية، عبر رأس الرجاء الصالح، ما يعني أن الرحلة صارت أكثر طولاً بما بين 10 الى 20 يوم احياناً، الى جانب كلفة الوقود والعمال وغيرها.

ذلك لا أثر فعلياً له على كلفة الحركة البحرية في هذه المنطقة، حيث تقول شركات التأمين العالمية أن كلفة الشحن البحري في المنطقة ارتفعت بشكل لم يسبق له مثيل، سواء بسبب تزايد كلفة عقود التأمين المتعددة بسبب المخاطر، بما في ذلك التأمين على هيكل السفينة والتأمين على الشحنات، وتأمينات الحماية والتعويضات.

وبحسب التقديرات الدولية، فإن كلفة التأمين على الشحن البحري، ازدادت بالفعل ما بين 5 و10 أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب. وقد تفاقم هذا الرقم ايضا لان اليمنيين وسعوا من دائرة استهدافهم للسفن، ولم تعد تقتصر على اسرائيل والسفن

المرتبطة بشركاتها او تجارتها. وبعدها جرى استهداف نحو 75 سفينة حتى الان كما يقول الحوثيون، او أكثر من 50 سفينة كما يقول الأميركيون، فإن الحركة البحرية عبر باب المندب وصولاً الى البحر الأحمر ومنه إلى قناة السويس، أصبحت شبه مشلولة، علماً بان هذا الخط كانت تعبره قبل اندلاع حرب غزة، وانضمام اليمنيين في إطار ما يسمى «محور المقاومة» الى حملة الدفاع عن الفلسطينيين، أكثر من 21 ألف سفينة سنوياً.

صحيح أن الحوثيين أعلنوا مؤخرًا انهم سوف يستثنون السفن الصينية والروسية من محاولة استهدافها بالصواريخ والمسيرات المفخخة، لكن



تتجدد ذكرى جينوسايد الكورد الفيليين وتتجدد معها بانوراما الظلم الذي مورس بحق ابناء هذه المكون المسالمين ، سادية قل نظيرها كان ضحيتها شريحة بأكملها من هذا الشعب لاذنب لها سوى انتماءها القومي وعقيدتها الدينية التي عدها نظام البعث الفاشستي اسلحة دمار موجهة ضد نظامه الدموي العبثي ، فهجر وقتل وسبى وغيب ما استطاع من ابناء الفيليين المظلومين في حادثة يندى لها جبين الانسانية .. وبعد مرور ٤٤ عاما يجد ابناء هذا المكون انفسهم محاطون بذات الاسوار والاسلاك الشائكة التي تحمل فكر الاقصاء وتهميش الأخر .. فهل سنشهد يوماً ينصف فيه المظلوم وتعاد له حقوقه ؟ ام ان الزمن كفيل بالنسيان ؟! ..

244

فيلي

نيسان 2024

FAILY MAGAZINE
APRIL 2024

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة
شفق للثقافة والاعلام للكورد الفيليين